العدد
618

الاقتصاد

الملف..
المملكة.. قيادة غير نفطية!

اقتصاديات..
التحول الطاقي.. رهان رابح للمستثمرين

كرييتف..
الريال الرقمي!

القحطاني القابضة
Al Qahtani Holding

شركة القحطاني القابضة

مساهمة مقفلة

مجموعة أبناء عبدالهادي عبدالله الجضعي القحطاني القابضة
عبـدالعزيـز، خـالد، مـحمد

Abdulhadi A. AL Qahtani Sons Group Holding
Abdulaziz, Khaled, Mohammed

التعدين القابضة
MINING HOLDING

سيمسيرف
CemServ

القحطاني ماريتايم
ALQAHTANI MARITIME

رفاد العقارية
Refad Real Estate

القحطاني للمرطبات
ALQAHTANI BEVERAGES

شركة إتحاد صناعة الطوب
ذات مسؤولية محدودة
Consolidated Cem Manufacturing Co.
(Limited Liability)

CBI

المرطبات القابضة
BEVERAGES HOLDING

كوميدات
COMEDAT

شركة كوميدات السعودية المحدودة
Saudi Comedat Company Limited

Jordan Ice & Aerated Water Co.
شركة الثلج والصودا والكازوز الأردنية

OUR JV'S & PARTNERS

TUBULAR
Coating Solutions Limited

International SledgeHammer
COMMITMENT TOWARDS PERFECTION....

TIW
A DRIL-QUIP Company

AQH Head Office & AQM | Al Khobar | Tel.: 839 7900 Fax.: 882 2584 - P.O.Box 2224, Dammam 31451
AQS | Khamis Mushait | Tel: 227 9109 Fax: 2271237 P.O.Box 1120, Khamis Mushait 61961
CCMC | Jeddah | Tel: 289 955 / 289 9966 - P.O.Box 12168, Jeddah 21473
CMH | Al Khobar | Tel: 887 3030 Fax: 887 6672 - P.O.Box 3099, Alkhobar 31952
www.aqh.com.sa

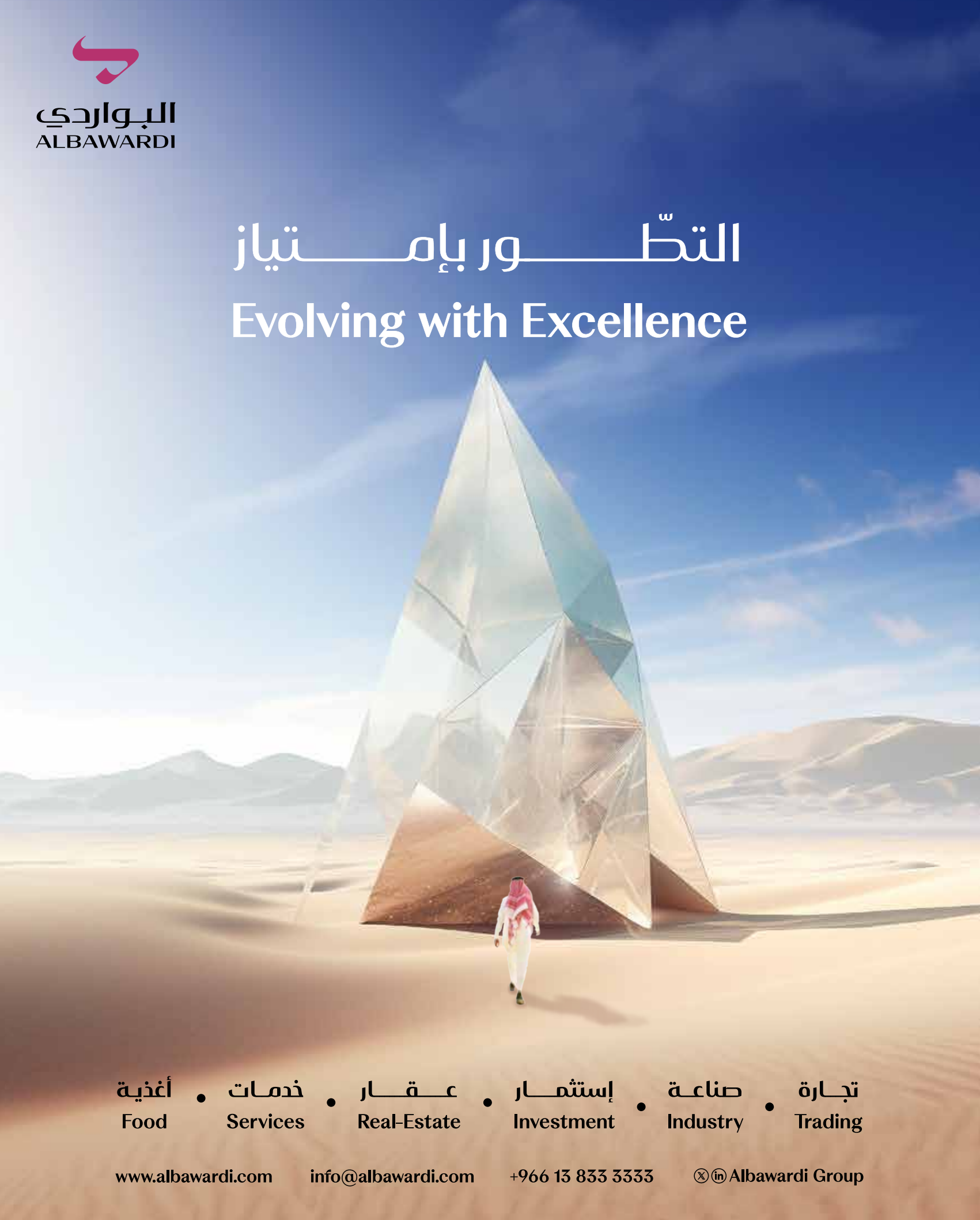
البواردي
ALBAWARDI
التطّـــــور بإمـــــتياز
Evolving with Excellence
تجـارة • صناعـة • إستثمـار • عـقـار • خدمـات • أغذية
Trading • Industry • Investment • Real-Estate • Services • Food
www.albawardi.com info@albawardi.com +966 13 833 3333 Albawardi Group

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الاقتصـــاد

مجلـة اقتصـاديـة تـصـدر
عـن غـرفـة الشـرقـيـة

العدد 618
نوفمبر/ديسمبر 2025م
(ربيع ثاني/جمادى الأولى 1447هـ)
السنة الثامنة والخمسون

الرئيس
بـدر بن سـليـمان الرزيـزاء

النائب الأول للرئيس
حمـد بن محمـد البـوعلـي

النائب الثاني للرئيس
حمـد بن محمـد العمـار

الأعضاء
أغاريد بنت إحسان عبدالجواد
بـدر بن محمـد العبدالكريـم
حـمـد بن حـمـود الحـمـاد
سعـد بن فـضـل البوعينيـن
عبدالرحمن بن محمد البسام
عبدالعزيـز بن محمـد العثمـان
فهـد بن عبـدالله الفـراج
فهـد بن هـذال المطيـري
قصي بن عبدالله الجشـي
ماجـد بن إبراهيـم الجميـح
محمد بن عبدالمحسن الراشـد
محمد بن علـي المجدوعـي
ناصـر بن راشـد آل بجـاش
ناصـر بن عبدالعزيز الأنصـاري
نـوف بنت عبدالعزيـز التركـي

الأمين العام
عبدالرحمن بـن عبدالله الوابـل

مساعد الأمين العام والمشرف على التحرير
محمـد بن سعـد القويـزانـي

ص.ب 719 الدمام 31421
المملكة العربية السعودية
هاتف: 8187 859 013 / 8158 859 013
فاكس: 0392 857 013
e-mail: aliktisad@chamber.org.sa

الرقم المجاني: 920024555

• يسمح بنقل أو إعادة نشر أي موضوع من المجلة بشرط الإشارة إلى المصدر بوضوح.
• المقالات والأبحاث التي تنشر في "الاقتصاد" لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة ولكن تعبِّر عن رأي كاتبها.

ردمد: NSSI: 9131 - 5830

الاشتراكات:
• 120 ريالاً للأفراد والمؤسسات والمصالح الحكومية.
• 180 ريالاً للاشتراكات خارج المملكة.

الإعلانات: إدارة التسويق
هاتف: 1111 857 013 تحويلة 8166

طباعة:
مطابع اليوم
اليوم الطباعي Al Yaum Printing Complex
هاتف Tel +966 13 858 0080
فاكس Fax +966 13 858 4691
ص.ب P.O.Box 565 الدمام Dammam 31421
المملكة العربية السعودية Kingdom of Saudi Arabia
printing@alyaum.com
www.alyaum.com

رئيس التحرير
خالد بن علي اليامي

kalyami@chamber.org.sa
twitter @alyamik

عامٌ جديد .. فرصٌ تتجدد !

عـامٌ جديـدٌ يبدأ، ورؤيـة تؤتي ثمارهـا يومًا بعد يـوم، وأرقـامٌ تتضاعـف فـي كافـة القطاعـات، في مشـهدٍ يعكـس مـدى التحول العميـق الذي يشـهده اقتصادنـا الوطني.

ومـع بداية العام الجديـد، تتضح ملامح مرحلة تبـدو أكثـر انتعاشًـا ونضجًـا واسـتدامةً، يقودها التخطيـط المـدروس، والتنويـع الاقتصـادي، وتعزيـز دور القطـاع الخـاص.

وتشـير المؤشـرات إلـى اسـتمرار الزخـم في كافـة القطاعات لاسـيما غير النفطيـة، التي باتت تمثـل حاليًـا 56% مـن الناتـج المحلـي الإجمالي الحقيقـي؛ فقطاع السـياحة، على سـبيل المثال، يواصـل تحقيـق معـدلات نمـو لافتـة مدعومًـا بالمشـاريع الكبـرى والفعاليات العالميـة والبرامج التـي تـم إطلاقها، ما يُسـهم في خلـق مزيد من الفـرص الوظيفية الجديدة وتعزيـز أكبر للإيرادات، وفي سـياق متصل، يشـهد قطاع الترفيه توسعًا نوعيًـا يعكـس جـودة الحيـاة كأحـد مسـتهدفات الرؤيـة وتطلعاتها.

أمـا القطاع الصناعي، وفـي ظل اتجاهه بخطى واثقـة نحـو تعزيـز المحتـوى المحلـي، وتطويـر الصناعـات التحويليـة والتقنيـات المتقدمـة، اسـتطاع أن يُرسّـخ مكانة المملكة كمركز صناعي إقليمـي، سـجل أعلى نمـو نصف سـنوي للعام الماضي بصـادرات غير نفطية بلغت 307 مليارات ريـال، كما يُتوقـع أن يواصل قطـاع التعدين دوره المتنامـي فـي تنويـع مصـادر الدخل، مسـتفيدًا مـن الاسـتثمارات الضخمـة والبنيـة التنظيميـة الحديثة.

وفـي المجـال المالي، تعكـس متانـة النظام المصرفـي وازدهـار سـوق رأس المـال قـدرة الاقتصـاد الوطنـي علـى اسـتيعاب المتغيـرات العالمية شـديدة التسـارع، مع توقعات باسـتمرار تدفق الاسـتثمارات الأجنبية، مدفوعة بالاستقرار، والشـفافية، والإصلاحـات التشـريعية. ولا يمكن إغفـال دور الاقتصـاد الرقمـي والتقنيـة، حيـث يُنتظـر أن تسـهم الابتـكارات في مجـالات الذكاء الاصطناعـي، والتجـارة الإلكترونيـة، والخدمـات اللوجسـتية في رفـع الإنتاجية وتعزيز التنافسـية.

وأمام هـذه المسـيرة المتواصلة مـن النجاح، فـإن عـام 2026م، سـيكون – بلا شـك – امتدادًا لهـا، فإنهـا مسـيرة تؤكـد أن اقتصـاد المملكـة يسـير بثقـة نحـو مسـتقبل أكثـر تنوعًـا ومرونة، قائـم علـى الاسـتدامة، ومفتـوح علـى الفـرص بمختلـف أنواعهـا، ومدفـوع بشـغفٍ وطموح لا يعرف سـقفًا.

الملف

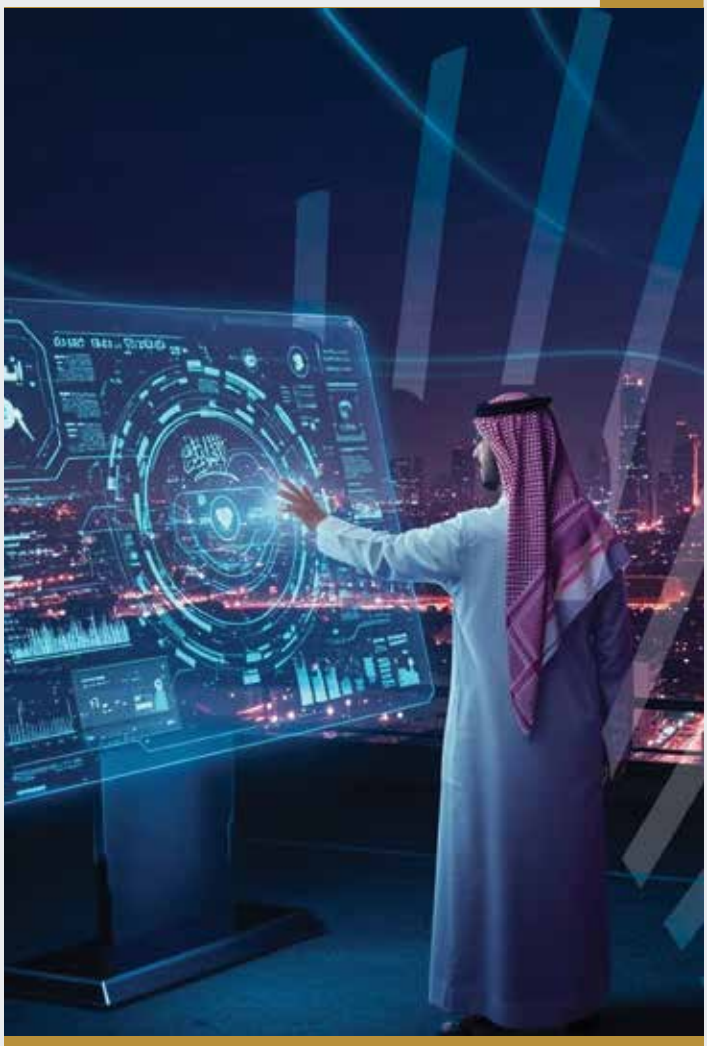

المملكة.. قيادة غير نفطية! 6

أسواق

الذهب.. لم يصل للقمة بعد! 28

"الانضباط المالي" .. رهان رابح للمستثمرين 34

اقتصاديات

التحول الطاقي.. رهان رابح للمستثمرين 16
الثوريوم.. كنز طاقة المستقبل 22

تحليل

الذهب .. النجم الأول للمتداولين عام 2025م 40

كريبتك

الريال الرقمي! 42

بطارية تأكلها بأمان! 48

تقرير

"الفائدة".. إشارة مرور عالمي! 66

لاقندر

تحلية بلا طاقة! 54

من الغرفة

فعاليات وأحداث غرفة الشرقية 72

ثروات

المواهب.. أصل استراتيجي 60

رأي

السياسات النقدية الأمريكية بين المجازفة والتحفيز 27
عبدالعزيز المقبل

الانكفاء التنموي! 39
محمد اليامي

بيان ميزانية 2026م ومستقبل الصناعة 65
صباح التركي

الملف

القطاع غير النفطي

المملكة.. قيادة غير نفطية!

الاقتصاد - هيئة التحرير

قبل عقود، وقفت دول مثل: النرويج وسنغافورة وغيرهم، أمام منعطف اقتصادي حاسم؛ دول تمتلك موارد طبيعية أو موانئ استراتيجية أو حتى مساحات محدودة، ومع ذلك أدركت مبكرًا أن الاعتماد على مصدر واحد للدخل يشبه الوقوف فوق أرض رخوة، قد تهتز في أي لحظة. ومع مرور الوقت، تحوَّلت هذه الدول إلى قصص نجاح عالمية، بعدما رفعت من دور القطاعات غير التقليدية لتصبح ركائز أساسية تدعم اقتصاداتها.

وتستحضر المملكة هذه التجارب الرائدة، وهي تعبر مرحلة اقتصادية جديدة؛ مرحلة تكسر فيها العلاقة التاريخية بين الاقتصاد والاعتماد على النفط.

وزير الاقتصاد والتخطيط، فيصل الإبراهيم

وزير الاستثمار، م. خالد الفالح

فمنذ إطلاق رؤية 2030، بدأت رحلة إعادة تشكيل اقتصادها، رحلة تضع القطاع غير النفطي في قلب المشهد، ليصبح ليس مجرد قطاع داعم، بل محركًا رئيسًا للنمو، وبديلاً مستدامًا يُعزز القدرة على مواجهة تقلبات أسواق الطاقة.

وفي أكتوبر 2025م، أعلنت المملكة أن اعتمادها المباشر وغير المباشر على النفط تراجع من 90% إلى 68%، وأصبحت الأنشطة غير النفطية تمثل حاليًا 56% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهي نسبة تفوق الأنشطة النفطية والحكومية مجتمعة، كما بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي لعام 2024م، نحو 3.9% مقارنة بعام 2023م، نتيجة الاستمرار في استراتيجيات تنويع الاقتصاد وتوسع الاستثمار في القطاعات غير النفطية؛ إذ بلغت نسبة نمو الأنشطة غير النفطية 4.3%.

ويستمر النشاط غير النفطي في التوسع، حيث تجاوز مؤشر مديري المشتريات في أكتوبر مستوى 60 نقطة - وهو من أعلى القراءات منذ أكثر من عشر سنوات؛ مما يعكس الثقة القوية في قطاعات الأعمال - وارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 17.1% منذ بداية العام.

ومن الواضح أن ثمَّة تطورًا ملحوظًا في مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ففي عام 2016م بلغت القيمة 1447 مليار ريال بنسبة 47%، ثم وصلت عام 2021م، إلى 1571 مليار ريال بنسبة 48%، وفي عام 2023م، بلغت القيمة 1732 مليار ريال بنسبة 50%، قبل أن تصل في 2024م، إلى 1807 بنسبة 51% من الناتج المحلي الإجمالي، و56% بنهاية عام 2025م.

"أسهمت برامج الرؤية في خلق بيئة تنافسية جذبت أكثر من 600 شركة عالمية، ورفعت من مستوى التوطين في قطاع الأدوية من 20% إلى 35%، وفي القطاع العسكري من 4% إلى أكثر من 20%.

قدرة على استثمار الإمكانات

ومنذ إطلاق رؤية 2030، عملت المملكة على تعزيز قطاعاتها غير النفطية، باعتبارها أحد أهم الركائز الأساسية لتعزيز النمو الاقتصادي، وتشمل هذه المصادر عددًا من القطاعات التي تحقق للمملكة توازنًا اقتصاديًا طويل الأمد.

ولعبت الأنشطة غير النفطية دورًا متميزًا لتنويع الاقتصاد وتنويع روافد الإيرادات واستمرارية ازدهار وتطور الاقتصاد؛ حيث أسهمت بنسبة 51% من الناتج المحلي الإجمالي، وهناك توقعات بوصولها إلى 65% بحلول نهاية هذا العقد، بالإضافة إلى سعي البلاد للاعتماد على مصادر متنوعة للدخل عبر قطاعات مختلفة، وتنمية رأس المال البشري.

وتؤكد الحكومة أن العائد الحقيقي من رؤية 2030 أصبح واضحًا وتثبته الأرقام المتحققة، إذ تشير الأرقام إلى أن 74 نشاطًا اقتصاديًا حقق نموًا سنويًا تجاوز الـ 5%، منها 37 نشاطًا زادت معدلات نموه بأكثر من 10% من أصل 81 نشاطًا في القطاع غير النفطي، خلال السنوات الخمس الأخيرة، كما أن النمو التراكمي للاقتصاد غير النفطي تجاوز الـ 30% منذ عام 2016م.

وقد أكد وزير الاقتصاد والتخطيط، "فيصل الإبراهيم"، خلال جلسة "منتدى حوار برلين العالمي 2025م، أن قوة الدول لا تنبع فقط من مواردها، بل من قدرتها على استثمار هذه الإمكانات وبناء مؤسسات فاعلة، وتوجيه السياسات العامة بكفاءة، مشيرًا إلى أن المملكة لا تزال في بداية التحول، وأن الإحصاءات تشير إلى اقتصاد أكثر مرونة واستدامة، تقوده الإنتاجية لا

الإنفاق. ووفقًا لذلك، فإن التحول في المملكة ليس مجرد "اغتنام فرص آنية"، بل عملية مؤسسية بدأت منذ أكثر من ثماني سنوات، تقوم على تقييم السياسات بعد تنفيذها والانفتاح على الآراء المختلفة.

الاستثمار الأجنبي تضاعف أربع مرات

وبينما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا بنسبة 10%، تضاعف في المملكة أربع مرات، متجاوزًا الأهداف المرسومة، فبجانب تكثيف الاستثمارات الحكومية والخاصة في المجالات غير النفطية، فإن المملكة تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية للقطاعات غير النفطية.

وفي هذا السياق، يؤكد وزير الاستثمار، م. "خالد الفالح"، أن 90% من التدفقات الاستثمارية القادمة تتركز في القطاعات غير النفطية، مشيرًا إلى أن 10% فقط من الاستثمارات الأجنبية في المملكة هي التي تتجه إلى مشاريع نفطية من قبل شركات مثل "توتال" و"باتريك".

وبشكلٍ عام، أصبح دور القطاع الخاص أكثر وضوحًا؛ إذ ارتفعت مساهمته في الاقتصاد السعودي من 38% إلى 50%، وسط توقعات بزيادة أكبر في المستقبل، في ظل وجود ثلاث ركائز لتعزيز مشاركة القطاع الخاص، ووضوح الفرص طويلة المدى، وبيئة تنافسية قوية، إلى جانب تقدم ملحوظ في التوطين؛ حيث ارتفع التوطين في صناعة الأدوية من 20% إلى 35%، وفي الصناعات العسكرية من 4% إلى أكثر من 20%.

محور الزخم الاقتصادي

وترى وكالة التصنيف الائتماني "موديز" أن النشاط غير النفطي مازال هو محور الزخم الاقتصادي، مدفوعًا بالمشروعات الضخمة والاستهلاك القوي وتراجع البطالة، وبسبب جهود التنويع وعودة تحالف "أوبك بلص" لزيادة الإمدادات، مبديةً نظرة إيجابية لنمو الاقتصاد الوطني في عام 2026م، معتبرةً أن تصنيف المملكة عند "Aa3" يستند إلى حجم الاقتصاد الكبير والدخل المرتفع والميزانية الحكومية القوية، مع استمرار التقدم في برامج تنويع الاقتصاد، كما قيمت قوة المؤسسات والحكومة عند درجة "a3" مدعومة "بالتقدم الكبير في

تنفيذ أجندة الإصلاح منذ عام 2016م، والسجل المتين في السياسات الاقتصادية والمالية، فيما قيمت القوة المالية للمملكة عند تقييم "aa1" بدعم من أعباء الديون الحكومية المنخفضة نسبيًا، والقدرة العالية على تحمل الديون، والأصول المالية الحكومية القوية.

هذا وتقدر "موديز" نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4% عام 2025م، على أن يتسارع إلى 4.5% في عام 2026م، ويتوافق ذلك مع التوقعات الحكومية للعام 2026م؛ إذ رفعت المملكة توقعات نمو اقتصادها إلى 4.6% بدلاً من 3.5% في تقديرات سابقة، مستندة بشكلٍ أساسي إلى النمو المتوقع للناتج المحلي للأنشطة غير النفطية.

ويبدو أن التقدم المستمر في التنويع الاقتصادي والمالي من شأنه، بمرور الوقت، أن يقلل تدريجيًا من اعتماد المملكة على الهيدروكربونات والتعرض لتطورات سوق النفط، وأن مزيدًا من التقدم في تنفيذ مشاريع التنويع الكبيرة سوف يؤدي إلى استقطاب القطاع الخاص وتحفيز تطوير الاقتصاد غير النفطي بوتيرة أسرع مما نفترض حاليًا، وهو ما يؤكده عضو جمعية الاقتصاد السعودية وعضو جمعية اقتصاديات الطاقة، الدكتور عبدالله الجسار، بأن زيادة النمو الاقتصادي عام 2025م، مبنيةً على عدة عناصر رئيسة منها تحسين أداء القطاعات غير النفطية من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتنويع مصادر الدخل، واستمرار ارتفاع أسعار النفط، والتنمية الاقتصادية وتحسين المجتمع، مما يحافظ على النمو المستمر مدفوعًا بزيادة الاستثمار والاستهلاك.

أداة استراتيجية تُوجَّه بدقة لدعم النمو

ولا تُعدّ الميزانية مجرد مجموعة من الأرقام، بل تمثل أداة استراتيجية تُوجَّه بدقة لدعم النمو وتعزيز مسار تنويع الاقتصاد. فمنذ انطلاق رؤية المملكة، أصبحت السياسة المالية ركيزة أساسية في تحقيق الاستقرار، ولا سيما مع تزايد إسهام الأنشطة غير النفطية في الاقتصاد الوطني. وقد حرصت المملكة على تعزيز هذا الاتجاه عبر العمل على رفع معدلات نمو تلك الأنشطة مستقبلاً. ويندرج ذلك ضمن استراتيجية تنموية بعيدة المدى

تستهدف دعم الاقتصاد غير النفطي، ومعالجة التضخم، وتعزيز السياسات المالية والنقدية والاقتصادية، بما يسهم في تحسين معيشة المجتمع الذي يُعد بدوره أحد مصادر الدخل غير النفطي.

ولا شك أن التوسع في الاستثمار داخل القطاعات الواعدة—وفي مقدمتها الاقتصاد الرقمي، والتقنيات الحيوية، والذكاء الاصطناعي—إلى جانب تطوير البنية التحتية اللوجستية وقطاعات النقل، وتحسين بيئة الاستثمار، يسهم في رفع تصنيف المملكة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، ويعزّز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد أوضحت المملكة أن ميزانية العام الجاري تركز على رفع كفاءة الإنفاق وتوجيهه نحو القطاعات التي تولّد قيمة اقتصادية واجتماعية أكبر. كما أكدت أن برامج الرؤية أسهمت في خلق بيئة تنافسية جذبت أكثر من 600 شركة عالمية، في حين ارتفع مستوى التوطين في قطاع الأدوية من 20% إلى 35%، وفي القطاع العسكري من 4% إلى أكثر من 20%، أما فيما يتعلق بميزانية عام 2026م، تحديدًا، فتستهدف المملكة أن يكون نمو القطاع غير النفطي المحرك الأبرز للاقتصاد الوطني؛ إذ تشير التوقعات إلى أن قطاعات كالصناعة والنقل والسياحة والخدمات، إلى جانب النشاط الاستثماري الخاص، مرشحة للإسهام بفاعلية في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي.

إنفاق موجَّه لصناعة قطاعات كاملة

وفي المقابل، لم تعد الحكومة تعتمد على الإيرادات النفطية وحدها، بل تتجه نحو تبني إنفاق استراتيجي يهدف إلى تطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات، ودعم القطاعات الاجتماعية—مثل الصحة والتنمية الاجتماعية والتعليم—إضافة إلى تحفيز الأنشطة غير النفطية بصورة عامة.

من هنا، تقوم ميزانية 2026م، على استكمال مسار التحول من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع، عبر ثلاثة محاور رئيسة: تحفيز الاستثمار الخاص، وتنمية الإيرادات غير النفطية، وتحويل الإنفاق الحكومي إلى محرك مستدام للنمو طويل الأجل.

وبناءً على ذلك، لم تعد الحكومة تنفق بغرض الاستهلاك فحسب، بل أصبح إنفاقها موجّهًا لصناعة قطاعات اقتصادية كاملة. وهي مستعدة لتحمّل عجز مالي مؤقت مقابل بناء اقتصاد غير نفطي متين يحقق إيرادات مستقبلية أعلى، ويُسهم في تقليل المخاطر المالية على المدى البعيد.

وإذا كانت الميزانية قد ركّزت على الصحة والتعليم باعتبارهما ركيزتان ضروريتان لبناء الإنسان، فإن ما يُطلق عليها "القطاعات الواعدة"، استحوذت هي الأخرى على اهتمام كبير، ففي في مجال الرياضة، بلغ حجم سوق الرياضة 32 مليار ريال، ومن المتوقع أن يصل إلى 80 مليار ريال في 2030م، خاصةً في ظل زيادة مشاركة القطاع الخاص في تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للرياضة، وأيضًا في مجال السياحة، بلغ حجم الإنفاق السياحي 275 مليار ريال، فبجانب السائح المحلي، الذي يعد عنصرًا أساسًيا في النمو المستدام للقطاع، فقد ارتفعت نسبة السياح الأوروبيين إلى 14% من إجمالي عدد السياح، كما ارتفعت نسبة السياح من شرق آسيا والمحيط الهادي إلى 15%، فضلاً عن أن المملكة تستهدف الوصول إلى 150 مليون سائح في عام 2030م.

> **تراجع اعتماد المملكة المباشر وغير المباشر على النفط من 90% إلى 68%، وأصبحت الأنشطة غير النفطية تمثل حاليًا 56% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.**

مصدر مهم للعائدات الاقتصادية

وتمثل السياحة الدينية مصدرًا مهمًا للدخل؛ حيث تسهم في زيادة إشغال الفنادق والمبيعات التجارية، ويعد موسم الحج أحد أهم المواسم الدينية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنه أحد مصادر دخل السعودية غير النفطية؛ حيث يتوافد إليها ملايين المسلمين من جميع أنحاء العالم لأداء مناسك الحج، مما جعل هذا الموسم مصدرًا مهمًا للعائدات الاقتصادية، التي تتنوع بين الإيرادات غير المباشرة من القطاعات الداعمة والإيرادات المباشرة من خدمات الإقامة والحج.

ويقدر بعض الاقتصاديين أن تتجاوز إيرادات العمرة والحج الـ 40 مليار ريال سنويًا، موضحين أن هذه الإيرادات تصب لصالح القطاع الخاص، وليس في خزينة الدولة. فيما استطاع القطاع الصناعي، رفع قدرته الإنتاجية، في إطار سعيه، لرفع مساهمته في الناتج المحلي إلى 1.4 تريليون ريال

بحلول 2035م، فإن الاستثمارات في قطاع الموانئ زادت إلى أكثر من 30 مليار ريال منذ إطلاق الرؤية، وهو ما رفع الطاقة الاستيعابية إلى 50% في الموانئ. وفيما يتعلق بتوطين الصناعات العسكرية، فقد أثمرت الميزانيات المخصصة عن تحقيق نتائج إيجابية في بناء منظومة صناعية وطنية قادرة على تلبية 40.7% من الاحتياج العسكري في عام 2024م، بما يرسخ الأمن الصناعي ويعزز النمو الاقتصادي.

وفي مجال الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا، فقد شهدت المملكة تحولاً رقميًا كبيرًا مع استثمارات ضخمة في التكنولوجيا والابتكار، وتشمل هذه الجهود تعزيز تقنية المعلومات وخدمات الاتصالات ودعم الشركات الناشئة، كما دعمت الميزانية التحول الرقمي في خدمات وزارة العدل والقضاء، وهو ما أسهم في تقليل الزيارات وخفض الاعتماد على الورق وتسهيل الإجراءات للمستخدمين داخل المملكة وخارجها.

فرص كبيرة للاستثمار في الطاقات المتجددة

ومن جهة أخرى، فقد أصبح الإنفاق على البنية التحتية، يشمل مفاهيم المدن الذكية

والتنقل المتكامل واللوجستيات المتقدمة، وفيما أوضح وزير النقل والخدمات اللوجستية المهندس "صالح الجاسر" أن قطاع النقل والخدمات اللوجستية يستهدف تحويل المملكة إلى مركز لوجستي عالمي، فقد استفاد من خدمات الإسكان أكثر من 1.2 مليون مستفيد حتى نهاية 2025م، وجرى تمكين 50 ألف أسرة من تملك السكن عبر الإسكان التنموي، وتم دعم 16 ألف مستفيد غير قادر على السداد.

وجاء إعلان المملكة عن خطة للتحول إلى الحياد المناخي الكامل بحلول عام 2060م، ليفسح المجال أمام فرص كبيرة للاستثمار في الطاقات المتجددة والمستدامة، وسط إرهاصات على أن إنتاج الهيدروجين سيكون أحد أهم الصناعات المستقبلية في السعودية. وفقًا لبعض التقديرات الحكومية، فإن المملكة ــ بما تملكه من مساحة قارية وطموح لربط القارات ــ ستشهد فرصًا استثمارية ضخمة تتراوح بين 3.5 و4 تريليون ريال، خلال 7 إلى 10 سنوات، مع اهتمام عالمي متزايد بالاستثمار في هذا القطاع، الذي أصبح من أكثر الأصول نموًا.

وإذا كانت هذه الفترة تتسم بالتقلبات، فإنها أيضًا تزخر بفرص يتعين على الدول اقتناصها عبر بناء القدرات الذاتية وتعزيز الكفاءة المؤسسية.

وفيما تشير وكالة "موديز" إلى أن مزيدًا من التقدم في تنفيذ مشاريع التنويع الكبيرة قد يؤدي إلى استقطاب القطاع الخاص وتحفيز تطوير الاقتصاد غير النفطي بوتيرة أسرع من المستهدف، فإن وكالة "إس آند بي" تتوقع أن يسهم القطاع غير النفطي بنمو الناتج المحلي بنسبة تصل إلى 3.5% سنويًا بين 2025م و2028م، خاصةً مع توسّع الاستثمارات الحكومية والخاصة في قطاعات العقارات والسياحة والخدمات والبنية التحتية.

تحديات قصيرة وطويلة الأجل

وتأتي التوقعات الإيجابية لاقتصاد المملكة لتعكس مدى الالتزام بتنفيذ رؤيتها وتحقيق التنمية المستدامة واستراتيجيتها الطموحة؛ مما يعزز مكانة الاقتصاد الوطني على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتشير التقديرات الأولية لعام 2025م، إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.6%.

وثمَّة عديد من التحديات قصيرة وطويلة الأجل، التي قد تؤثر على استدامة نمو القطاع النفطي وغير النفطي في المملكة، ومنها تقلبات التجارة العالمية، وأسعار النفط، والاضطرابات الجيوسياسية، والاعتماد المستمر على عائدات الهيدروكربونات، وتراجع إنتاجية العوامل الكلية. فرغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، فإن مساهمة القطاع غير النفطي في الاستثمارات لا تزال ضعيفة مقارنة بمساهمته في الناتج الإجمالي، وما زال هناك اعتماد بشكل أساسي على إيرادات النفط لتمويل الانفاق على المشاريع التنموية والبنية التحتية التي يدخل فيها القطاع الخاص كمقاول أكثر منه كممول.

وبالطبع، فإن تراجع أسعار النفط ينعكس سلبًا على نمو معظم القطاعات غير النفطية التي تعتمد على التعاقد مع مؤسسات الدولة لتنفيذ مشاريع تنموية وخدمية، وفي حال كان التراجع في الأسعار كبيرًا، فإن ذلك قد يؤدي إلى إلغاء مشروعات أو اللجوء إلى الاقتراض لتمويلها.

ومع أن المملكة قد تكون معرضة لمخاطر الانخفاضات الدورية في أسعار النفط والمخاطر طويلة الأجل الناجمة عن التحول العالمي نحو الكربون، فإن التقدم المستمر في التنويع الاقتصادي والمالي من شأنه، بمرور الوقت، أن يقلل تدريجيًا من صدمات تطورات سوق النفط.

القطاع الخاص المحرك الرئيس للنمو

ويتطلب مواجهة هذه التحديات تنفيذ إصلاحات هيكلية، وتعزيز الابتكار، وتطوير المهارات البشرية، لضمان تنويع الاقتصاد وتحقيق أهداف رؤية المملكة. كذلك، فإن تطوير البنية التحتية وفق "التكلفة الصحيحة" يعزز جذب رؤوس الأموال، ويرفع الإنتاجية، ويخفف الضغط على الميزانية، ويدعم تنافسية الاقتصاد عبر تقليل وقت وكلفة سلاسل الإمداد، إلى جانب خلق وظائف نوعية وتوسيع دور القطاع الخاص في قيادة التنمية.

وإذا كانت استدامة نمو الاقتصاد غير النفطي في المملكة تتطلب ضخ استثمارات هائلة، تبلغ وفقًا لبعض التقديرات 8 تريليونات ريال خلال السنوات المقبلة، فإن التحسينات القانونية والإدارية الجديدة يمكن أن توفر البيئة الملائمة، وتسهم في تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات الخاصة، إدراكًا من الدولة بأن القطاع الخاص يُعد المحرك الرئيس للنمو المستدام في المملكة، وأن دور الحكومة يتمثل في توفير البيئة المناسبة عبر الاستثمار في البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري، وتطبيق الإصلاحات المؤسسية.

كذلك، من المهم التدخل المحسوب فيما يتعلق بإزالة المخاطر، التي تعترض القطاع الخاص، وبحيث يكون هذا التدخل أداة للتوازن، وليس بديلاً عن التنافسية أو ديناميكية السوق، مع ضرورة توفير نظام واضح لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الاستثمار.

ومن الضروري التركيز خلال المرحلة المقبلة، ليس فقط على تحقيق "نمو كمي"، ولكن أيضًا على جودة هذا النمو عبر الابتكار والاستثمارات النوعية ومشاركة أكبر من القطاع الخاص، وهو ما ينعكس على دخل المواطن ويسهم في بناء اقتصاد مستدام ومتوازن. ■

اقتصاديات

التحول الطاقي

التحول الطاقي.. رهان رابح للمستثمرين

الاقتصاد: هيئة التحرير

من مساحات شديدة السكون قديمًا، إلى مركز ينبض اليوم بالتقنية والطاقة والاستثمارات الضخمة.

فعلى أطراف صحراء مدينة العُلا، يتأمّل المرء الأفق الممتدّ أمامه. فلا يُنظر إلى الرمال فحسب، بل إلى مستقبلٍ جديد يتشكّل بهدوء، حيث ألواح شمسية تتبع حركة الشمس، وتوربينات للرياح تدور في انسجامٍ كامل كأنها ترسم شكل الاقتصاد السعودي الجديد.

مشروع سدير للطاقة الشمسية

> **تتجه المملكة الآن إلى خلق مزيج طاقة متنوع يحقق الاستدامة والاستقلالية، ويجعل من قطاع الطاقة محرّكًا للتنويع الاقتصادي ونمو القطاعات الصناعية.**

> **يستفيد المستثمرون من التحول الطاقي عبر مجموعة واسعة من الفرص التي تتوزع على عدة مجالات رئيسة، وأول هذه المجالات هو الاستثمار المباشر في مشاريع توليد الطاقة.**

وفي تلك اللحظة، يدرك الجميع أن المملكة لا تبني مشروعات طاقة فحسب، بل تعيد تعريف الطاقة وتحوّلها من مصدر أحادي قائم على النفط إلى منظومة متكاملة من الفرص الاقتصادية والابتكار والنمو المستدام. وهكذا يبدأ التحول الطاقي في المملكة قصة تريد أن يشارك فيها كل مستثمر يرى المستقبل قبل أن يصل.

رؤية تتجاوز الطاقة نفسها

يُشكّل التحول الطاقي في المملكة إحدى الركائز الاستراتيجية لرؤية 2030، فالمملكة تتجه الآن إلى خلق مزيج طاقة متنوع يحقق الاستدامة والاستقلالية، ويجعل من قطاع الطاقة محرّكًا للتنويع الاقتصادي ونمو القطاعات الصناعية.

وترتكز هذه الرؤية على عدة مسارات رئيسة، أولها: زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء إلى 50% بحلول 2030م، وثانيها: رفع كفاءة استهلاك الطاقة في مختلف القطاعات، من المباني إلى النقل والصناعة، وثالثها: إطلاق مشاريع عالمية في الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر، ورابعها: تعزيز توطين الصناعة في مكوّنات الطاقة المتجددة، وأخيرًا تحقيق اقتصاد منخفض الكربون دون التأثير على النمو. هذه المحاور لا تغيّر قطاع الطاقة فقط، بل تخلق فرصًا في التعليم، والابتكار، والتصنيع، والخدمات اللوجستية، والتقنية، والاستثمار المباشر وغير المباشر.

اقتصاد جديد يولد

وكانت السنوات الأخيرة قد شهدت مشاريع ضخمة، جعلت المملكة من أكبر الأسواق الصاعدة في مجال الطاقة المتجددة، فمن مشروع سدير للطاقة الشمسية، الذي يُعد من أكبر المشاريع عالميًا، إلى مشروع دومة الجندل للرياح الذي وضع المملكة على خريطة طاقة الرياح، وصولاً إلى المشروع الأضخم عالميًا في الهيدروجين الأخضر داخل مدينة "نيوم"، هذه المشاريع ليست مجرد بنية تحتية طاقية، بل قواعد انطلاق لصناعات وأسواق جديدة بأكملها.

وتشكل الطاقة الشمسية العمود الفقري لهذا التحول، من خلال مشاريع مثل: مبادرة الملك سلمان للطاقة المتجددة والمشروع الشمسي الضخم الجاري في مدينة "نيوم"، المتوقع أن يولّد 2.6 جيجاوات ويغذي أكثر من مليون منزل، وتتمتع المملكة بأحد أعلى معدلات الإشعاع الشمسي في العالم، ما يجعل استغلال هذه الثروة خيارًا اقتصاديًا قبل أن يكون بيئيًا، فالمشاريع

الضخمة في كل من القصيم، الرياض، مكة، والمدينة، تستوعب استثمارات كبيرة في مراحلها المختلفة: من التخطيط، إلى التوريد، إلى البناء، إلى التشغيل والصيانة.

وإلى جانب الطاقة الشمسية، تأتي طاقة الرياح لتغير المعادلة، وقد أثبتت مشاريع الرياح جدواها العالية، حيث تعمل مزرعة رياح دومة الجندل على سبيل المثال بطاقة 400 ميجاوات، وتغذي نحو 70 ألف منزل بالكهرباء. وفتحت مشروعات الرياح الباب أمام توسع كبير في هذا القطاع، وخلق فرص في مجالات، مثل تصنيع الأبراج وريش الرياح، وإنشاء مراكز خدمات وصيانة متخصصة. فيما يُعد أحد أعمدة هذه الاستراتيجية الأكثر أهميةً هو الهيدروجين الأخضر، إذ يجري إنشاء أكبر منشأة عالمية لإنتاج الأمونيا القائمة على الهيدروجين الأخضر باستخدام الطاقة المتجددة، باستخدام الكهرباء المتجددة لتفكيك جزيئات الماء، وتخطط المملكة لإنتاج وقود هيدروجيني خالٍ من الانبعاثات، وهذه المشاريع مدعومة بشراكات مع شركات عالمية ومستثمرين صينيين بارزين في التكنولوجيا النظيفة، وتهدف بأن تصبح المملكة مصدرًا رئيسًا للطاقة النظيفة، ما يمكّنها من خفض انبعاثات اقتصادها مع الحفاظ على مكانتها كقوة طاقة كبرى. وهذا المجال وحده قادر على استيعاب مليارات من الاستثمارات في البناء، والتخزين، واللوجستيات، والشبكات، والابتكار، إضافة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ستخدم هذه الصناعة من حولها.

فرص استثمارية غير مسبوقة

ومن المؤكد أن التحول الطاقي ليس مجرد سياسة، بل سوق كبيرة قيد التشكّل، وتتميز المملكة فيها بثلاثة عناصر قوة، أولها: الطلب الكبير محليًا وإقليميًا، فالمملكة بحجمها الصناعي والسكاني المتزايد، تمثل واحدة من أكبر أسواق الطاقة في العالم. ومع التوجه لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر والطاقة النظيفة، تصبح الفرص مضاعفة، فضلاً عن أن المنطقة وأوروبا وآسيا جميعها بحاجة للطاقة النظيفة، والمملكة تمتلك ميزات الموقع الجغرافي والقدرة التمويلية والبنية ذات المستوى العالمي.

وثانيها: الدعم الحكومي غير المحدود، فلا توجد دولة في المنطقة توفر حوافز وتسهيلات في مجال الطاقة النظيفة كالمملكة، فمن إعفاءات ضريبية وتسهيل إجراءات الاستثمار، إلى شراكات حكومية ودعم كبير للتصنيع المحلي، وأيضًا تدشين المناطق الاقتصادية الخاصة، والرؤية الواضحة طويلة المدى، وكل ذلك جعل المخاطر أقل، والعوائد أكثر وضوحًا.

وثالثها: توفير الموارد الطبيعية والتقنية، فمع أن الطاقة الشمسية والرياح هما من أعلى الموارد الطبيعية جودة في العالم، ومع وجود مراكز بحث وتطوير جديدة، وارتفاع نسبة الاستثمار في التقنية والذكاء الاصطناعي، أصبحت المملكة بيئة جذابة للمستثمرين المحليين والدوليين.

كيف يستفيد المستثمرون من هذا التحول؟

ويستفيد المستثمرون من التحول في قطاع الطاقة عبر مجموعة واسعة من الفرص الواعدة التي تتوزع على عدة مجالات رئيسة، وأول هذه المجالات هو الاستثمار المباشر في مشاريع توليد الطاقة؛ إذ يمكن للمستثمرين الدخول في شراكات استراتيجية أو تمويل إنشاء محطات طاقة شمسية وطاقة الرياح. ورغم أن هذا النوع من الاستثمارات طويل الأجل، إلا أنه يوفر عوائد مستقرة ويُعد من أكثر خيارات الاستثمار أمانًا.

أما المجال الثاني فهو سلاسل الإمداد والتصنيع المحلي، ما يتيح فرصًا لإنشاء مصانع للألواح الشمسية، وتصنيع البطاريات، وإنتاج توربينات الرياح، وأنظمة التوزيع والمحولات، إضافة إلى مصانع الهيدروجين الأخضر. هذه المشروعات تحتاج إلى شركات عالمية ومحلية وناشئة، مما يفتح الباب أمام المستثمرين للدخول المبكر في السوق.

ويبرز كذلك المجال الثالث، وهو التقنيات الرقمية المرتبطة بالطاقة، والذي يشمل حلولاً تعتمد على الذكاء الاصطناعي لإدارة الشبكات الذكية، وإنترنت الأشياء لمراقبة الاستهلاك، وتقنيات تخزين الطاقة، ومنصات التجارة الرقمية، إلى جانب الأمن السيبراني للبنية التحتية، ما يعد بيئة خصبة للشركات الناشئة وللاستثمارات في رأس المال الجريء.

وفي المجال الرابع، تأتي خدمات ما بعد الإنشاء (O&M) التي تحتاجها جميع مشاريع الطاقة، مثل: الصيانة الدورية، ومراقبة الأنظمة، وخدمات التشغيل والتنظيف، وتحديث البنية التقنية. هذا القطاع يمثّل فرصة مهمة لبناء شركات صغيرة ومتوسطة ذات استدامة عالية.

وأخيرًا، يظهر المجال الخامس المرتبط بالبنية التحتية للسيارات الكهربائية، وهو قطاع يشهد توسعًا سريعًا، وتتنوع الفرص فيه بين إنشاء محطات الشحن، وتقديم خدمات الصيانة، وبيع الأجهزة والأنظمة، وتصنيع وحدات الشحن، إضافة إلى تطوير تطبيقات لإدارة أساطيل المركبات، ويُعد هذا القطاع وحده قادرًا على خلق مئات الشركات الجديدة.

التحول الطاقي: قصة جديدة تتشكل

ولم يعد التحول الطاقي في المملكة مجرد مشروع بيئي يهدف إلى خفض الانبعاثات، بل أصبح سردية اقتصادية جديدة تعيد تشكيل ملامح النموذج الوطني للتنمية؛ فهذا التحول يفتح الباب أمام قيام اقتصاد صناعي متقدم، يعتمد على الابتكار والتقنيات الحديثة، ويخلق فرصًا استثمارية واسعة في مجالات التصنيع، وإدارة الطاقة، والبنية التحتية، والخدمات المرتبطة بها.

ومع توسع هذه القطاعات، تنشأ وظائف نوعية عالية المهارة، تُسهم في رفع تنافسية الشباب وتعزيز قدراتهم في مجالات المستقبل، كما يمنح التحول الطاقي الشركات المحلية ميزة تنافسية عالميًا، من خلال دخول أسواق التقنيات النظيفة وتطوير منتجات وخدمات قابلة للتصدير، ولا يتوقف الأمر عند ذلك، بل يربط هذا التحول بين الطاقة والتقنية والبحث العلمي، لتبدأ المملكة مرحلة يصبح فيها الاقتصاد قائمًا على المعرفة، وعلى القيمة المضافة الناتجة من الابتكار.

ويبقى أن التحول الطاقي في المملكة ليس تحولاً تقنيًا فحسب، بل بابًا واسعًا للفرص—فرصٌ ينتظر أن يقتنصها من يدرك أن المستقبل لا يأتي، بل يُصنع، فالمملكة اليوم تبني أسس اقتصاد جديد يتطلب عقولاً مبتكرة، واستثمارات جريئة، وشركات قادرة على النمو في بيئة سريعة التغير، ومع توسع مشروعات الطاقة المتجددة، وتطوير سلاسل الإمداد، وتبني التقنيات الرقمية، يتشكل سوق ضخم يتيح للمستثمرين ورواد الأعمال أن يكونوا جزءًا من قصة التحول، وهذا يعني أن المرحلة القادمة ليست فقط للمتابعين، بل للفاعلين الذين يختارون أن يكون لهم دور في تشكيل مستقبل الطاقة والاقتصاد معًا، ومن يفهم هذا جيدًا، يدرك أن الفرص الحقيقية لا تُمنح—بل تُبنى. ■

اقتصاديات

الثوريوم

الثوريوم.. كنز طاقة المستقبل

الاقتصاد: هيئة التحرير

مع تنامي التوجه نحو الطاقة النظيفة وتقليل الاعتماد على الموارد الأحفورية، تبرز فرص استثمارية جديدة تحمل بين طياتها إمكانات هائلة للنمو المستدام، ومن بين هذه الفرص، يظهر معدن "الثوريوم" كخيار استراتيجي غير تقليدي، يمكن أن يُحدث نقلة نوعية في صناعة الطاقة النووية البديلة.

إن الاهتمام العالمي المتزايد بالثوريوم لا ينبع فقط من خصائصه الفيزيائية المميزة، بل من قدرته على إعادة تشكيل خريطة الطاقة عالميًا، والإسهام في دعم الاقتصادات الطموحة نحو التنويع، كما هو الحال في رؤية المملكة 2030، التي تسعى إلى بناء اقتصاد لا يعتمد على النفط كمصدر دخل رئيسٍ، بل يستند إلى استثمار الموارد المحلية في قطاعات واعدة، وفي مقدمتها الطاقة النووية النظيفة.

وبينما تتسابق الدول المتقدمة لاستكشاف مصادر جديدة للطاقة تحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والاستدامة البيئية، يتقدم الثوريوم ليقدم نفسه كمرشح قوي، يجمع بين الوفرة النسبية، وانخفاض النفايات المشعة، وارتفاع الأمان التشغيلي، ما يجعله فرصة استثمارية فريدة لصنّاع القرار والمستثمرين على حد سواء.

معدن المستقبل ووقود الطاقة القادم

الثوريوم معدن طبيعي لونه فضي، اكتُشف عام 1828م، على يد الكيميائي السويدي "يونس ياكوب بيرسيليوس"، وتمت تسميته نسبة إلى الإله الإسكندنافي "ثور"، يتواجد الثوريوم في الطبيعة بكميات ضئيلة داخل الصخور والتربة، وتُعد معادن مثل "المونازيت" من أبرز مصادره، حيث يحتوي المونازيت على نسب عالية من فوسفات الثوريوم قد تصل إلى 12%.

ويتميز الثوريوم بأنه أكثر وفرة من اليورانيوم بنحو 3 أضعاف، وله نشاط إشعاعي منخفض نسبيًا، وهو ما يجعله أكثر أمانًا في التعامل مقارنةً بغيره من المواد المشعة، والنظير الطبيعي الوحيد للثوريوم هو "الثوريوم-232"، الذي لا يُستخدم كوقود نووي بشكل مباشر، بل يُحوَّل إلى اليورانيوم-233 بعد امتصاصه لنيوترون، ليصبح بذلك وقودًا انشطاريًا فعالاً في المفاعلات النووية.

وفرة واستدامة وأمان

ويمتلك الثوريوم خصائص فريدة تؤهله ليكون أحد أهم بدائل الوقود النووي في المستقبل، ومن أبرز هذه الخصائص، هي: النشاط الإشعاعي المنخفض، ما يجعله أكثر أمانًا في التخزين والنقل، وقلة نفاياته المشعة، إذ يُنتج عن احتراقه نفايات أقل وأكثر استقرارًا مقارنة باليورانيوم، وإنتاجه طاقة أكبر، وتشير التقديرات إلى أن الطن الواحد من الثوريوم يمكن أن يولد طاقة تعادل 200 طن من اليورانيوم، أو نحو 3.5 مليون طن من الفحم، وأخيرًا استحالة استخدامه في الأسلحة النووية، وهو ما يُقلل من المخاوف الجيوسياسية المرتبطة باستخدامه، كل هذه العوامل تجعل من الثوريوم خيارًا اقتصاديًا مستدامًا يوازن بين متطلبات الأمن والسلامة، ويقلل من التكاليف التشغيلية على المدى الطويل.

"جرام واحد من الثوريوم يعادل 7500 جالون من البنزين، ما يعني أن سيارة تحتوي على 8 جرامات فقط من الثوريوم، قد تسير لمليون ميل."

"الاستثمار في "سلسلة قيمة الثوريوم" من التنقيب إلى التوليد النووي، يمكن أن يُشكّل أحد أعمدة الاقتصاد غير النفطي في المملكة."

موقع المملكة الجيولوجي

بحسب بيانات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، يبلغ إجمالي الاحتياطي العالمي المعروف من الثوريوم نحو 6.4 مليون طن،

وتتصدر الهند هذه القائمة بنحو 850 ألف طن، تليها البرازيل، والولايات المتحدة، وأستراليا، ومصر، وتركيا، أما الصين فقد أعلنت مؤخرًا عن اكتشاف احتياطات ضخمة تُقدّر بمليون طن في منجم "بايان أوبو" بمنغوليا الداخلية، يُمكن أن تكفيها لتوليد الكهرباء لأكثر من 60 ألف عام، وفي المملكة كشفت المسوحات الجيولوجية عن وجود كميات من الثوريوم في منطقة "جبل سعيد"، ضمن معادن ثانوية، وتُشير بعض التقديرات إلى أن هناك احتياطيات معتبرة في منطقة حائل، ما يفتح الباب أمام استثمارات واعدة في هذا القطاع، ويُحتمل أن تكون منطقة الخليج العربي عمومًا غنية بهذا المورد، بما يؤهلها لأن تلعب دورًا محوريًا في سوق الثوريوم العالمي مستقبلاً، فاحتياطيات المنطقة من "الثوريوم"، قد تكفي بحسب التقديرات لتلبية احتياجات الطاقة العالمية لمئات السنين، إذا ما تم استخدامها في مفاعلات الجيل الرابع.

مفاعلات نووية قائمة على الثوريوم

رغم أن استخدام الثوريوم لا يزال في مراحله التجريبية، إلا أنه أثبت كفاءته في عدة تجارب قامت بها دول مثل ألمانيا، الهند، والولايات المتحدة، وقد استُخدم الثوريوم مع محفزات مثل اليورانيوم عالي التخصيب لتوليد الكهرباء في أنواع مختلفة من المفاعلات، ومن بين أبرز أنواع المفاعلات القادرة على استخدام وقود الثوريوم، هي: مفاعلات الماء الثقيل، والمفاعلات عالية الحرارة والمبردة بالغاز، ومفاعلات الملح المنصهر. وتتميز هذه المفاعلات بكفاءة تشغيلية عالية، وقدرة على العمل بأمان دون خطر الانصهار، وهو ما يُقلل من احتمالية الكوارث النووية.

جهود المملكة في استكشاف الثوريوم

وتُولي المملكة أهمية متزايدة لتطوير مصادر طاقة بديلة ونظيفة، وفي هذا الإطار، بدأت بتعزيز استثماراتها في قطاع الطاقة النووية السلمية، ثمة خطط لتطوير صناعة الطاقة النووية باستخدام اليورانيوم المحلي، خاصةً أن الدراسات الميدانية الأخيرة أظهرت موارد يورانيوم واعدة في المملكة، وتشمل هذه الجهود: تنفيذ مشروع استكشافي لتقييم موارد اليورانيوم والثوريوم في منطقة حائل، بالتعاون بين مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة وهيئة المساحة الجيولوجية والشركات الصينية، وإطلاق ورش عمل ومشروعات بحثية لتطوير تقنيات استكشاف وتقييم خامات اليورانيوم والثوريوم، إضافة إلى توقيع مذكرات تفاهم مع جهات دولية، مثل المؤسسة الوطنية الصينية للصناعة النووية، لتطوير مفاعلات نووية عالية الكفاءة. وتُعد هذه الخطوات جزءًا من الاستراتيجية الوطنية الهادفة إلى إنشاء أول مفاعلين نوويين بطاقة إجمالية تبلغ 2.8 جيجاوات، ما يعكس التزام المملكة بتنويع مصادر الطاقة وتحقيق أهداف الاستدامة.

الثوريوم والنقل الأخضر: ثورة قادمة

أحد الاستخدامات المستقبلية المثيرة للثوريوم هي قدرته على تشغيل المركبات، إذ تشير التقديرات إلى أن جرامًا واحدًا من الثوريوم يعادل 7500 جالون من البنزين، ما يعني أن سيارة تحتوي على 8 جرامات فقط من الثوريوم، قد تسير لمليون ميل دون الحاجة لإعادة التزود بالوقود، هذه القدرة الهائلة تُنبئ بثورة في عالم النقل الأخضر، قد تجعل المركبات النووية أكثر استدامة من السيارات الكهربائية، التي تتطلب بطاريات مكلفة تعتمد على معادن نادرة مثل الليثيوم.

وبمعنى آخر، فإن الطاقة النظيفة، التي ينتجها "الثوريوم" تدوم لفترات طويلة، مما يجعلها أكثر فاعلية من السيارات الكهربائية، التي تحتاج لإعادة الشحن، وتحتاج بطاريتها لمعادن نادرة، مثل "الليثيوم". ويمكن أن يوفر بذلك إذا استُخدم كوقود نووي بالسيارات طاقة نظيفة ومستدامة دون الحاجة إلى الوقود الأحفوري، مما سيقلل بشكل كبير من الانبعاثات الكربونية، ويجعله خيارًا أكثر استدامة بيئيًا.

عوائد اقتصادية واستثمارية

ولا شك أن استخدام الثوريوم يمتد إلى قطاعات متعددة، بما في ذلك: الصناعة النووية وتوليد الكهرباء، وتحلية المياه باستخدام مفاعلات متقدمة، والزراعة من

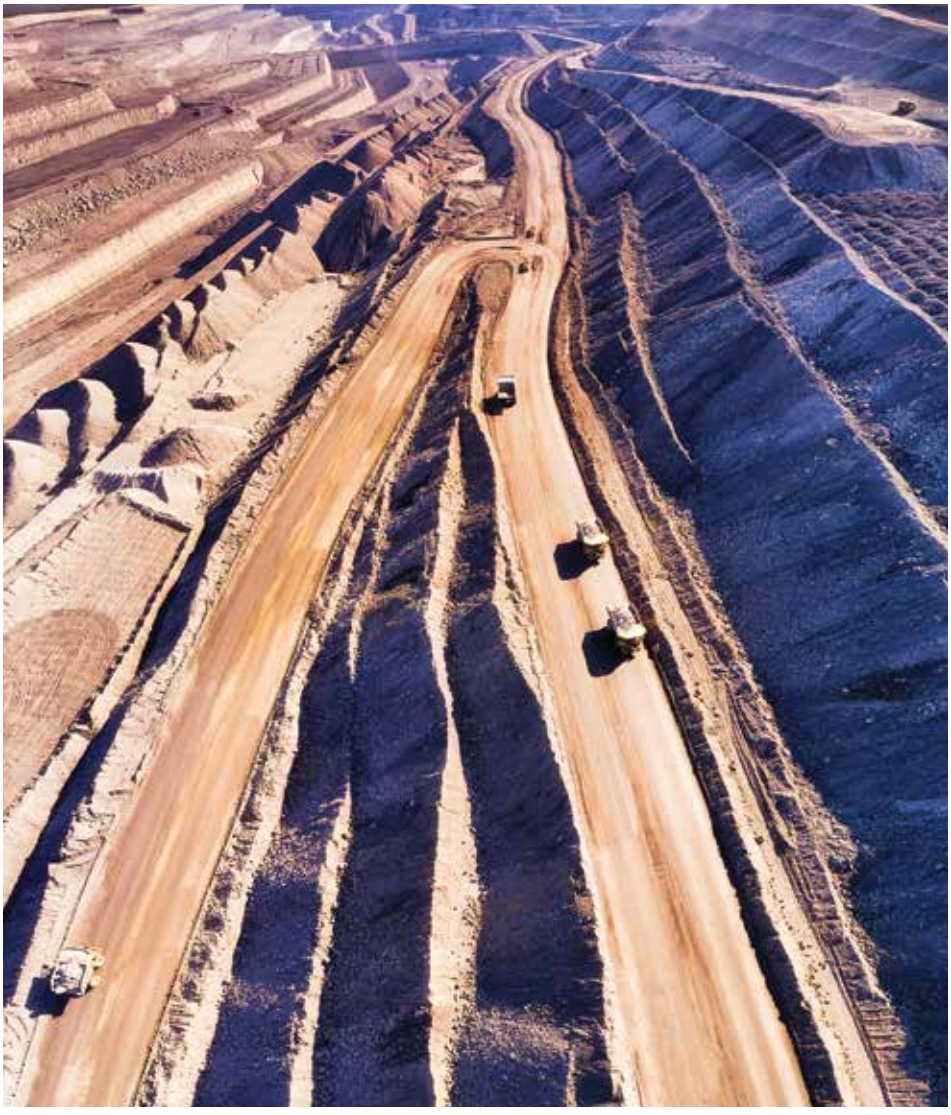

تدشين أعمال الحفر في مشروع الثوريوم في منطقة حائل بحضور خبراء من المؤسسة الصينية للمواد النووية CNNC

خلال الطاقة النظيفة للمزارع، والطب في بعض التطبيقات الإشعاعية، وكذلك التنمية الصناعية المرتبطة بالتعدين والتقنيات المتقدمة، وصناعة معالجة الوقود النووي وإعادة تدويره، وبالإضافة إلى كل ما سبق، فإن "الثوريوم" يتميز بأمانه النسبي، على اعتبار أن النفايات المشعة، الناتجة عنه أقل خطورة من مثيلتها الناتجة عن اليورانيوم، كذلك، فإن "الثوريوم" يصدر إشعاع ألفا، الذي لا يخترق الجلد البشري، ويمكن احتواؤه باستخدام حاوية فولاذية سميكة.

ومن جهةً أخرى، فإن تكلفة استخراج "الثوريوم" وتجهيزه أقل من اليورانيوم، فضلا عن صعوبة استخدامه في مجال الأسلحة النووية.

ومع توفر الاحتياطي، والطلب العالمي المتنامي على مصادر طاقة آمنة ونظيفة، فإن الاستثمار في "سلسلة قيمة الثوريوم" من التنقيب إلى التوليد النووي، يمكن أن يُشكّل أحد أعمدة الاقتصاد غير النفطي في المملكة.

التحديات والفرص المستقبلية

ورغم المزايا المتعددة، تواجه صناعة الثوريوم تحديات منها: نقص التجارب التشغيلية واسعة النطاق، وارتفاع تكاليف البحث والتطوير، وقلة الكوادر البشرية المتخصصة في تقنيات الثوريوم، وضعف البنية التحتية لسلسلة التوريد النووية الخاصة به، وكما يواجه استخدام "الثوريوم" منافسة مع مصادر الطاقة الأخرى، وعلى رأسها، الطاقة الشمسية والرياح، والتي تشهد تطورًا سريعًا وانخفاضًا في التكاليف، وإن كانت ترتبط بتقلبات الطقس، ومع ذلك، فإن العوائد الاقتصادية والبيئية المُتوقعة تفوق هذه التحديات، خاصة مع الدعم الحكومي، والاستثمارات في التعليم والبحث، والتعاون مع الشركاء الدوليين.

وفي ضوء التحولات الكبرى في قطاع الطاقة العالمي، يُمثل الثوريوم فرصة ذهبية أمام المملكة لتأمين مكانة متقدمة في سوق الطاقة المستقبلية. الاستثمار في هذا المعدن ليس فقط خطوة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، بل أيضًا فرصة لبناء اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة. ومع توفر الرؤية، والإرادة السياسية، والدعم المؤسسي، فإن المملكة قادرة على تحويل الثوريوم من مجرد مورد طبيعي إلى ركيزة من ركائز "اقتصاد ما بعد النفط". ■

السياسات النقدية الأمريكية بين المجازفة والتحفيز

عبدالعزيز المقبل
twitter: @AzizSapphire

يستعدّ المستشار الاقتصادي للرئيس "دونالد ترامب"، "كيفن هاسيت" لتبوّؤ كرسي رئاسة الفيدرالي الأمريكي مع نهاية فترة الرئيس الحالي "جيروم بأول" في شهر مايو المقبل.

المهمة التي أُسندت إلى "كيفن" ترتكز على هدفين أساسين، هما خفض نسب الفوائد وتحفيز الوظائف. وقد تبدو هذه المهمة بسيطة في عنوانها، إلا أن مضامينها تجرّ كثيرًا من التداعيات الاقتصادية والمؤسساتية؛ حيث يتطلّب ذلك إجماع المجلس الفيدرالي الأمريكي المكون من أربعة عشر مقعدًا، على إقرار نسب فوائد متدنية في ظل أرقام تضخم لا تزال ضمن نطاقات مرتفعة.

التساؤل المهم في هذا السياق هو: هل تخلّت أروقة الاقتصاد عن أهداف كبح التضخم وتحقيق ما كان يُسمّى بالهبوط الناعم؟

ترتبط ثلاثة قطاعات مهمة بقرار خفض الفوائد، وهي قطاع التأمين، وقطاع البنوك، وقطاع العقار. وفي كل من هذه القطاعات هيكلية مالية بمتطلبات مختلفة؛ فعلى سبيل المثال، لن يكون من الممكن خفض نسب الرهن العقاري بسبب الالتزامات المالية طويلة الأجل وجدولة دفعات تمتد لسنوات متعددة.

وعلى النقيض، فإن القطاع البنكي يرغب في إعطاء مزيد من القروض قصيرة الأجل بنسب إقراض متدنية لتحفيز الدورة الاقتصادية، وبالتالي انتعاش القطاعات البنكية.

بدوره يرتكز قطاع التأمين على مداخيل مبنية على تحصيل عوائد سندات الخزانة والأصول الثابتة لتمويل المخاطر وبالتالي فإن أي تغيّر في نسب الفائدة كفيل بتغيرّات هيكلية في مصفوفة المداخيل.

ويتّضح جليًا أن السياسة المالية الأمريكية تخلّت تمامًا عن فكرة خفض الديون، وبالتالي فهي تلجأ إلى خفض تكلفة الاقتراض بهدف تحفيز الاقتصاد، وتحريك عجلة الصناعة، والخدمات، وخلق وظائف أكثر، وبالتالي ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي، حتى وإن كان ذلك في سوق استهلاكي يشهد أسعار سلع متضخمة وأسعار عقارات مرتفعة أيضًا.

صحيح أن التضخم تراجع نسبيًا في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن السلع والعقارات لا تزال باهظة الثمن قياسًا بالحركة الاقتصادية وتراجع قيمة الدولار الأمريكي.

كل هذه المعطيات تُشير إلى أن صانع القرار في السياسات المالية والنقدية الأمريكية أصبح يبحث عن تهدئة السوق المحلية بغض النظر عن تبعات ذلك في أسواق التجارة العالمية، التي أصبحت رهينة قرارات التعرفة الأمريكية.

وتتطلّب هذه المجازفة الاقتصادية أن تكون المنتجات الأمريكية حاضرة وبقوة تنافسية عالية في الأسواق العالمية، وهو ما يُشكّل تحديًا جديدًا للصناعات الأمريكية، التي اقتصرت مؤخرًا على منتجات التكنولوجيا، والتسليح، والغاز الطبيعي الأمريكي. ■

الذهب.. لم يصل للقمة بعد!

الاقتصاد: خالد الشايع

شهدت أسعار الذهب تقلبات ملحوظة خلال العامين الماضيين، وبرزت بشكل واضح خلال عام 2025م، مما دفع مجلس الذهب العالمي للتأكيد على أن الطلب العالمي على المعدن الأصفر ارتفع إلى مستويات قياسية.

وثمة مؤشرات بأن الذهب لم يصل بعد إلى قمته، ولا يزال هناك مجال لمزيد من الارتفاعات خلال العام الجاري، إذا استمرت العوامل التي دفعت الأسعار للصعود دون تدخل اقتصادي فاعل.

وقد أسهمت عدة عوامل في اختراق الذهب حاجز الـ 4000 دولار للأونصة، منها انخفاض سعر الدولار، وركود الاقتصاد الأميركي، وارتفاع معدلات الفائدة، إضافة إلى التوترات الجيوسياسية مثل الحرب الروسية الأوكرانية وحرب الرسوم الجمركية. وبحسب الخبراء، لم يصل الذهب إلى ذروته بعد.

ومنذ عام 2023م، شهد الذهب تقلبات بسبب تفاعل عدة عوامل اقتصادية وجيوسياسية. وقد ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ نتيجة استمرار التضخم العالمي، الذي دفع المستثمرين إلى الذهب كملاذ آمن لحماية أموالهم من تآكل القوة الشرائية. ومع رفع البنوك المركزية الكبرى، مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، أسعار الفائدة للحد من التضخم، شهدت أسعار الذهب بعض التراجع، ولكنها لم تكن كافيه، إذ سرعان ما أعادت التوترات الجيوسياسية، مثل: الحرب في أوكرانيا والأزمات في الشرق الأوسط، دفع الذهب إلى مستويات مرتفعة مجددًا، ليظل خيارًا استثماريًا جذابًا للمستثمرين الباحثين عن الأمان المالي، ولم يرغبوا في دخول دوامة الاقتصاد غير الثابت.

ولم تكن رحلة الذهب إلى الصعود المستمر غير عادية؛ فقد قفزت الأسعار منذ بداية عام 2025م، بنسبة 58.6%، واخترت حاجز 4000 دولار لأول مرة في تاريخها في 8 أكتوبر، مدفوعةً بتزايد الإقبال على الملاذات الآمنة في ظل الضبابية الاقتصادية والجيوسياسية المتصاعدة. وبلغ الذهب 4,049 دولارًا للأونصة، قبل أن يتأرجح بين 4,050 و4,070 دولارًا. وقبل شهر من نهاية العام، سجل الذهب ارتفاعًا بنسبة 55% منذ بداية العام، بعد أن صعد 27% في عام 2024م.

ارتفاع مستمر للطلب

ويستمر الطلب على الذهب مع استمرار المخاطر المالية والسياسية، واتجاه السيولة نحو المعدن الثمين، إضافة إلى زيادة حيازات الصين وروسيا لتجنب العقوبات الغربية.

كما ساعدت زيادة مشتريات البنوك المركزية، وتجدد الاهتمام بصناديق الاستثمار المدعومة بالذهب، وتراجع الدولار، وقوة الطلب من الأفراد، في تعزيز صعود الذهب. وأدت الاضطرابات السياسية في فرنسا واليابان إلى زيادة الإقبال على المعدن الأصفر، ويتوقع الخبراء أن يستمر الذهب في الصعود خلال عام 2026م، وإن كان بوتيرة أقل من الارتفاعات القياسية في عام 2025م، فقد بلغ الذهب ذروته في العام الماضي ليصل عند مستويات 4,200 دولار، قبل أن يعود للانخفاض جزئيًا بفعل عمليات جني الأرباح، وسط توقعات بخفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا.

بحسب تقرير رويترز، دفعت أزمة

"قفزت الأسعار منذ بداية العام بنسبة 58.6%، واخترقت حاجز 4 آلاف دولار لأول مرَّة في تاريخها."

"التضخم العالمي، دفع المستثمرين إلى الذهب كملاذ آمن لحماية أموالهم من تآكل القوة الشرائية."

عبدالغني المهنا

التعريفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على أوروبا وآسيا، المستثمرين للجوء إلى الذهب كملاذ آمن، بسبب الضبابية والتوترات التجارية، إلى جانب التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وأثرت توقعات ركود الاقتصاد الأمريكي، مع تجاوز الدين العام 37 تريليون دولار، على تعزيز الطلب على الذهب.

هذه التحولات رفعت زخم التداول في الذهب، وصعدت مشتريات البنوك المركزية لتتجاوز 900 طن خلال أول 9 أشهر من العام، على رأسها البنك المركزي الصيني وبنوك الاتحاد الأوروبي، إلى جانب صناديق الاستثمار المرتبطة بالذهب، مما عزز الطلب على المعدن الثمين.

وبدوره، يؤكد خبير صناعة وتسويق الذهب، عبدالغني المهنا، على أن الذهب باب محير، بقوله إنه لا يمكن التوقع أو التنبؤ بأسعاره، لأن أسعاره تخضع أكثر للسياسات الاقتصادية العالمية من قوانين العرض والطلب، ومن يتحمل عبء ذلك هم صغار المستثمرين، لهذا الدخول في أسواق الذهب حاليًا سواء بالبيع أو الشراء مخاطرة كبيرة، وقد يتعرض للخسارة، لأن من يتحكم في الأسعار هي الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية".

وأضاف المهنا أن أسعار الذهب لن تعود كما كانت عليه قبل عام 2024م، خلال فترة قصيرة، مؤكدًا على أن العالم لا يزال في حروب وصراعات اقتصادية وسياسية وإعلامية، وهذا لا يساعد على تراجع أسعار الذهب، بل يزيد من ارتفاع المعدن الثمين، وبرغم ذلك حذَّر من الدخول في مجال المضاربة في بورصات الذهب من البيع أو الشراء في خضم هذه التغيرات السريعة خلال ثوانٍ.

توتر اقتصادي وجيوسياسي

أدت عدة عوامل إلى حالة عدم الاستقرار في الذهب، أبرزها انخفاض الثقة في الدولار واليورو، والركود التضخمي في الاقتصاد الأمريكي، وارتفاع أسعار السندات الآسيوية، مما يهدد السيولة العالمية واستقرار الأسواق المالية. كما أسهمت السياسات الأميركية والتوترات الدولية، وأزمات فرنسا وبريطانيا السياسية والاقتصادية، في صعود أسعار الذهب.

فحالة التوتر الاقتصادي، في كل أنحاء العالم تقريبًا، دفع الذهب للصعود بقوة على الصعيد الشهري، إذ ارتفع الذهب بنسبة 10.7% مقابل الدولار الأمريكي، و12.2% أمام اليورو، و12% أمام الجنيه الإسترليني، ونسب مشابهة أمام العملات الأخرى عالميًا. وبناءً على هذه الوتيرة، رفع بنك غولدمان ساكس توقعاته لسعر الذهب في مطلع عام 2026م، إلى 4.900 دولار للأونصة، بدلاً من 4,300 دولار، مع توقع وصول السعر إلى نحو 5,000 دولار إذا تضرر استقلال الاحتياطي الفيدرالي.

وثمَّة مؤسسات مالية أخرى، مثل لايت فاينانس، تتوقع أن يتراوح سعر الذهب بين 4,812 و6,546 دولارًا للأونصة بين أعوام 2027م و2030م، بينما يرى خبراء إدارة الأصول أنه قد يصل إلى 8,900 دولار بحلول عام 2030م، بناءً على توقعات التضخم والسياسات النقدية.

ووفق استطلاع أجرته شبكة CNBC في نوفمبر، فإن 36% من المستثمرين يتوقعون وصول الذهب إلى أكثر من 5000 دولار خلال العام المقبل، بينما يرى 33% أن السعر سيتراوح بين 4500 و5000 دولار، أما المتشائمون فلم تتجاوز نسبتهم 5%.

فقاعة أم استمرار للصعود؟

ويرى بعض الخبراء أن ارتفاع الذهب منذ منتصف عام 2023م، إلى مستويات تاريخية لا يشير بالضرورة إلى فقاعة، بل يمثل سوقًا صاعدة نشطة، خاصة كملاذ آمن ضد الكوارث الاقتصادية. ومع ذلك، أدى ارتفاع الأسعار إلى تراجع الطلب على المجوهرات، بينما زاد الطلب على السبائك والذهب الخام. وقد انخفض الطلب على المجوهرات بنسبة 14% إلى 341 طنًا في الربع الثاني من عام 2025م، وهو أدنى مستوى منذ جائحة كورونا، بينما سجل تصنيع المجوهرات انخفاضًا بنسبة 9% في عام 2024م.

وفي الإطار نفسه، يؤكد تاجر الذهب، عبدالهادي محمد علي، على أن التوجه السائد حاليًا، هو شراء السبائك الذهبية، أكثر من المشغولات الذهبية بسبب ارتفاع أسعار الأخيرة، قائلاً إن عدم وضوح الرؤية حول مستقبل أسعار الذهب مستقبلاً أثر على القطاع كثيرًا، لافتًا إلى أن الارتفاع الكبير للذهب وصل لأكثر من الضعف خلال العامين الماضيين، وهذا الارتفاع تسبب في انخفاض عمليات شراء المشغولات الذهبية، وبات المستهلك ينتظر انخفاض الأسعار وعودتها لما كانت عليه في السابق، ولأن الرؤية غير واضحة، ولا أحد يستطيع أن يتنبأ بما سيكون عليه الأسعار في العام المقبل، يفضل الكثيرون التريث في عمليات الشراء، ويفضلون التوجه لشراء السبائك الذهبية، كنوع من الملاذ الأمن الأموال. ويوضح أن الأوضاع السياسية العالمية هي

آدم كووس

السبب وراء الارتفاع، محملاً الجزء الأكبر من المسؤولية للفيدرالي الأمريكي الذي له تأثير أكبر من أي مؤثر آخر على الأسعار.

انتعاش غير مسبوق

والمثير للاستغراب، بين الاقتصاديين، هو استمرار ارتفاع أسعار الذهب والأسهم الأمريكية لمستويات قياسية في آنٍ واحدٍ؟، عادة ما يكون ارتفاع الأول، بسبب انخفاض الثاني، غير أن الذهب شهد انتعاشًا ملحوظًا يبدو أنه لا يمكن إيقافه في الوقت الحالي، مواصلاً تسجيل مستويات قياسية جديدة متتالية، في وقت تسجل فيه أسواق الأسهم ارتفاعات جديدة أيضًا وهو ما يشير عادة إلى التفاؤل.

ومع صعود الذهب ارتفع مؤشر الأسهم الأمريكية "إس أند بي 500" نحو مستويات تاريخية هو الآخر، فيما يصفه الخبراء بالحدث النادر، والمُحير في وقت واحد.

وكان قد أُغلق الذهب والمؤشر عند مستويات قياسية في ست جلسات تداول في عام 2025م، وعشر مرات في عام 2024م، ولكن منذ عام 1970م، وحتى عام 2023م، لم يحدث ذلك إلا مرتين.

ومن بين التفسيرات للوضع الراهن هو الانخفاض الحالي في قيمة الدولار، إذ يعد مؤشر العملة الأمريكية منخفضًا بحوالي 10% هذا العام متجهًا نحو تسجيل أسوأ أداء سنوي منذ عام 2023م، وعادة ما يدعم ضعف العملة، الذهب، كما أنه يعزز الأسهم الأمريكية بجعلها أرخص للمشترين الأجانب.

وثمة خبراء في الأسواق أمثال الرئيس والمستشار المالي لدى مجموعة "ليبرتاس لإدارة الثروات"، آدم كووس، والمدير التنفيذي لشركة مونتري ميتالز، كيث وينر، يرون أن هذه التحركات تعكس تيارًا خفيًا مرتبطًا بضعف الدولار أو المخاوف التضخمية، فيما يشير البعض إلى أن نهاية الهيمنة المالية الأمريكية تمثل نقطة تحول في الأسواق العالمية.

ويبقى أن الذهب يظل مدعومًا بالعوامل التقليدية: انخفاض الفائدة، المخاطر المالية، التوترات الجيوسياسية، وعمليات الشراء المستمرة من البنوك المركزية، لكنه لا يشكل جزءًا من قائمة المعادن الحيوية، وبالتالي يفتقر إلى محرك الرسوم الجمركية الذي يدعم المعادن البيضاء، ورغم تحقيقه ارتفاعًا بنسبة 57% منذ بداية العام، فقد جاء أداؤه النسبي دون الفضة والبلاتين. ■

"الانضباط المالي" .. جائزة للاستقرار وجذب الاستثمارات

الاقتصاد: هيئة التحرير

في عالم الاقتصاد المعاصر، يصبح الانضباط المالي بطاقة اعتماد للدول، تمنحها الثقة والمصداقية على الصعيدين المحلي والدولي. فالدولة التي تدير مواردها بحكمة، وتوازن بين الإنفاق والإيرادات، تكافئها الأسواق بتدفق الاستثمارات، وتمنحها المؤسسات الدولية ثقة أكبر، بينما تنظر إليها الدول الأخرى كمثال يحتذى به في الإدارة المالية الرشيدة.

فالانضباط المالي ليس مجرد سياسة محاسبية، بل هو جواز مرور نحو الاستقرار الاقتصادي، ونمو مستدام، وبيئة استثمارية آمنة تجعل الدولة محور اهتمام المستثمرين والشركاء الدوليين على حد سواء.

ويُقصد بمفهوم "الانضباط المالي"، قدرة الحكومة على إدارة النفقات والإيرادات المالية بشكلٍ دقيق، وبما يحقق المستهدفات المالية الموضوعة ومؤشرات الموازنة العامة للدولة، وذلك ضمن الخطط الاقتصادية المتوسطة وطويلة المدى. وبمعنى آخر، فإن الانضباط المالي عبارة عن سياسة تهدف إلى إدارة الميزانية بطريقة منظمة ومسؤولة؛ بحيث يتم التحكم في النفقات، وتنمية الإيرادات، وتجنب العجز المفرط، لضمان الاستقرار المالي على المدى الطويل.

تحفيز النمو وتحقيق الانضباط

ويتضمن "الانضباط المالي" مجموعةً من القواعد، وعلى رأسها اعتماد ميزانية واقعية، تُراعي الإيرادات وحجم الإنفاق، وكذلك تقليص الإنفاق وتصنيف الديون وتحديد سبل سدادها. ولا يقتصر "الانضباط المالي" بذلك على مجرد تدشين القوانين أو ترسيخ مفاهيم الاستدامة المالية، وتوحيد الأسس المحاسبية لمؤسسات الدولة، ولكن يشمل أيضًا تطوير طريقة إعداد الموازنة العامة وإطلاق تعزيز ممارسات الانضباط المالي في القطاع العام، وتدريب القيادات العليا وموظفي القطاع العام على أهمية الانضباط المالي والمهارات المالية.

في إطار السعي لتحقيق الاستدامة المالية، وهي إحدى ركائز رؤية 2030 فإن هناك رغبة في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الانضباط المالي، وتطبيقه عمليًا على أرض الواقع؛ إذ تستهدف الرؤية تنويع مصادر الإيرادات، وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي، وهو ما يتطابق مع وجهة نظر المؤسسات الدولية، التي تحذر من أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تأثر الموارد المالية للمملكة.

ويُعد برنامج تطوير القطاع المالي جزءًا مهمًا من رؤية 2030، بما يتضمنه من أهداف مثل بناء "قطاع مالي متنوع، فعال، ومستقر" يدعم الاقتصاد الوطني، ويعزز الحوكمة والشفافية في القطاع المالي، ويوسع الأدوات المالية والاستثمارية، وينوع مصادر التمويل ونشر "ثقافة الادخار".

وقد تطرقت الرؤية إلى موضوع الانضباط المالي، عبر أدوات، مثل "مركز إدارة الدين" و"هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات (EXPRO)"، وذلك ضمن الجهود المبذولة لتعزيز الرقابة على الإنفاق العام، وتحسين تخطيط الإيرادات.

مؤشران ماليان رئيسان

وفي إطار السعي لتعزيز الانضباط المالي، قامت المملكة بالفعل ببعض الخطوات المهمة، فيما يتعلق بتعزيز الانضباط المالي، مثل تنمية الإيرادات غير النفطية، وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وترشيد المصروفات وتقليل النفقات غير الضرورية، والتركيز على تخصيص الإنفاق الحكومي في الأولويات التنموية. كما تم إعادة هيكلة منظومة الميزانية العامة للدولة، لتكون أكثر مرونة، وأصبحت تستند على مؤشرين ماليين رئيسين، وهما مؤشر نسبة الانحراف في النفقات لدى الميزانية"، ومؤشر "العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"، واسترشدت المملكة بالمنظمات الدولية في تحديد مستهدفات المؤشرين.

وإذا كانت الاستدامة المالية، ترتكز على ضرورة تنويع الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتحسين إدارة

"الأسواق تكافئ الدول المنضبطة ماليًا بالعديد من المكاسب، أبرزها زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي."

"الانضباط المالي يبعث برسالة طمأنة للمستثمرين بأن "أموالهم تُدار في مكان آمن".

وزير المالية، محمد الجدعان

الدين العام، فإن "الانضباط المالي" يُسهم ليس فقط في تقليص النفقات، ولكنه يؤدي دورًا مهمًا في إعادة توزيع النفقات والموارد، بما يحقق الكفاءة الاقتصادية والعوائد التنموية المرجوة. وذلك بعكس الإنفاق غير المنضبط الذي يزيد من ارتفاع الديون، ويؤدي لاحقًا إلى تقليص الإنفاق على الصحة والتعليم وبرامج الدعم الاجتماعي.

تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي

ومن أبرز فوائد "الانضباط المالي" قدرته على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، والتحكم في التضخم، وتحسين التصنيف الائتماني للدولة، ما يقلل تكلفة الاقتراض ويزيد قدرة الدولة على جذب التمويل. كما يعزز ثقة المستثمرين ويزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية، ويساعد على مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية وتقلبات أسعار الطاقة. إضافة إلى ذلك، فإن الانضباط المالي يتيح للدولة إعادة توزيع الموارد والنفقات بشكل يحقق الكفاءة الاقتصادية والعوائد التنموية، ويضمن استدامة المالية للأجيال القادمة، وتمويل المشاريع الاستراتيجية طويلة الأجل.

كما أن الانضباط المالي يمنح الدولة مكانة مرموقة على الصعيد الدولي، حيث تكافئها الأسواق بالاستثمارات والائتمان، وتعتبرها الدول الأخرى نموذجًا للإدارة المالية الرشيدة. وقد أكد وزير المالية السعودي، خلال مشاركته في اجتماعات مجموعة العشرين، أن الالتزام بالانضباط المالي واستدامة الديون يمثلان ركائز أساسية لاستقرار الاقتصاد الكلي، داعيًا إلى تعزيز الشفافية والحوكمة المالية ورفع كفاءة الإنفاق. وتتوافق هذه الرؤية مع توجيهات المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي تشدد على أهمية الانضباط المالي في تمكين الدول من مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وتحقيق نمو مستدام.

إضافة إلى أن "الانضباط المالي" يسهم في التوزيع العادل للأعباء ويمنع تراكم الديون على الأجيال المقبلة، ويزيد من قدرة الدولة على تمويل المشروعات الكبرى ووضع الخطط التنموية وتنفيذ مشروعات استراتيجية طويلة المدى.

تعزيز الشفافية والحوكمة المالية

ومن خلال مشاركته في الاجتماع الرابع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين، والذي انعقد خلال أكتوبر 2025م، أشار وزير المالية "محمد الجدعان" إلى أن الالتزام بالانضباط المالي واستدامة الديون العامة يمثلان ركيزة أساسية لاستقرار الاقتصاد الكلي، مؤكدًا على تعزيز الشفافية والحوكمة المالية، ورفع كفاءة الإنفاق.

ولا شك أن أحد أسباب الاهتمام الحالي بالانضباط المالي، هو التوقعات السابقة للمملكة بحدوث عجز مالي عام 2025م يبلغ 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي، (أكبر من النسبة التي كانت متوقعة من قبل والبالغة 2.3%)، ثم عجز مالي يبلغ 3.3% في 2026م.

وفي هذا الإطار، يشير تقرير شركة "بي دبليو سي (PWC)" العالمية للاستشارات، والذي صدر في فبراير 2025م، أن التقلبات في سوق النفط أدت إلى تركيز عديد من الدول على الانضباط المالي، وعلى رأس تلك الدول السعودية، موضحًا أن "المملكة تعمل على إعادة ضبط أولوياتها لتحقيق التوازن بين الانضباط المالي والأهداف الاستثمارية الطموحة والمشروعات الكبرى للبنية التحتية"، وكذلك تعزيز القطاع الخاص وتطوير مشروعات البنية التحتية.

وتكافئ الأسواق الدول المنضبطة ماليًا بعديد من المكاسب، ففي الدول المنضبطة ماليًا تزداد تدفقات الاستثمار الأجنبي، ويصبح السوق المحلي أكثر جاذبية للتجارة والاستثمار، وتدخل شركات عالمية جديدة للسوق.

سياسة مالية واضحة ومستدامة

وعندما تكون ميزانية الدولة منضبطة ويتحقق الانضباط المالي، فإن المخاطر

المالية تنخفض، وتقل مخاطر تخلف الدولة عن سداد التزاماتها، وكذلك تقل مخاطر التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف أو الفائدة، ويُقبل المستثمرون على شراء سنداتها فتنخفض الفوائد على السندات الحكومية، وهو ما يقلل عبء خدمة الدين ويوفر أموالاً إضافية يمكن ضخها كإنفاق استثماري.

والدول المنضبطة يتحسن تصنيفها الائتماني، وتحظى بإشادة وكالات التصنيف نتيجة وجود سياسة مالية واضحة ومستدامة وبسبب انخفاض العجز واستقرار الدين العام، وهو ما يزيد من ثقة المستثمرين ويقلل من تكلفة الاقتراض ويزيد من قدرة الدولة على جذب التمويل.

كما أن الطلب على العملة المحلية يرتفع ويحدث استقرار في أسعار الصرف وترتفع أسعار أسهم الشركات ويزيد حجم التداول في البورصة، وبمعنى مختصر، فإن الانضباط المالي يبعث برسالة طمأنة للمستثمرين بأن أموالهم تُدار في مكان آمن.

وبرغم الجهود المبذولة لتقليل الاعتماد على النفط، إلا أن التقلب في أسعار النفط مازال مؤثرًا في كافة الاقتصاديات المنتجة للنفط، وفي هذا الإطار، ترى وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، أن انخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى خفض الإنفاق أو إلى زيادة الديون، الأمر الذي انتبهت له المملكة، ويتطابق مع سعيها لتنويع مصادر الإيرادات.

ولذلك، فإن الإيرادات غير النفطية لها قوتها الصاعدة، في ظل قوة الاقتصاد غير النفطي، وهناك مؤشرات لنمو القطاع غير النفطي واستمرار الإنفاق على المشروعات التنموية والبنى التحتية؛ إذ تتوقع الحكومة السعودية أن ترتفع إيراداتها 5.1% في 2026م، وأن ينخفض الإنفاق 1.7%.

حوافز معنوية وتمويلية

وقد جاء قيام مجموعة "أوبك بلس" بتأجيل التخفيضات الطوعية التدريجية وتمديدها إلى عام 2026م، خاصةً في ظل ظهور مؤشرات على تباطؤ نمو الطلب على النفط، في إطار تفهم وإدراك دول المجموعة لأهمية تكييف السياسات المالية والنفقات مع توقعات أسعار النفط، وهو ما يعزز من الاستدامة المالية مع الحفاظ على خطط النمو، وتسريع الاستثمار غير النفطي وتنويع الاقتصاد.

ويمكن للمؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي القيام بدور مهم، فيما يتعلق بتقييم السياسات المالية للدول وبتقديم حوافز معنوية وتمويلية وتقديم الدعم الفني والمشورة في بناء قدرات التخطيط المالي وتطبيق معايير الشفافية الدولية وتحسين الإدارة المالية بشكلٍ عام.

ويتطابق ذلك، مع رؤية وزير المالية "محمد الجدعان"، حين دعا المؤسسات المالية الدولية لتقديم إرشادات واضحة لمساعدة الدول على مواءمة سياساتها الوطنية مع الاستقرار المالي العالمي، موضحًا أن التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، لا يمكن مواجهتها بالانعزال عن النظام التجاري المتعدد الأطراف، بل في العمل الجماعي على تحسينه لتعزيز الثقة والاستثمارات طويلة الأجل. ■

بيان ميزانية 2026م ومستقبل الصناعة

محمد اليامي
twitter: @mohamdalyami

طورت وزارة المالية بيانات الميزانية العامة للدولة لتستعرض بدقة الإيرادات والنفقات حسب التصنيف الاقتصادي، والقطاعات، ومستويات العجز أو الفائض، والدين العام، وأبرز التطورات المالية والاقتصادية للعامين المنصرم والقادم، والآفاق المستقبلية للاقتصاد على المدى المتوسط، وأهم الممكنات الاقتصادية والمشاريع للعام الذي انتهى، والمستهدفات للعام الذي سيليه، وفي هذه الحالة نتحدث عن مستهدفات العام 2026م.

في بيان ميزانية المملكة للعام 2026م، جاء في المقدمة أنه "منذ انطلاق رؤية السعودية 2030، شهد الاقتصاد السعودي تحولاً هيكليًا واسع النطاق، مدفوعًا بجهود حكومة المملكة المستمرة في تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية الشاملة، والإنفاق الاستراتيجي الموجّه نحو الأولويات الوطنية لرؤية السعودية 2030، وكفاءة الإنفاق، واستدامة المالية العامة، وتنويع وتوسيع القاعدة الاقتصادية".

ارتكز على هدف تنويع وتوسيع القاعدة الاقتصادية من بوابة الصناعة؛ حيث جاء أحد مستهدفات وزارة الصناعة والثروة المعدنية للعام 2026م، الواردة في بيان الميزانية "دعم المبتكرين ورواد الأعمال، وإنشاء مراكز بحثية، وتحويل الأفكار والبحوث إلى منتجات صناعية مبتكرة، عبر توفير بيئة محفزة تسهم في تحويل الأفكار الإبداعية إلى منتجات قابلة للتوسع والتصدير".

في جانب متصل، قال مدير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) السيد "جيرد موليـر" خلال كلمته ضمن أعمال المؤتمر العام الحادي والعشرين لليونيدو في الرياض أواخر نوفمبر الماضي، إن ما تشهده المملكة من مشاريع استراتيجية وبرامج تنويع اقتصادي تمثل نموذجًا طموحًا لتحقيق صناعة مستدامة على المستويين الإقليمي والدولي.

مدير "اليونيدو" أكد من الرياض أهمية تبني مفاهيم جديدة في عالم الصناعة الحديثة، بما يشمل تكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة، والهيدروجين، والأبحاث والعلوم، والاستفادة من سهولة الوصول إلى المعلومات وتطور شبكات الإنترنت. إذًا هو يتحدث عن الأبحاث والعلوم، ووزارة الصناعة في بيان ميزانية 2026م، تتحدث عن الأبحاث والعلوم وتحويل الابتكارات الناتجة عن البحث العلمي إلى منتجات صناعية يتم تصديرها، وقبل ذلك أولى سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، هذا الأمر عناية خاصة تحت مظلة الرؤية؛ حيث تم إنشاء هيئة تعنى بتطوير البحث والابتكار.

وبالتوازي مع ذلك هناك مناطق الابتكار السعودية التي تضم 10 مناطق تعمل بوصفها منظومات لتمكين المبدعين، وتبني براءات الاختراع، وتعزيز صناعة الحلول، وتحويل الأفكار النظرية إلى منتجات، من خلال توفير البنية التحتية المتطورة، والمرافق المخصصة لرواد الأعمال والشركات الابتكارية الناشئة، وتطوير الاستثمارات المحلية، وجذب الشراكات الدولية، بالإضافة إلى توفير فرص التمويل والتوجيه وتطوير القدرات، وهي تعمل ضمن الأولويات الوطنية الأربع للبحث والتطوير والابتكار، التي أعلنها سمو ولي العهد عام 2022م.

إذًا نحن أمام طفرة صناعية مقبلة ترتكز على البحث العلمي والابتكار والتقنية، وفي المملكة لا نعتمد فقط على الاستثمارات والتمويل في هذا القطاع، بل نرتكز على طموح الشباب المهتمين بالبحث العلمي، والذي حازوا أكثر من 300 جائزة في البحث العلمي والابتكار والمسابقات الدولية سيكون بعض منها نواة لأبحاث أعمق وأكثر تأثيرًا على عديد من القطاعات.

الخلاصة، أن البحث العلمي سيكون مستقبل الصناعة، وعلى الصناعيين الكبار إعادة النظر في تخصيص جزء من إيراداتهم لهذا الأمر والاستفادة من الممكنات الموجودة اليوم، وأحسب أن بحثهم عن منتجات المستقبل لن يكون فقط في المعارض والمؤتمرات الصناعية، لكنه سيكون في أروقة الجامعات والمسابقات العلمية ومناطق الابتكار العشر التي انبثقت من الرؤية التي راينا كثيرًا من نتائجها في بيان الميزانية وفي الأرقام المتحققة في الاقتصاد غير النفطي. ■

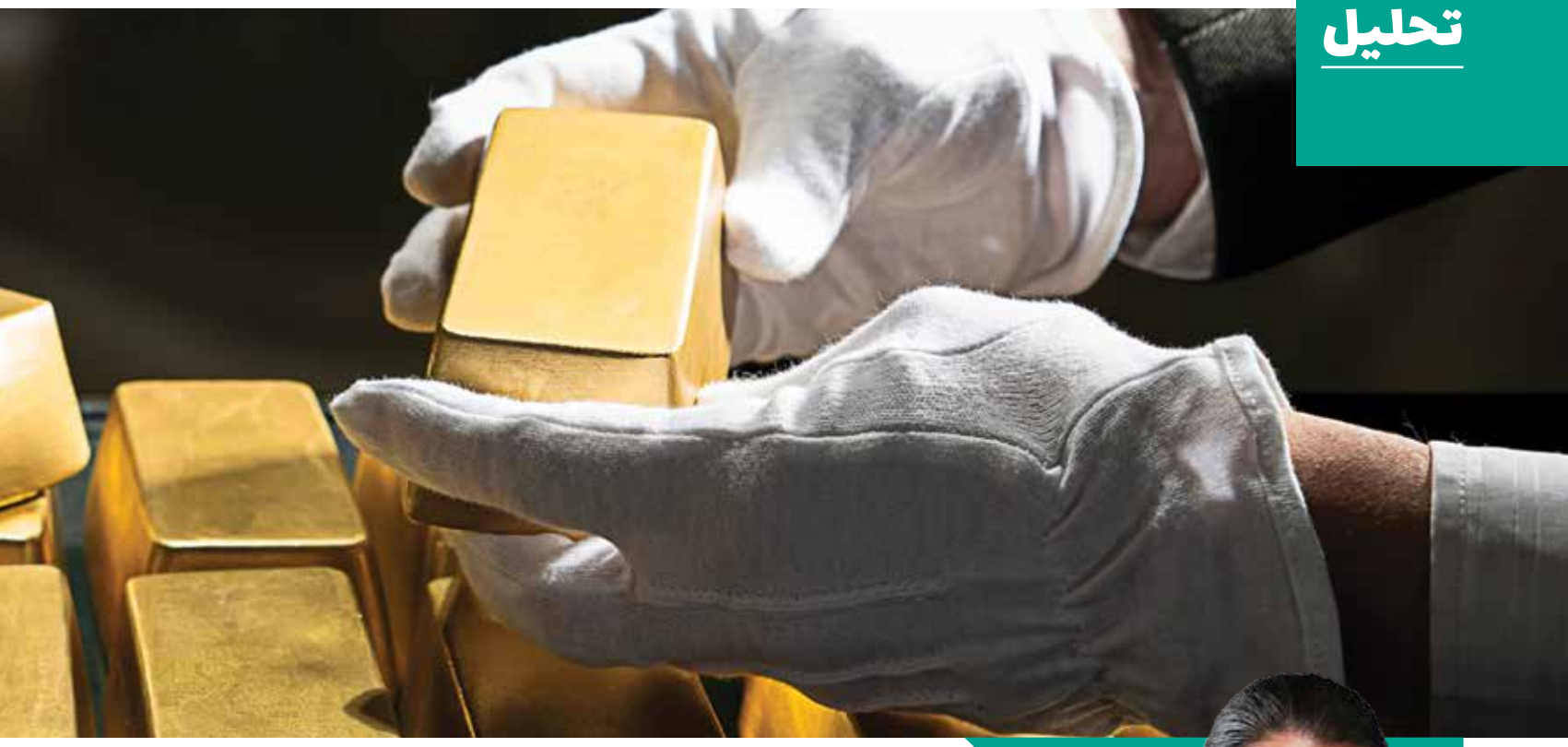

الذهب .. النجم الأول للمتداولين عام 2025م

تحليل جو الهوا

لا شكّ أن الذهب كان نجم الارتفاعات في عام 2025م، وجذب اهتمام المتداولين والمستثمرين من مختلف شرائح المجتمع، كما حظي بتغطية إعلامية واسعة، محققًا أفضل سنة له على الإطلاق منذ عام 1979م.

وتسابقت البنوك العالمية على إصدار توقعاتها بشأن أسعار الذهب والأهداف التي قد يسجّلها في السنوات المقبلة، وقد أجمع الكثير منها على أن أسعار المعدن الأصفر ستصل إلى مستويات خمسة آلاف دولار أو قريبة منها. فعلى سبيل المثال، يتوقع جي بي مورغان، أكبر بنك أمريكي، أن تصل الأسعار إلى مستويات 5055 دولارًا في الربع الأخير من عام 2026م، كما يتوقع بنك أوف أميركا مستويات تقارب خمسة آلاف دولار، وكذلك بنك "جولدمان ساكس" الذي يرجّح وصولها إلى نحو 4900 دولار.

ويبقى السؤال الذي يتداول دائمًا: هل تغيّرت العوامل الرئيسة التي دعمت أسعار الذهب؟ والأهم من ذلك: هل تغيّر ترتيب أهمية هذه العوامل؟ فعلى سبيل المثال، كانت مشتريات البنوك المركزية للذهب في السابق تلعب دورًا مؤثرًا في حركة الأسعار، لكن العامل الأهم كان دائمًا السياسة النقدية للولايات المتحدة، وأسعار الفائدة، إضافة إلى تقلبات سعر صرف الدولار.

أما حاليًا، فقد أصبحت المشتريات الكبيرة والمستمرة من البنوك المركزية هي المحرك الأساسي للارتفاعات في الأشهر الأخيرة؛ إذ نرى الأسعار تتفاعل بقوة فور الإعلان عن شراء بعض الأطنان. وهنا يمكن القول إن كلمة السر في ارتفاعات الأسعار أصبحت بيد البنوك المركزية، سواء عبر القرارات أو من خلال الشراء الفعلي لكميات كبيرة من الذهب.

وبنظرة سريعة على أداء أسعار الذهب منذ عام 2000م، نرى أن الأداء السنوي كان قويًا في بعض المحطات. فعلى سبيل المثال، خلال فترة من 2000م، و2010م، كان أقوى ارتفاع سنوي في عام 2007م عندما ارتفع المعدن الأصفر بنسبة 31% ولم يسجل خلال تلك الفترة سوى خسارة سنوية واحدة كانت في عام 2000م، عندما تراجعت الأسعار بنسبة 5.4%. وهنا أود أن أشير إلى أنه عند اندلاع الأزمة المالية العالمية، لم يؤدِّ الذهب دوره المعروف كملاذ آمن في الأزمات؛ بل تراجعت أسعاره في بدايات الأزمة، وكَسرت مستوى الـ 1000 دولار وهبطت إلى 680 دولارًا في أكتوبر 2008م، قبل أن يعود بعدها للصعود في السنوات التالية.

وإذا انتقلنا إلى العقد الثاني بين عامي 2010م و2020م، نجد أن الذهب سجّل قمته التاريخية السابقة عند 1920 دولارًا في عام 2011م، محققًا وقتها مكاسب سنوية بحوالي 10%، علمًا بأن عام 2019م كان الأكثر ارتفاعًا بنسبة 18.3%. وفي المقابل، كانت أقوى ضربة سنوية تلقاها الذهب في عام 2013م بعد أن أشار رئيس الاحتياطي الفيدرالي آنذاك، "بن برنانكي"، إلى احتمال تقليص مشتريات السندات الشهرية تدريجيًا إذا تحسنت البيانات الاقتصادية.

وهنا تلقّت أسعار الذهب تلك التصريحات بشكل سلبي جدًا، وسجّلت آنذاك خسائر سنوية كبيرة بلغت 28%. وشكّل الإعلان عن تقليص المشتريات مهمة قفزة في عوائد السندات، وهو ما يؤثر عادة على أسعار الذهب بقوة، نظرًا إلى أن عوائد السندات تُعد منافسًا مهمًا للمعدن الأصفر.

وبالانتقال إلى السنوات الخمس الأخيرة، سجلت الأسعار قفزة سنوية مهمة وقت جائحة كورونا في عام 2020م، مع ارتفاعات وصلت إلى 25.1%، بينما الأداء في عامي 2021م و2022م، كان سلبيًا مع خسارة سنوية 3.6% في عام 2021م، وخسارة طفيفة في عام 2022م، بأقل من نصف نقطة مئوية. أما أداء العام الماضي فكان رائعًا للذهب مع ارتفاعات سنوية عند 27%، قبل أن ينسى المراقبون ذلك هذا العام مع الأداء الاستثنائي، الذي سجل في وقت من الأوقات مكاسب بأكثر من 65% في وقت من العام.

هذا بالنسبة لما حصل على جبهة الذهب، لكن وعلى خط موازٍ، تألّقت أسعار الفضة بدورها، واستطاعت في مرحلة لاحقة أن تتفوق على ارتفاعات المعدن الأصفر وذلك على الرغم من البداية المتأخرة نوعًا ما في هذا العام. وتاريخيًا شهدت الفضة أقوى ارتفاعاتها في بداية الثمانينيات عندما أدى ذلك، إلى انفجار الفقاعة التي تكونت وأدى ذلك إلى أضرار كبيرة في السوق، وكما ذكرنا بعد البداية البطيئة لأسعار للفضة في النصف الأول من هذا العام، عادت وانتفضت بقوة مع بداية النصف الثاني مع تحطيمها الأرقام القياسية السابقة، ولفت أنظار المراقبين بطريقة مذهلة.

وفي النهاية نستطيع القول إن الذهب والفضة تألقا بشكل كبير، مع جذب اهتمام شريحة كبيرة من المتداولين الأفراد وخصوصًا من فئة الشباب، والتي تكون عادة مهتمة أكثر بالأسهم وخصوصًا أسهم التكنولوجيا والتي تتقاطع بعضها مع العملات المشفرة. وطبعًا بالإضافة إلى الذهب والفضة، شاهدنا خلال العام، تألق الأسواق المالية، وتسجيلها الأرقام القياسية بقيادة السوق الأمريكي، وكان لافتًا أيضًا الأسهم اليابانية، مع مؤشر نيكاي 225 الذي قفز فوق مستويات الـ 50 ألف نقطة بسهولة، وقام بمحو ذكريات انفجار فقاعة الأصول اليابانية في بداية التسعينيات، ومع وجود جيل كامل من المتداولين لم يشاهدها أو لا يعرف شيئًا عنها إلا عبر العودة إلى التاريخ، أو عبر التحدث مع من عاصرها والذي لا يزال موجودًا في الأسواق حاليًا. ■

كرييتڤ

الريال الرقمي

الريال الرقمي!

الاقتصاد - هيئة التحرير

على مدى العقد الماضي، شهد القطاع المالي في المملكة نموًا وتطورًا مستدامين تزامنًا مع التحول الشامل الذي يشهده الاقتصاد الوطني، في انعكاس مباشر لثمار رؤية 2030، وفي هذا الإطار، أثبتت المملكة قدرتها على الابتكار واستيعاب التغيير في خدمات الدفع، حيث نجحت في بلوغ الحصة المستهدفة لمعاملات التجزئة غير النقدية بواقع نحو 70% في عام 2023م، أي قبل عام كامل من الموعد المحدد.

وانسجامًا مع أحد الأهداف الرئيسة لبرنامج تطوير القطاع المالي، وصلت نسبة المدفوعات غير النقدية (الرقمية) التي نفّذها المستهلكون — من حيث العدد — إلى 79% خلال العام الماضي، وهو ما يمثّل ما نسبته 84% من إجمالي معاملات المستهلكين من حيث القيمة.

بنى تحتية قوية للمدفوعات

وذكر مساعد محافظ البنك المركزي "ساما" للشؤون التنفيذية، "عبدالإله الدحيم"، أنه على مدار ثلاثة عقود ونصف، طوّر البنك المركزي بنى تحتية رئيسية مشتركة للمدفوعات، مما يضمن الوصول إلى نظام مركزي ومتبادل لمدفوعات التجزئة، متاح لجميع المشاركين المؤهلين (من البنوك وغير البنوك)، وفي هذا الإطار، يبلغ معدل الشمول المالي الآن ما يقرب من 94% من سكان المملكة البالغين.

وأضاف أن هذا التحول في قطاع المدفوعات نتيجة للجهود الحثيثة المبذولة بالتركيز على ثلاثة مجالات أساسية، تتمثل في تطوير البنية التحتية الأساسية للمدفوعات، وتنفيذ الإصلاحات التنظيمية، وترسيخ ثقافة الابتكار، فعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، قادت "ساما" برنامجًا استراتيجيًا متكاملاً لتطوير المدفوعات في جميع أنحاء المملكة، وقامت تدريجيًا ببناء وتشغيل نظام مدفوعات يضمن بنية تحتية دائمة للمدفوعات مع الحفاظ على ثقة المستهلك.

وأوضح الدحيم أن البنية التحتية الوطنية للمدفوعات، التي تخدم أكثر من 35 مليون نسمة، تضم حاليًا مجموعة من خمسة أنظمة دفع أساسية، منها نظام سداد للدفع والعرض الإلكتروني، ويدعم نظام ومحول بطاقات الخصم المحلية "مدى"، الذي أُطلق في البداية عام 1990م، وأُعيد تطويره عام 2015م، كلاً من معاملات بطاقات الخصم المحلية والدولية، وصُمم نظام "ساري" للدفع الفوري، لتوفير الجيل التالي من إمكانات الدفع بتحويل الرصيد لمستخدمي الدفع من الشركات والأفراد في المملكة، موفرًا خدمة توصيل المدفوعات في الوقت الفعلي على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

وشهدت معاملات البطاقات في نقاط البيع نموًا استثنائيًا على أساس سنوي منذ عام 2014م، حيث زاد حجمها بأكثر من 30 ضعفًا خلال العقد الماضي، بالإضافة إلى ذلك، وفي عام 2024م، أصبحت 96% من جميع معاملات نقاط البيع في المملكة تتم بدون تلامس، و51.9% منها بدون بطاقات (بفضل مدفوعات البطاقات الرمزية باستخدام الأجهزة المحمولة).

رحلة الريال الرقمي

ورسخت المملكة مكانتها كواحدة من أبرز الاقتصادات الرقمية الناشئة في العالم، مدفوعةً برؤية استراتيجية طموحة، تضع التحوّل الرقمي في صميم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتقدر حاليًا قيمة الاقتصاد الرقمي في المملكة بنحو 132 مليار دولار، تمثل 15% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد شكّل إطلاق منصة "أبشر" أول إنجاز رئيس في مسيرة التحول الرقمي، حيث مثّل نقطة انطلاق لخدمات الحكومة الإلكترونية على نطاق أوسع، تبع ذلك منصات متطورة مثل "توكلنا" و"نفاذ"، والتي أحدثت ثورة في العلاقة بين

الدولة ومواطنيها من خلال خدمات آلية عالية الكفاءة.

كما بدأت رحلة المملكة نحو الريال الرقمي مع مشروع "عابر" في الفترة 2019م - 2020م، وهو مشروع تجريبي مشترك مع الإمارات العربية المتحدة لاختبار العملات الرقمية للبنوك المركزية، وفي يونيو 2024م، انضمت المملكة إلى مشروع "إم بريدج"، وهو مبادرة متعددة الجنسيات للعملات الرقمية للبنوك المركزية، تشمل الصين وهونغ كونغ وتايلاند والإمارات العربية المتحدة، وتُؤكد هذه الخطوة التزام المملكة بإعادة تشكيل التجارة العالمية من خلال تقنية البلوك تشين.

وعلى الرغم من أن الريال الرقمي غير مُتاح بعد للاستخدام من قبل الأفراد، ولم يُعلن عن موعد إطلاقه بشكل رسمي، فإن المرحلة التجريبية التي ركزت على تطبيقات الجملة بين البنوك وعبر الحدود، تُشير إلى أن المملكة تُجهّز شبكتها المالية لمعاملات متعددة الجنسيات وأكثر تعقيدًا. وإذا سارت المملكة في خطتها الزمنية الطموحة، فقد يظهر الريال الرقمي بشكل جزئي بحلول عام 2026م، وهو بذلك سيمثل نقطة تحول بالنسبة لعمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود، حيث يمكن هيكلة الصفقات باستخدام السيولة الرقمية، والضمان العابر للحدود، والامتثال القابل للبرمجة، وكلها مدعومة ببنية تحتية من "ساما".

ويتوقع الخبير الاقتصادي "مشاري العواد"، أن تصبح المملكة رقمية بالكامل وذكية ماليًا بحلول عام 2035م، حيث ستتقدم نحو مستقبل يصبح فيه المال قيمة رقمية ذكية، متكاملة وآمنة في جميع القطاعات، مشيرًا إلى أن الخدمات الرقمية مثل "اس تي سي باي" وأبشر"، استغرقت ما يقرب من عقد من الزمان للوصول إلى مرحلة التبني الكامل، وسيتبع الريال الرقمي المسار الثابت نفسه نحو واقع مالي رقمي كامل.

وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن تُطلق أكثر من 60% من البنوك المركزية عملات رقمية بحلول عام 2035م، ويُعِدّ الاتحاد الأوروبي اليورو الرقمي، وتُوسّع الصين نطاق اليوان الرقمي، وتُطلق الإمارات العربية المتحدة الدرهم الرقمي.

وأوضح "العواد"، أنه بعد عام 2035م، ستنتقل المملكة إلى عصر التمويل المُعتمد على الذكاء الاصطناعي، وستتطور المحافظ الرقمية إلى مُساعدين أذكياء يُديرون المدخرات والضرائب والاستثمارات تلقائيًا، ستستخدم الحكومة الذكاء الاصطناعي لإدارة الإنفاق والتنبؤ بالاتجاهات فورًا، وسيعمل الريال الرقمي كعملة تفاعلية

عبدالإله الدحيم

ذاتية التنفيذ، حيث تخصم الزكاة والضرائب، وتُنفذ العقود الذكية، وتُصدر تقارير فورية، وستُخصم ضريبة القيمة المضافة تلقائيًا من أي شركة سعودية تدفع لمورد في الخارج، دون معالجة يدوية.

وبحلول عام 2040م، سيتصل الريال الرقمي بشبكات التجارة الذكية العالمية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا، وسيدفع التجار السعوديون للموردين في أي مكان في ثوانٍ دون وسطاء أو رسوم، وستستخدم الحكومة والشركات لوحات معلومات الذكاء الاصطناعي الفورية لمراقبة الإنفاق والإيرادات والامتثال، وبذلك ستصبح المملكة رائدة عالمية في مجال التمويل الذكي، من خلال دمج العملة الرقمية للبنك المركزي والذكاء الاصطناعي وأنظمة التجارة الذكية، وسيكون الريال الرقمي عملة موثوقة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها.

رمز رسمي للريال

وكان البنك المركزي، قد اعتمد مؤخرًا، رمزًا جديدًا لعملة الريال، بتصميم فريد يجمع بين الأصالة والمستقبل، بما يدعم مكانته على الساحة العالمية، في خطوة استراتيجية ضمن مبادرات التحول الرقمي.

وقال الخبير الاقتصادي ومستشار السياسات "محمود خيري": "تلعب رموز العملات دورًا حيويًا في تشكيل نظرة الناس إلى عملات الدول، ومن شأن طرح رمز جديد للريال أن يُسهم في ترسيخ مكانته كعملة حديثة ومستقلة، مضيفًا أن الرمز المُتقن الصنع يُعزز الفخر الوطني ويُميز الريال عن غيره من العملات وهو أمر بالغ الأهمية لكسب الاعتراف الدولي.

وأوضح الخبير في شركة "استبرق" للاستشارات " تشارلز ميتشل"، أن إطلاق رمز جديد للريال، يُعد أكثر من مجرد تحول نقدي، بل هو تعبير عن قوة الهوية ونفوذها، ولا يقتصر هذا الرمز على المعاملات فحسب،

"79% نسبة المدفوعات الرقمية التي أجراها المستهلكون العام الماضي تُشكل 84% من حيث القيمة.

"132 مليار دولار قيمة الاقتصاد الرقمي في المملكة تُمثل 15% من الناتج المحلي الإجمالي.

"الريال الرقمي سيتصل بشبكات التجارة الذكية في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2040م.

بل يُجسد حضورًا قويًا في الاقتصاد العالمي، يعكس الدور المتنامي للمملكة في التجارة المالية والاستثمار.

ويتجاوز رمز العملة كونه رمزًا ماديًا أو رقميًا، إذ يُمثّل أهميةً في كيفية تقديم الدولة لنفسها للعالم، وكيفية تأكيد مكانتها في النظام المالي، وكيفية تعزيز علامتها التجارية، إذ تتجاوز قوة العملة حدود الأوراق النقدية والعملات المعدنية، فهي تعكس المكانة الاقتصادية للدولة، وبمثابة رمز للثقة والاستقرار والطموح.

وأضاف "ميتشل"، أن بناء الهوية الوطنية يُعد جهدًا مستمرًا يتطلب سردًا قصصيًا مميزًا وتحديدًا استراتيجيًا، ويتماشى إطلاق هذا الرمز مع جهود المملكة الأوسع نطاقًا لتعزيز حضورها على الساحة العالمية، سواء من خلال استثمارات رؤية 2030 في الترفيه الرياضي أو السياحة، كما تبني الدول معالم بارزة أو تستضيف فعاليات عالمية لتشكيل الصورة الذهنية، ليصبح رمز العملة امتدادًا لتلك الهوية، ونقطة اتصال يومية تعزز طموحات الأمة وثقتها بمستقبلها.

وأشار إلى أن المملكة لا تقتصر على تشييد البنية التحتية أو إطلاق السياسات فحسب، بل تُشكل بدقة علامة تجارية تُجسّد قوة الابتكار والريادة، حيث تركز رؤية 2030، على إعادة تعريف هوية المملكة ضمن علامتها التجارية الخاصة وإطارها الوطني، بقدر ما تُركز على التنويع الاقتصادي والتحديث، حيث يتضافر التحول الاقتصادي والمكانة العالمية لخلق رمز دائم ومميز للهوية الاقتصادية والثقافية.

الخصوصية والثقة

وأكد مختصون أنه حتى يتم تطبيق الريال الرقمي بشكل رسمي، ينبغي على الجهات المعنية مراقبة ثلاثة أمور، تشمل التجارب المباشرة باستخدام أموال حقيقية، والإعلانات التنظيمية من البنك المركزي السعودي، وأي برنامج تجريبي عام يشمل البنوك التجارية، مشيرين إلى أن هذه التطورات تعكس مدى قرب المملكة، من تمكين صفقات الاندماج والاستحواذ الرقمية المدعومة بالريال.

على الرغم من التقدم التقني، فإن الأمان والخصوصية من أبرز العقبات التي يتعين التعامل معها، فلم تُعلن الجهات التنظيمية بعد عن أطر عمل تتعلق بالخصوصية، ومكافحة غسل الأموال وحوكمة الأصول الرقمية، ولكي تستفيد عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود استفادة كاملة، سيحتاج صانعو الصفقات إلى ضمانات بأن معاملات الريال الرقمي قابلة للتنفيذ قانونيًا ومتوافقة مع القوانين.

وتعد الثقة عقبة أخرى، إذ يجب أن تؤمن البنوك وشركات التكنولوجيا المالية والشركات بأمن النظام وسهولة استخدامه، فأي خلل ــ سواءً كان تقنيًا أو يتعلق بالسمعة ــ قد يُبطئ التبني ويُضعف حماس عمليات الدمج والاستحواذ، ومع ذلك فإن موقف المملكة "اللا تسرع" يُشير إلى تفضيل الدقة على السرعة، مما قد يُعزز في النهاية ثقة المؤسسات. ■

كريتيف

البطاريات

بطارية تأكلها بأمان!

الاقتصاد - هيئة التحرير

تخيّل أن تستيقظ يومًا ما وفي جيبك بطارية يمكنك أكلها أو أن يبتلع مريض كبسولة إلكترونية صغيرة تعمل لعدة ساعات داخل جسمه ثم تتحلل تلقائيًا كما تتحلل قطعة فاكهة! تخيّل أن مصدر الطاقة الذي يُشغّل أجهزة دقيقة داخل معدتك مصنوع من الفيتامينات والأحماض الأمينية وليس من المعادن الثقيلة والمواد الكيميائية.

قد يبدو هذا كله مشاهد من فيلم خيال علمي، لكن العالم اليوم يقترب بسرعة من تحويلها إلى واقع ملموس. هذا هو جوهر الابتكار الذي توصّل إليه باحثون في جامعة "تكساس إيه آند إم" الأمريكية، إذ طوروا بطارية فريدة من نوعها تعتمد بالكامل على مكونات طبيعية قابلة للتحلل الحيوي — بل وصالحة للأكل أيضًا.

وتتكون البطارية الجديدة من عنصرين رئيسين موجودين في الطبيعة، هما "الريبوفلافين"، المعروف أيضًا باسم فيتامين B2، وحمض "الجلوتاميك"، وهو حمض أميني يساعد في بناء البروتينات في الجسم، حيث أمضى الفريق البحثي قرابة 15 عامًا في التحول نحو المنتجات الطبيعية لصنع مواد إلكترونية مُستدامة قابلة للتحلل.

وتوضّح أستاذة الهندسة الكيميائية وعضو الفريق البحثي الدكتورة "جودي لوتكينهاوس"، "أنه لطالما اهتممنا بمواد لصنع البطاريات تكون آمنة وتتصف بالمرونة، وعندما بدأ مختبر الدكتورة "كارين وولي"، أستاذة الكيمياء في الجامعة، في تطوير هذه المواد ذات المصادر الطبيعية، والتي تتسم بقدرتها على اكتساب وفقد الإلكترونات مثل البطاريات التقليدية، وهو ما فتح الباب أمام ابتكار جديد كليًا، بطارية قادرة على الأداء الجيد والاختفاء بأمان عندما لا نعود بحاجة إليها".

وأضافت أنه على عكس بطاريات الليثيوم أيون، التي تعتمد على المعادن والبتروكيماويات، تُشتق هذه البطاريات الجديدة بالكامل من مصادر بيولوجية مُتجددة، وبالتالي فهي تتحلل بشكل آمن عندما تتعرض للماء أو الإنزيمات، مما يجعلها بديلاً واعدًا للحد من نفايات البطاريات، خاصةً التي لا يُعاد تدويرها بشكلٍ صحيح.

وتدعم البطاريات المُبتكرة الجهود الدولية المبذولة للتحول إلى الاقتصاد الدائري، وخفض المواد المعاد تدويرها والتوجه نحو الصناعات الخضراء التي من شأنها الحفاظ على البيئة من التلوث، ورغم أن الطريق مازال طويلاً للاستخدام التجاري

"تُعد البطاريات المُبتكرة بديلًا واعدًا للحد من النفايات الإلكترونية وبطاريات الليثيوم أيون."

"كعكة الزفاف الروبوتية" تضم أول بطارية قابلة لإعادة الشحن وصالحة للأكل في العالم.

إنتاج النفايات الإلكترونية ينمو بمعدل أسرع خمس مرات من إعادة تدويرها، ومتوقع أن يصل إلى 82 مليون طن بحلول عام 2030م.

لهذه البطاريات الذي قد يصل إلى 5 - 10 سنوات، إلا أنها بدايةً لا يمكن التقليل من شأنها في هذا المجال.

بطارية الشكولاتة الداكنة

من الملاحظ أن ابتكار بطاريات صديقة للبيئة وقابلة للأكل قد فتح شهية الباحثين على مدار السنوات الأخيرة، وتحديدًا منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث كرست مجموعة متخصصة من التقنيين والمهندسين والأطباء جهودها لتطوير أدوات إلكترونية ليس بالضرورة لتغذية الإنسان، بل لأغراض طبية.

وتمكن فريق بحثي مشترك من مدرسة لوزان الاتحادية للفنون التطبيقية بسويسرا والمعهد الإيطالي للتكنولوجيا، مؤخرًا، من ابتكار كعكة روبوتية (تشبه كعكة الزفاف) بمكونات صالحة للأكل، ومزودة بأول بطارية قابلة لإعادة الشحن وصالحة للأكل في العالم، هذه البطارية مصنوعة بالكامل من فيتامين B2، والكيرسيتين (مضاد أكسدة وموجود في الخضراوات والفواكه)، والكربون المنشط، والشوكولاتة الداكنة.

وأكد الباحثون أنه من خلال استبدال الإلكترونيات التقليدية، يمكن لهذه المكونات أن تساعد على معالجة ملايين الأطنان من النفايات الإلكترونية السنوية، بينما ستقلل الأجزاء القابلة للاستهلاك بالكامل من هدر الطعام، وأشاروا إلى أن المستقبل سيشهد استخدام هذه التقنية كحبوب ذكية لمراقبة صحة الإنسان.

وقال الباحث في المعهد الإيطالي للتكنولوجيا والمشرف الرئيس على الدراسة، "إيفان إيليتش"، هناك طريقتان رئيستان تُلحق بهما البطارية الضرر بالأنسجة البشرية أثناء وجودها داخل الجسم، وهما التحليل الكهربائي للماء والمواد السامة، ويحدث التحليل الكهربائي، عندما يُحوّل جهد كهربائي أعلى من 1.2 فولت (في جميع بطاريات الليثوم أيون تقريبًا) الماء إلى أكسجين وهيدروجين (غاز متفجر)، وهو عمل خطير للغاية إذا حدث في المعدة، لكن جهد بطارتينا المبتكرة أقل بكثير من هذا الجهد فهو حوالي 0.65 فولت، لذا لا يُمكن حدوث التحليل الكهربائي، ومن ناحية أخرى، استخدمنا موادًا غذائيةً فقط، فلا شيء سام!.

وفي منتصف عام 2022م، أعلن فريق بحثي في جامعة كارنيجي ميلون الأمريكية عن ابتكار بطاريات مصممة للوصول إلى الجسم وقابلة للهضم لتشغيل أجهزة

إلكترونية صالحة للأكل، تُستخدم في أغراض طبية متنوعة، من التشخيص إلى العلاج، وتعتمد على "الميلانين" كمكون رئيسي، وهو صبغة طبيعية موجودة في جلد وشعر وعين الإنسان، لتصنيع الأقطاب الكهربائية.

وفي عام 2018م، فاز أستاذ الكيمياء بجامعة تورنتو في كندا "دوايت سيفروس" بجائزة "ماكلين" المرموقة للأبحاث العلمية المبتكرة، لاستخدامه مركبات طبيعية مُعدلة مثل بعض الفتيامينات الموجودة في أوراق الشجر، لصنع منتجات عالية التقنية مثل البطاريات الصديقة للبيئة، والملابس التي يُمكن أن تعمل كنظام تبريد شخصي لمرتديها.

وذكر "سيفروس"، أن الطبيعة تعرف ما هو الأفضل، ولكن أحيانًا يُمكن لبعض التعديلات البسيطة أن تُحسّن الأمور، وأضاف: "نحاول أن نستلهم من الطبيعة، إذ يُمكن تعديل المركبات الطبيعية لتحسينها، لقد تم تطبيق ذلك في صناعة الأدوية، ولكن ليس بنفس القدر في صناعة المواد عالية التقنية".

كارثة النفايات الإلكترونية

وأشار خبير التكنولوجيا البريطاني "روبرت ليا"، إلى تنامي التقنيات الإلكترونية القابلة للأكل، والتي قد يتم استخدامها في علاج وتشخيص أمراض عدة أبرزها اضطرابات الجهاز الهضمي، فضلاً عن الاستفادة منها في مجال مراقبة جودة الطعام، مشيرًا إلى أن إيجاد مصدر طاقة صالح للأكل يُعد من أبرز المشكلات التي تُعيق حاليًا تطوير تقنيات الطعام، فقد أسفرت محاولات تحقيق ذلك عن إنتاج مكثفات فائقة صالحة للأكل تعاني من انخفاض الطاقة لكل وحدة حجم وهي ما تُسمى "كثافة الطاقة"، وبطارية تُخلّف كميات غير مرغوب فيها من معدن المنجنيز، فبينما يُعدّ القليل منه مفيدًا، إلا أن الإفراط فيه قد يُسبب آثارًا صحية مثل فقدان الشهية، وتباطؤ النمو، ومشاكل في الإنجاب.

ويمكن القول بأن نجاح تجارب صناعة البطاريات من مواد قابلة للتحلل سيساهم بشكل كبير في حل مشكلة النفايات الإلكترونية في العالم، التي تمثل أحد أخطر عوامل تلوث البيئة والإضرار بحياة الإنسان على الكوكب، فوفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، يتزايد إنتاج النفايات الإلكترونية بمعدل أسرع خمس مرات من إعادة تدويرها، وخلال عام 2022م وحده، تم إنتاج 62 مليون طن منها، ومن المتوقع أن يصل إلى 82 مليون طن بحلول عام 2030م، مشيرةً إلى أن عمليات إعادة التدوير تلبي فقط 1% من الطلب على العناصر النادرة.

فرص استثمارية عديدة

إن تطوير بطاريات قابلة للتحلل والأكل يوفر فرص استثمارية واعدة في قطاعات عدة، خاصةً فيما يتعلق بتطبيقات الرعاية الصحية والمنتجات المُخصصة للأطفال، حيث نخشى عليهم دائمًا من ابتلاع المواد الضارة بالجسم، حيث يتم العمل على تطوير أجهزة ذات سعة أكبر وحجم أصغر، وسيتم اختبار هذه الابتكارات مستقبلاً للتوصل إلى روبوتات صالحة للأكل أيضًا، وفقًا لمنسق مختبر الإلكترونيات في إيطاليا "ماريو كايروني".

وأضاف أن "البطاريات الصالحة للأكل

مثيرة للاهتمام أيضًا من قبل المعنيين بتقنيات تخزين الطاقة، خاصةً أن بناء بطاريات أكثر أمانًا، دون استخدام مواد سامة، يمثل تحديًا نواجهه مع تزايد الطلب على البطاريات، فعلى الرغم من أن بطارياتنا لن تُشغّل السيارات الكهربائية، إلا أنها تُثبت إمكانية تصنيع البطاريات من مواد أكثر أمانًا من بطاريات الليثيوم أيون الحالية، ونعتقد أنها ستُلهم علماء آخرين لبناء بطاريات أكثر أمانًا لمستقبل مستدام حقًا".

ويعد الهدف الرئيس من هذه الأبحاث، ابتكار إلكترونيات تتحلل بشكل غير ضار في جسم الإنسان، مما يُغني عن الحاجة إلى الاستئصال الجراحي أو الإجراءات الأخرى اللازمة لإزالة الوسائل التقليدية بعد انتهاء مهامها، وبذلك، فإن المجال الطبي يُعد من أكثر القطاعات الواعدة في هذا الشأن، إذ يُمكن استخدام أجهزة الاستشعار الصالحة للأكل لمراقبة صحة الجهاز الهضمي، والكشف عن الأمراض، وحتى إعطاء جرعات دقيقة من الدواء مباشرةً عند الحاجة، ويُمكن لهذه الأجهزة نقل المعلومات الحيوية إلى شاشات خارجية، مما يسمح بمراقبة الصحة في الوقت الفعلي.

ومع تحول هذه التجارب إلى منتجات تجارية، سيكون لدينا أنظمة مراقبة صحية أكثر تقدمًا قادرة على تشخيص وعلاج الحالات الصحية في الجسم، ويمكن لهذه الأنظمة أن تلعب دورًا حاسمًا في الطب الشخصي، حيث توفر علاجات مصممة خصيصًا بناءً على بيانات آنية من داخل جسم المريض.

تطبيقات سلامة الغذاء

وبرغم إن إنتاج بطاريات صالحة للأكل ينطوي على العديد من العقبات التقنية، أبرزها استخدام مواد آمنة للاستهلاك البشري، وقادرة على أداء وظائف إلكترونية في الوقت نفسه، إلا أنها وبعد التغلب على هذه التحديات، ستكون بمثابة "ثورة في سلامة الغذاء"، حيث يتم دمج هذه الأجهزة في العبوات لمراقبة جودة المنتجات الغذائية، حيث يمكنها اكتشاف التلوث والتلف، مما يضمن سلامة الطعام للاستهلاك قبل وصوله إلى المستهلكين، وبذلك فهي ستمثل قفزة نوعية في مجالي التكنولوجيا والاستدامة.

وإذا كان الطريق لا يزال طويلاً قبل أن نحصل على كافة إمكانات هذا النوع المبتكر من البطاريات، إلا أنها سيكون لديها القدرة على إحداث تغيير جذري في جوانب حياتنا في المستقبل القريب، وستكون بمثابة دفعة قوية لتقديم خدمات صحية وغذائية أكثر تقدمًا وابتكارًا. ■

لاڤندر

تحلية المياه

تحلية بلا طاقة!

الاقتصاد - هيئة التحرير

في خطوة يُتوقّع أن تُحدث تحولاً كبيرًا في مجال التحلية المستدامة، ابتكر باحثون في جامعة هونغ كونغ للفنون التطبيقية بقيادة "شي سين" هلامًا هوائيًا إسفنجيّ الشكل يعمل بالطاقة الشمسية، قادرًا على تحويل مياه البحر إلى مياه صالحة للشرب باستخدام ضوء الشمس وغطاء بلاستيكي فقط، مما يفتح الباب أمام مستقبل يمكن فيه إنتاج المياه العذبة بتكلفة منخفضة ودون الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية.

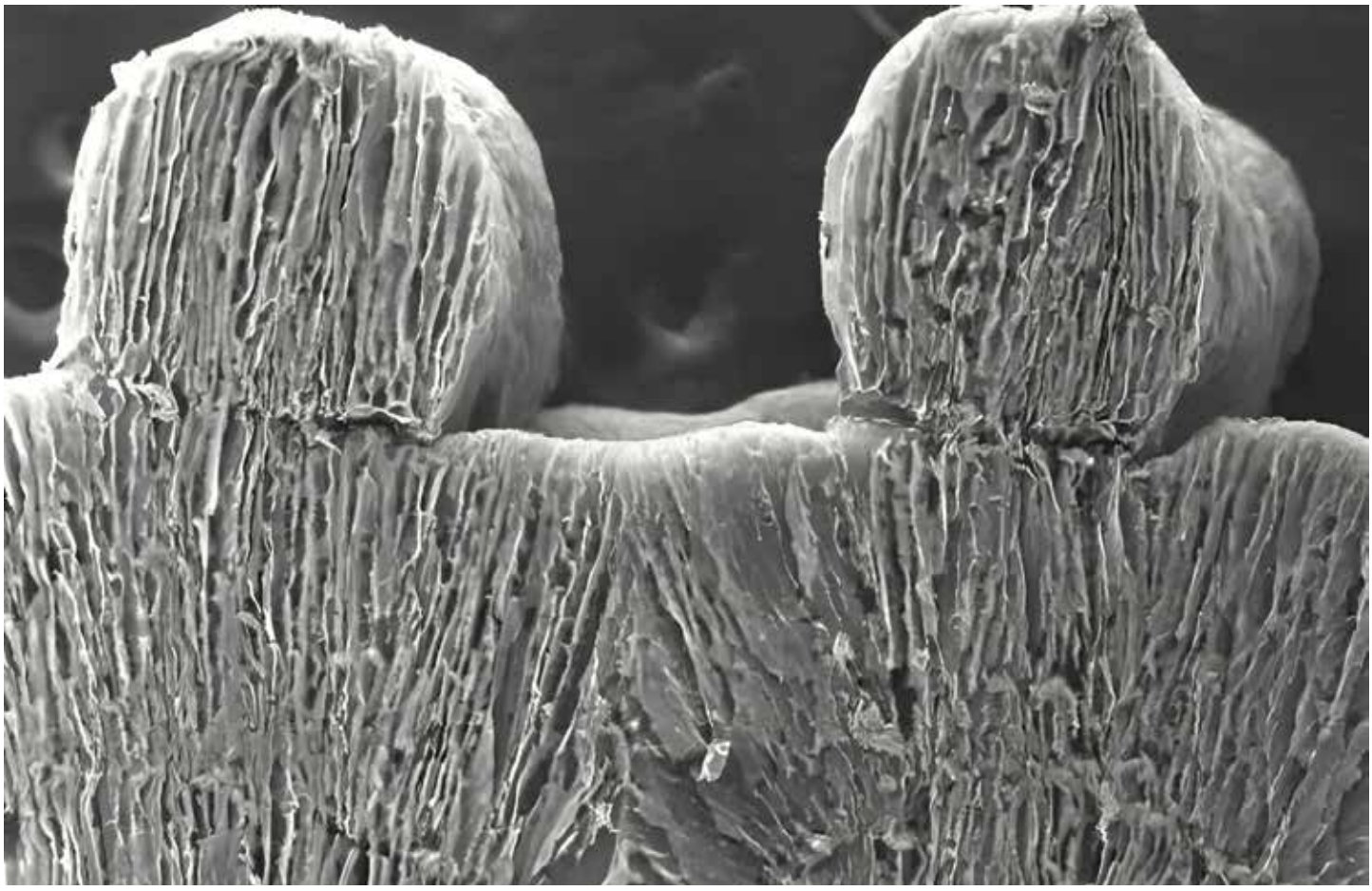

الأيروجيل

تقنية مُبتكرة

وقد أثبتت تجربة ميدانية أُجريت في الهواء الطلق قدرة الهلام الهوائي الجديد على إنتاج مياه نقية تحت أشعة الشمس الطبيعية، فبينما تمتاز الهلاميات المائية بقوام إسفنجي مشبع بالسوائل، تُعد الهلاميات الهوائية أكثر صلابة، وتمتلك مسامًا جامدة تسمح بمرور الماء السائل أو البخار.

ورغم اختبار هذه المواد سابقًا في التحلية، فإن قدرتها على التبخر تتراجع مع زيادة حجم المادة، مما دفع "شي سين" وفريقه البحثي إلى ابتكار هلام هوائي عالي المسامية يعتمد على مادة "الأيروجيل" الصلبة ليحافظ على كفاءته في مختلف الأحجام ولساعات تشغيل أطول.

ويتكون الهلام الهوائي من مزيج يشمل أنابيب نانوية كربونية وألياقًا نانوية من السليلوز، جرى طباعته باستخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد على سطح مُجمّد، ما يسمح بتصلّب كل طبقة قبل إضافة الأخرى. وأُنتجت هذه العملية مادة إسفنجية تحتوي على ثقوب رأسية متجانسة يبلغ عرض الواحد منها نحو 20 ميكرو مترًا. وقد اختُبرت قطع مختلفة الحجم، من سنتيمتر واحد إلى ثماني سنتيمترات، وتبيّن أن القطع الأكبر تُطلق بخار الماء بمعدل مشابه للقطع الصغيرة.

وليس هذا الابتكار أول محاولة لإنتاج مواد إسفنجية تستغل ضوء الشمس لتنقية أو تحلية المياه، إذ سبق اختبار "الهيدروجيل" المستوحى من اللوف والمزود ببوليمرات داخل مسامه على مياه ملوثة بالكروم، حيث كان ينتج بخار ماء نقي بسرعة عند تعريضه لأشعة الشمس.

اختبارات التحمل

كذلك، أعلن باحثون في معهد أولسان الوطني للعلوم والتكنولوجيا في كوريا الجنوبية عن تقنية حديثة لتحلية مياه البحر

بالطاقة الشمسية، تُحوّل مياه البحر بكفاءة إلى مياه صالحة للشرب باستخدام مواد وتصاميم مبتكرة، مقدمة حلاً مستدامًا، لديه القدرة على إنتاج 3.4 لترات في الساعة دون كهرباء.

ويمثل هذا النظام تطورًا مهمًا في رفع كفاءة ومتانة تقنيات التحلية، إذ يتجاوز معدل التبخر الذي يحققه بكثير المعدلات المعتادة تحت أشعة الشمس الطبيعية، والتي لا تتعدى عادة 0.3 إلى 0.4 كجم/م²/ساعة. كما أظهرت اختبارات التحمل أنه يعمل بثبات لمدة أسبوعين في محاليل ذات ملوحة مرتفعة تصل إلى 20%، وهي نسبة أكبر بكثير من ملوحة مياه البحر.

ويُغطّي الماء نحو 71% من سطح الأرض، إلا أن 97% منه موجود في المحيطات، ولا يتبقى غير 3% فقط كمياه عذبة، معظمها متجمد في الأنهار الجليدية. أما المتاح على السطح فلا يتجاوز 0.3% ويوجد في البحيرات والأنهار والينابيع، وهو ما يجعل الحصول على مياه شرب نظيفة تحديًا عالميًا، وهنا تبدو أهمية زيادة وتحفيز الاستثمارات سواءً الحكومية أو الخاصة لتوفيرها بشكل يتناسب مع الطلب المتزايد.

وتتفاقم المشكلة بفعل التغير المناخي والتمدّد العمراني والتلوث، مما يعرض ملياري إنسان يعتمدون على مصادر غير آمنة لمخاطر أمراض خطيرة مثل الكوليرا والدسنتاريا. لذلك، باتت تحلية المياه، وفق تقارير منظمات دولية، من أهم الحلول المطروحة لمواجهة هذا النقص.

وقد طوّر فريق مشترك من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة "شنغهاي جياو تونغ" في الصين، مؤخرًا جهاز تحلية يعمل بالطاقة الشمسية بتكلفة منخفضة يمكنه توفير مياه شرب لأسرة كاملة مقابل أقل من أربع دولارات، وهو ما يعزز التوجه نحو حلول تحلية بسيطة وفعّالة.

"علماء يبتكرون هلامًا هوائيًا بالاعتماد على "الأيروجيل" يعمل بالطاقة الشمسية لتحلية مياه البحر.

"المناطق الصحراوية المستفيد الأكبر من تطوير تقنيات أقل تكلفة لتحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية.

الهيدروجيل

مشروع سعودي طموح لتحلية المياه بالألواح الشمسية

شريان حياة للصحراء

ويرى الباحث في المختبرات الفيدرالية السويسرية لعلوم وتكنولوجيا المواد "شانيو زاو"، أنه بمحاكاة الدورة الطبيعية للمياه، يمكن لعمليات توليد المياه الاصطناعية إنتاج مياه نظيفة باستخدام الطاقة الشمسية المتوفرة بسهولة والتي لا تنضب، ويمكن لهذه العملية معالجة الأزمات العالمية الحالية المتعلقة بنقص الطاقة والمياه، وتوسيع نطاق موارد المياه المتاحة حاليًا من الأنهار والمياه الجوفية والجليد إلى مياه البحر والمياه قليلة الملوحة والرطوبة الجوية، مشيرًا إلى أن من بين المواد العديدة المستخدمة في توليد المياه والتي مازالت في طور التجارب الأولية، هي مادة "الأيروجيل" التي توفر إمكانات كبيرة بفضل

> **ندرة مياه الشرب تؤكد أهمية زيادة وتحفيز الاستثمارات سواءً الحكومية أو الخاصة لتلبية الطلب المتزايد.**

تركيبتها المتأصلة التي تجمع بين بنية ثلاثية الأبعاد ومتجانسة وشبكة مسامية مترابطة.

ومن جهتها ذكرت مديرة التكنولوجيا في مشروع "بورغن" ـــ منظمة أمريكية غير ربحية تهدف إلى القضاء على الجوع والفقر ـــ "مارينا مارتن"، أن أنظمة تحلية المياه بالطاقة الشمسية برزت كشريان حياة للمجتمعات التي طال إهمالها للبنية التحتية التقليدية أو البيئات الصحراوية أو تلك التي تعاني من شح شديد في المياه، بفضل أسعارها المعقولة واستدامتها واستقلاليتها عن الوقود التقليدي، إذ تُعيد هذه التقنيات تعريف معنى البقاء على قيد الحياة في ظل مناخ مُتغير.

وأضافت أن تحلية المياه بالطاقة الشمسية تعمل عن طريق تسخير ضوء الشمس لتبخير مياه البحر وتكثيفها وتحويلها إلى مياه عذبة، ويكمن تميز هذا النظام في بساطته، فهو لا يتطلب وقودًا أو شبكات كهربائية باهظة الثمن، ومن أنجح

الأمثلة على ذلك سواحل "كيونغا" بكينيا، حيث يوفر مشروع تجريبي تقوده منظمة "جيف باور"، حاليًا أكثر من 75 ألف لتر من المياه النظيفة يوميًا، حيث تلتقط الألواح ضوء الشمس، مغذيةً وحدات تحلية مياه صغيرة الحجم تعمل باستمرار، حتى أثناء انقطاع التيار الكهربائي.

وفي الفلبين، نجحت محطة تحلية شمسية في جزيرة مالاليسون، بدعم من مبادرة "نيكسوس للتنمية"، في تزويد نحو 200 أسرة بمياه شرب نظيفة، مما خفّض الاعتماد على المياه المعبأة، وفي حين لم يُعلن عن حجم الإنتاج اليومي الدقيق، يُظهر هذا النموذج كيف تُحقق تحلية المياه بالطاقة الشمسية انتشارًا واسعًا حتى في مجتمعات الصيد الساحلية النائية.

كما طبقت زنجبار، التي تقع في وسط المحيط الهندي، أنظمة تحلية المياه بالطاقة الشمسية، ويتجلى ذلك بوضوح في مستشفى "منازي موجا" في جزيرة "أونغوجا" وفي مجتمعات جزيرة "أوزي"، مما قلل من اعتمادها على الطاقة والمياه المعبأة، وفي إقليم "دلتا ميكونغ" في فيتنام، حيث يُشكل تسرب المياه المالحة تهديدًا لمزارعي الأرز، تم تركيب فلاتر شمسية صغيرة الحجم لتلبية الاحتياجات المنزلية والزراعية على حدٍ سواء.

البيوت الزجاجية

وأوضح أستاذ الطاقة الشمسية "كريس سانسوم"، من جامعة كرانفيلد البريطانية، أن الإنتاج العالمي من محطات التحلية يتجاوز 70 مليون متر مكعب يوميًا.

ومع تزايد عدد السكان ومتطلباتهم لمستويات معيشة أعلى، سيحتاج هذا الرقم إلى النمو بشكل كبير لتلبية هذه الاحتياجات، مشيرًا إلى أن تطوير تحلية المياه بالطاقة الشمسية، بمثابة وسيلة مبتكرة ونهج خالٍ من الكربون، فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين، يكمن التحدي في جمع أدلة دامغة على جدواها من حيث التكلفة والحجم، لكن هذا الإنجاز تحقق اليوم في مدينة "نيوم" العملاقة، تُبنى على مساحة 10 آلاف ميل مربع من الصحراء في منطقة تبوك بالقرب من البحر الأحمر، وتحتاج هذه المساحة والعدد الهائل المستهدف لسكانها إلى إمدادات مائية على نطاق لا يمكن توفيره إلا من خلال مزيج من التقنيات، لافتًا إلى أن تحلية مياه من البحر الأحمر هي المصدر الرئيس لإمدادات المياه فيها، باستخدام تقنية البيوت الزجاجية المُعززة بالطاقة الشمسية.

وبشكل عام، يفتح الاعتماد على تقنيات التحلية الشمسية والمواد المتقدمة مثل: "الأيروجيل" يفتح آفاقًا استثمارية واسعة بفضل تقليل استهلاك الطاقة، الذي يعد العائق الأكبر في التحلية التقليدية.

فعمليات التحلية عالميًا تستهلك أكثر من 100 مليار كيلوواط ساعة سنويًا، أي ما يقارب ربع الطاقة المستخدمة في توفير المياه. وتشير تقديرات إلى أن "الأيروجيل" يمكنه تقليل استهلاك الطاقة بنحو 80% خلال مراحل تحلية المياه.

ويمكن القول إن توفير حلول منخفضة التكلفة للتحلية بالطاقة الشمسية يمثل طوق نجاة للمناطق الصحراوية التي تزداد فيها الحاجة إلى مصادر مياه موثوقة، قابلة للاستخدام في الري والتوسع الزراعي، مما يعزز الاستثمارات في القطاعات الحيوية، ويفتح فرصًا جديدة أمام الشركات العاملة في مجالات التكنولوجيا والابتكار والتصنيع والزراعة. ■

المواهب.. أصل استراتيجي

الاقتصاد: هيئة التحرير

في زمن تتسارع فيه وتيرة التغيير والمنافسة الحادة بين الشركات على استقطاب المواهب والكفاءات لرفع قدرات طاقمها البشري، باعتباره الثروة الحقيقية والأصول الاستراتيجية لها، تكمن المشكلة الحقيقية في الاحتفاظ بأصحاب الخبرات والمهارات وخفض دوران العمالة الذي يضع أعباءً مالية إضافية عليها، وقدرة المؤسسات على خلق بيئة عمل مواتية ومحفزة ومشجعة ومنتجة على المدى الطويل، بما يؤدي إلى تعزيز السمعة والتنافسية وزيادة الإنتاجية.

بنيامينو بيدوسا

"230 ألف دولار تكلفة سنوية لدوران وظيفي يُقدر بنحو 10% في شركة تضم 100 موظف."

"تحول كبير في كيفية تعامل الشركات مع ولاء المواهب والراتب لم يعد هو العامل الحاسم الوحيد."

التكاليف الخفية

وذكر مدير شركة " Great Place to Work Italy" وهي إحدى الشركات الأوروبية الرائدة في الاستشارات الإدارية "بنيامينو بيدوسا"، أن الاحتفاظ بالمواهب يزداد صعوبةً في ظل معدلات الرواتب التي لا تتناسب مع توقعات الموظفين، والمدراء الذين يديرون فرق العمل وفقًا لمنطق عفا عليه الزمن، يعتمد على التحكم والتسلسل الهرمي أكثر من التفويض وتحقيق الأهداف.

وأشار إلى أن شركته أجرت دراسة شملت 25 ألف موظف في 19 دولة أوروبية، ونبهت إلى خطورة الاستهانة بالتكاليف الخفية لدوران الموظفين، مؤكدًا أن هذه التكاليف تزيد من عدم كفاءة المؤسسات، بسبب الموارد المُنفقة على الاختيار والتدريب وانتظار وصول الموظف الجديد إلى مستوى أداء الموظف المُستقيل، لافتًا إلى أن أي شركة إيطالية على سبيل المثال، تضم حوالي 100 موظف، ستواجه معدل دوران وظيفي يبلغ 10%، وهو متوسط قيمة الشركات العاملة في شمال إيطاليا، وتكاليف سنوية تُعزى إلى مغادرة الموظفين تبلغ حوالي 200 ألف يورو (230 ألف دولار)

وأضاف أن استراتيجية بناء هوية مؤسسية جيدة، قائمة على التغذية الراجعة المباشرة من الموظفين، تُقلل من تكاليف التوظيف ودوران العمل، وهي ظاهرة آخذة في الازدياد، لا سيما بين الأجيال الشابة، مؤكدًا على أن الإنصات الفعال وإشراك الموظفين، يُحدث تأثيرًا مباشرًا على فخر الموظفين وشعورهم بالانتماء، وهما عنصران أساسيان لبناء ثقافة مؤسسية راسخة وجذابة ومستدامة مع مرور الوقت.

وأوضح "بيدوسا"، أن الركائز الرئيسية التي تستخدمها المؤسسات الأوروبية اليوم للاحتفاظ بالموظفين باعتبارهم ثروتها الحقيقية، هي ترتيبات العمل الهجينة، التي تجمع بشكلٍ متوازن بين الحضور المكتبي والعمل الذكي، والتوازن بين العمل والحياة، وتناسب الرواتب مع الخبرات والأحوال المعيشية، والتقدير، فضلاً عن الثقة بين المديرين والموظفين، وإزالة العوائق، والتقدم الوظيفي، والتدريب، وسياسات العمل الجذابة والذكية.

الهوية أم الراتب

وفي السياق نفسه، أدى تطور نماذج الأعمال والرقمنة إلى تحويل مراكز خدمات الأعمال العالمية إلى ركائز أساسية للمؤسسات الكبيرة، ومع ذلك، أصبح الاحتفاظ بالمواهب أحد أكبر التحديات التي تواجه هذه المراكز في ظل ارتفاع تكاليف العمالة، ودوران الموظفين، ونقص المهارات المتخصصة.

وكشف استطلاع "ديلويت" العالمي لخدمات الأعمال 2025م، أجري على قادة من أكثر من 30 دولة حول العالم، وجُمعت بياناتها على مدى ثماني سنوات، أن 50% من المؤسسات تخطط لتوسيع نطاق خدماتها، لكنها في الوقت نفسه تواجه

تحديات كبيرة تتعلق برأس المال البشري، مشيرًا إلى أن المؤسسات تواجه ثلاثة عوائق رئيسة في الحفاظ على فرق عملها، تتضمن ارتفاع معدلات دوران الموظفين، والفجوات بين المهارات المطلوبة والمتاحة، وارتفاع تكاليف العمالة.

ويتفاقم هذا الوضع مع تزايد عدد الشركات المتنافسة على كفاءات مماثلة، لا سيما في مجالات مثل تحليل البيانات، والأتمتة، والتمويل الرقمي، وتجربة العملاء. ففي ظل هذه البيئة، لا يُعد الاحتفاظ بالكفاءات أمرًا مرغوبًا فيه فحسب، بل هو أيضًا أمرًا حيويًا لضمان استمرارية العمليات وعائد الاستثمار في التحول الرقمي.

وفيما يتعلق باستراتيجيات الاحتفاظ بالمواهب والكفاءات داخل المؤسسات، أشار الاستطلاع إلى أن مراكز خدمات الأعمال حول العالم تعمل على تطوير استراتيجيات جديدة تُركز على الثقافة التنظيمية، والرفاهية، والتعويض العادل، وتشمل المبادرات الأكثر فعالية: "بناء ثقافة قوية" (51%)، و"مواءمة الأجور مع معايير السوق" (41%)، و"زيادة فرص الرفاهية" (37%)، و"تعزيز هوية صاحب العمل" (23%)، و"التدريب على الأدوات الرقمية" (21%)، وتعكس هذه الأرقام تحولاً كبيرًا في كيفية تعامل الشركات مع ولاء المواهب، فلم يعد الراتب هو العامل الحاسم الوحيد، وبدأت ثقافة الشركة تلعب دورًا محوريًا في قرارات الموظفين بالبقاء أو المغادرة.

وقد خلص استطلاع "ديلويت" إلى أن المنافسة على المواهب ستستمر في الازدياد، لكن الشركات التي تستثمر في الثقافة والرفاهية والقيادة الأصيلة ستكون في وضع أفضل للاحتفاظ بقواها العاملة وتطويرها، مؤكدًا أهمية أن تقوم المؤسسات بمواءمة أهدافها التجارية مع توقعات موظفيها، حيث تكون أكثر استعدادًا لمواجهة التغيرات في بيئة العمل، وترسيخ مكانتها كأصحاب عمل مُفضّلين.

ثقافة السلامة أولاً

ويُعد تعزيز ثقافة السلامة في بيئة العمل من أبرز العوامل التي تساعد على الاحتفاظ بالمواهب والكفاءات، كما أن له تأثير أيضًا على قرارات الالتحاق بالشركات من عدمه، إذ ذكرت مديرة الصحة والسلامة في شركة "إيروتيك" الأمريكية للاستشارات، "ميج أرتيمكو"، أن أصحاب العمل لا يسلطون الضوء دائمًا على ممارسات السلامة لديهم خلال عملية التوظيف، ورغم أن اتجاهات التوظيف الحالية قد لا تكون بنفس جدية السنوات الأخيرة، إلا أن استقطاب أفضل الكفاءات لا يزال أمرًا بالغ الأهمية، مشيرةً إلى أن عديدًا من المتقدمين يُراعون ممارسات السلامة لدى صاحب العمل المُحتمل قبل اتخاذ قرارات التوظيف، وإن معالجة هذه المخاوف خلال عملية التوظيف يُمكن أن تُثير اهتمام الباحثين عن عمل، بالإضافة إلى ذلك، فإن تهيئة بيئة عمل تُعطي سلامة الموظفين الأولوية يُسهم في بناء سمعة إيجابية لدى المتقدمين المُحتملين.

وأضافت أن تحسين وتطوير وسائل نشر ثقافة السلامة من خلال التدريب المنتظم والتواصل المفتوح والالتزام القيادي الواضح، يُمكّن الشركات من تعزيز سمعتها في مجال السلامة بشكلٍ كبير، وهذا النهج الاستباقي لا يمنع الحوادث ويعزز الامتثال فحسب، بل يعزز أيضًا معنويات الموظفين واستبقائهم وإنتاجيتهم، ومع تطور سوق

جريج كولين

العمل، تزداد أهمية إعطاء الأولوية للسلامة لجذب أفضل الكفاءات والحفاظ على ميزة تنافسية، مشيرةً إلى أن الاستثمار في السلامة لا يقتصر على تخفيف المخاطر فحسب، بل يشمل أيضًا بناء نهج شامل يؤدي في النهاية إلى قوة عاملة أكثر انخراطًا وإنتاجية، مما يعود بالنفع على الموظفين والمؤسسة على حدٍ سواء.

الاحتفاظ بالكفاءات

وفيما يخص الشركات الصغيرة، أوضح مدير تطوير الأعمال في مؤسسة "وان آر دي جي" الأمريكية للاستشارات، "جريج كولين"، أنه منذ جائحة كوفيد، تواجه الشركات الصغيرة تحديات مستمرة في توظيف الموظفين والاحتفاظ بهم، خاصةً مع تغيرت أولويات الموظفين، حيث أصبحت جودة الحياة، وثقافة الشركة، والمرونة أكثر قيمة من مجرد الراتب، وفي الوقت نفسه، تحل القوى العاملة الشابة تدريجيًا محل الجيل الأكبر سنًا المتقاعد، مما يجلب توقعات جديدة.

ففي حين أن الشركات الصغيرة قد تكون أكثر محدودية فيما يمكنها تقديمه من رواتب وأجور، لا يزال هناك عديد من الطرق العملية التي تمكنها من الحفاظ على تنافسيتها في جذب الكفاءات المتميزة والاحتفاظ بها، أهمها تقديم مزايا صحية شاملة والتي لا تعني بالضرورة إرهاق الميزانية، فمن خلال استكشاف حلول أقل شهرة وأكثر فعالية من حيث التكلفة، لا يزال بإمكان الشركات الصغيرة توفير خيارات شاملة للموظفين، من خلال الاستفادة من برامج ومبادرات الرعاية الصحية الموجودة في كافة الدول.

وأكد "كولين" أهمية تعزيز عملية استقطاب الموظفين الجدد، خاصةً أن الانطباعات الأولى أهم مما نظن، وعملية استقطاب الموظفين الجدد يُمكن أن يكون لها تأثير دائم، مشددًا على أهمية إعادة تعريف ثقافة مكان العمل والتطوير المستمر للموظفين.

وأشار الخبير الأمريكي إلى أن مقولة "العمل للعيش، لا العيش للعمل" أصبحت أكثر من مجرد مقولة شائعة بين الباحثين عن عمل اليوم، فبالنسبة للشركات الصغيرة التي تتنافس على استقطاب الكفاءات، يُعدّ تعزيز ثقافة عمل إيجابية وتوفير المرونة من أبرز طرق التميز، كما أصبح توفير مزايا مكتبية إضافية، مثل الصالات الرياضية داخل المكتب، والوجبات الخفيفة أو القهوة المجانية، أو أماكن للاسترخاء، أكثر جاذبية للموظفين، ويمكن أن يُحدث فرقًا كبيرًا في شعورهم تجاه العمل.

مواهب الموظفين وتقديرهم

وبالمثل، فإن الاحتفال بالأحداث المهمة، مثل الالتزام بموعد نهائي لمشروع كبير، أو عيد ميلاد، أو الأعياد، يمكن أن يُساعد في تعزيز التواصل ورفع معنويات الفريق، لكن لا يجب أن تكون هذه اللحظات مُبالغًا فيها، فحتى اللفتات الصغيرة لها تأثير كبير، كما أن توفير المرونة في مكان وزمان عمل الموظفين لا يقل أهمية، سواءً كان ذلك السماح لشخص ما بالعمل من المنزل لرعاية طفل، أو تعديل ساعات عمله لتلبية احتياجاته الشخصية، أو التأكد من حصوله على إجازة دون الشعور بالذنب، فإن المرونة تُمكّن الموظفين من إدارة حياتهم دون التضحية بالأداء.

وأوضح "كولين"، أن التوظيف صعب، لكن الاحتفاظ بالموظفين أصعب، فمن أكثر الطرق فعالية للاحتفاظ بالموظفين الاستثمار في نموهم، وقد لا تمتلك الشركات الصغيرة دائمًا مسارات ترقية واضحة، لكن هذا لا يعني أنها لا تستطيع توفير مسارات أخرى لمواصلة النجاح، مشيرًا إلى أن تقديم مهام تطويرية، وبرامج إرشادية، وتدريب متبادل، وغيرها، يمكن أن يساعد الموظفين على اكتساب مهارات جديدة والشعور بمزيد من الانتماء للشركة، علاوةً على التطوير في تصميم المهام الوظيفية، فعلى سبيل المثال، طلب أحد المسؤولين في إحدى الشركات من موظفيه كتابة مواصفات وظيفية مثالية، وقام هذا المسؤول باستخدام آرائهم ودمجها في أدوارهم الفعلية، وهذه فكرة رائعة، وأدى تطبيقها إلى تحسين الأداء، وزيادة المشاركة وديناميكية فريق أقوى، بالنظر إلى أنه عندما يشعر الموظفون بأنهم مسموعون ومُقدّرون، ويستطيعون رؤية مستقبلهم مع الشركة، يزداد احتمال بقائهم فيها. ■

صباح التركي
twitter: @sabah_alturki

الانكفاء التنموي!

في علم الذرة تُعدُّ النواة أقوى المكونات التي تنطلق منها الطاقة، وفي معظم الأنظمة الفيزيائية (ذرة، نجم، كوكب) المركز هو الأقوى لأنه موضع تراكم القوى، بينما الأطراف أضعف نسبيًا.

فالقوة وتأثيرها تنطلق بداية من الداخل ثم تتدرج نحو الخارج وليس العكس، والحال نفسه ينطبق على الدول أو الشركات فالنجاح والقوة يبدأ دائمًا من المركز/الداخل، ثم يمتد تدريجيًا إلى الأطراف/الخارج.

الانكفاء التنموي في اقتصاديات الدول (مصطلح فلسفي مبتكر من كاتب المقال) يعبر عن حالة الانكفاء الداخلي للدولة اقتصاديًا (انكفاء مُخطط ومؤقت مع وجود استقرار سياسي) من أجل بناء قدراتها الداخلية بأسلوب متقن عن طريق: إنشاء بنية تحتية وطنية متقدمة (كطُرقٍ وموانٍ وكهرباء واتصالات حديثة)، بناء رأس مال بشري قوي بمهارات عالية عن طريق نقل الخبرة والاستثمار في التعليم الكفء والبحث العلمي.

وإدارة حكيمة للعملة وتجنب التضخم الجامح والديون الخارجية المفرطة وتجنب التذبذب في السياسات أو تغيرها بصورة مفاجئة (قانون راسخ وشفافية)، والاهتمام بالصناعات الاستراتيجية واختيار قطاعات محددة يتم التركيز عليها بديلاً عن العشوائية (قطاعات يتفوق فيها).

بعد الانتهاء من هذه المرحلة والتأكد من جودة البناء والتأسيس الداخلي وتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات وتحفيز الاستهلاك الداخلي، تصبح الدولة أكثر صلابةً اقتصاديًا وأقل عرضة للصدمات الخارجية مثل: (الأزمات المالية العالمية أو اضطرابات سلاسل التوريد)، وتصبح مغناطيسًا يجذب الاستثمارات العالمية دون الحاجة للاستدانة أو الاعتماد الكامل على الموارد الطبيعة، فضلاً عن أن عملية التوسع الخارجي وقتها تصبح نتاجًا طبيعيًا لا عبئًا استهلاكيًا!

دول عديدة تفتقر للموارد الطبيعية الوفيرة طبقت مفهوم الانكفاء التنموي، أي تطوير قاعدة اقتصادها الداخلي وإعادة بنائه أولاً وفضلته على التوسع الخارجي المفرط وحققت قفزات ونهضة اقتصادية باهرة.

اليابان (1950م – 1980م) استثمرت بكثافة في التعليم والتقنية والبنية التحتية وتحولت من دولة مدمرة بعد الحرب العالمية الثانية إلى أكبر ثاني اقتصاد عالمي بحلول الثمانينيات من القرن الماضي وما زالت تستقطب استثمارات عملاقة في التقنية وصناعة السيارات.

كوريا الجنوبية (1960م – 1990م) بدأت كدولة فقيرة ومقسمة استثمرت بالتعليم والصناعات الثقيلة وحافظت على استقرار اقتصادي وإدارة حكيمة للعملة وأصبحت قوة صناعية عملاقة ومن أكثر الدول جذبًا للاستثمارات التقنية.

وتايوان (1950م- 1990م) بنت نظامًا تعليميًا قويًا وحافظت على استقرار سياسي واقتصادي وركزت على الصناعات الإلكترونية والتصنيع الدقيق، حاليًا تسيطر على أكثر من 60% من الإنتاج العالمي للرقائق الإلكترونية.

وهناك سنغافورة (1960م- 1990م) بلد صغير يفتقر للموارد الطبيعية تحولت إلى مركز مالي عالمي وميناء تجاري استراتيجي، وأصبحت من أغنى دول العالم بعد أن ركزت على التعليم والمهارات العالية والبنية التحتية المتقدمة.

وختامًا الصين التي قررت الانفتاح التدريجي على العالم منذ عام 1978م، حتى اندماجها في الاقتصاد العالمي عام 2001م، بدأت بالإصلاحات الداخلية واستثمرت في البنية التحتية والمصانع والمناطق الصناعية الخاصة والتعليم والبحث العلمي والقوى البشرية، وبعد نجاحها الداخلي توسعت نحو التجارة والاستثمار الأجنبي حتى أصبحت حاليًا تمثل ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وقفات:

- الانكفاء للداخل اقتصاديًا لا يعني العزلة، بل يعني التركيز على البناء الداخلي للدولة وتقويتها، فمكمن نجاح الدول منطلقة من داخلها.
- دول كاليونان والأرجنتين وفنزويلا وبعض دول إفريقيا ركز بعضها على التوسع الخارجي والاستثمارات الدولية والقروض والاعتماد على الموارد الطبيعية دون تنويع الاقتصاد الداخلي وتقويته، فكانت النتيجة خسائر أو أزمات اقتصادية. ■

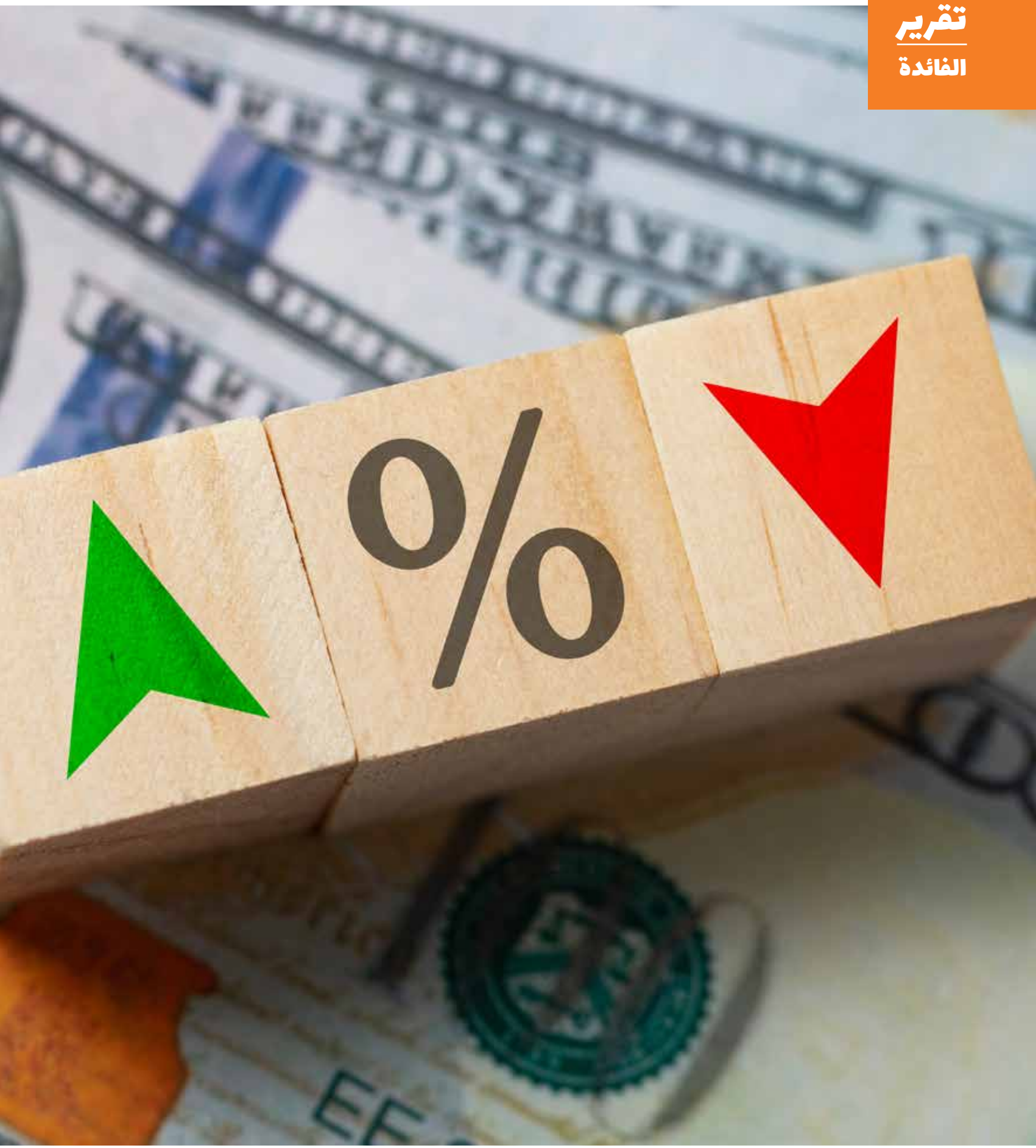

"الفائدة".. إشارة مرور عالمي!

الاقتصاد: هيئة التحرير

ليست مجرد أرقام، بل إشارة توجيهية تؤثر على سريان الأموال، وتكلفة الاقتراض، وقرارات الاستثمار، وأيضًا على أسعار الأصول ليس في الولايات المتحدة فحسب، بل في العالم أجمع؛ فعندما يُقرر الفيدرالي الأمريكي خفض الفائدة، يلتقط كل من البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين إشارات تُفيد بأن الاقتصاد الأمريكي ربما يتباطأ، أو أن التضخم تحت السيطرة، أو أن هناك رغبة في دعم النشاط الاقتصادي. وفي تلك الحالات، فإن خفض الفائدة يعني أن الاقتراض أرخص، والشركات قد تنشط، والمستهلكين والأسواق يستجيبون.

ففي ديسمبر عام 2025م، أعلن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، ليصل النطاق المستهدف إلى 3.5% - 3.75%، وهو التخفيض الثالث خلال العام الماضي، وذلك استجابةً لتباطؤ التضخم والمخاطر الاقتصادية، مع إشارة إلى احتمال تخفيضات إضافية في 2026م - 2027م، علمًا بأن القرار شهد تصويت ثلاثة أعضاء بالرفض، مما يدل على وجود خلافات داخل اللجنة حول وتيرة الخفض في المستقبل.

وبشكل عام، فإن تحركات الفيدرالي الأمريكي بشأن الفائدة سواء بالتخفيض أو الارتفاع تثير انتباه القوى الاقتصادية العالمية، وتطرح التساؤلات حول كيف سيؤثر هذا القرار على تدفقات الأموال؟ وعلى العملة الأمريكية؟ والتضخم؟ واقتصادات الدول الأخرى، لاسيما الدول التي ترتبط بالدولار.

المؤشر الأكثر تأثيرًا في العالم

ويُعدّ قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، واحدًا من أهم التحركات النقدية التي شهدتها الأسواق خلال العام الماضي، ليس فقط لأن الفائدة الأمريكية هي المؤشر الأكثر تأثيرًا في العالم، بل لأن هذا الخفض تحديدًا جاء في لحظة حرجة تتقاطع فيها مخاوف التباطؤ الاقتصادي مع مساعي السيطرة على التضخم، إضافةً إلى توترات جيوسياسية عالمية وتقلبات في حركة رؤوس الأموال.

وبلا شك فإنه عندما يُعلن الفيدرالي الأمريكي خفض الفائدة، يتغير المزاج الاقتصادي العالمي كاملاً؛ فمن ناحية يعيد المستثمرون تحديد اتجاهاتهم، والبنوك حساباتها، ومن ناحية أخرى تربط الدول سياساتها النقدية بشكل مباشر أو غير مباشر بما يحدث في أمريكا، وتبدأ الأسعار في أسواق العملات والسلع تنخفض أو تنتعش وفق ما يراه الفيدرالي مناسبًا لمسار الاقتصاد الأمريكي.

وللإجابة عن سؤال، لماذا خفض الفيدرالي الأمريكي الفائدة؟ ينبغي النظر أولاً إلى الوضع الاقتصادي الأمريكي خلال النصف الثاني من عام 2024م، وبداية عام 2025م؛ حيث واجه الاقتصاد الأمريكي مؤشرات تباطؤ في بعض القطاعات، على رأسها قطاع الإسكان، إلى جانب ضعف نسبي في الطلب الاستهلاكي لاسيما استهلاك الطبقة المتوسطة التي بدأت تشعر بتآكل قوتها الشرائية، وذلك رغم تباطؤ وتيرة التضخم، ومخاوف من أن بيانات الوظائف والإنتاج قد تظل مرتفعة التذبذب بسبب الإغلاق الحكومي وتأخر بعض التقارير الإحصائية.

ومع ذلك، ظل التضخم فوق المستوى المستهدف في بعض من الشهور خلال العام الماضي، مما جعل الفيدرالي في معضلة مستمرة بين التحفيز والسيطرة على الأسعار، وفي نهاية المطاف، اتخذ البنك قرارًا بالتيسير التدريجي بدلاً من التمسك بالمسار المتشدد، وذلك عبر ثلاثة تخفيضات متتالية، كان آخرها الخفض

الأخير لشهر ديسمبر 2025م، في محاولة لموازنة مخاطر التباطؤ مع هدف استعادة زخم النمو دون السماح للتضخم بالارتفاع مرة أخرى.

مرحلة إعادة تموضع اقتصادي

ولم يكن هذا الخفض معزولاً عن السياق الدولي، فالعالم يمرّ بمرحلة إعادة تموضع اقتصادي بعد صدمات سنوات ما بعد جائحة كورونا الحرب الروسية الأوكرانية والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

وقد شكَّل تراجع الدولار خلال فترات الخفض جزءًا من هذه الصورة، حيث إن انخفاض جاذبية العائد على الأصول الأمريكية يفتح الباب أمام تحركات مالية كبيرة نحو أسواق ناشئة أو دول تتمتع بفرص نمو أعلى، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على الاقتصادات الخليجية التي ترتبط سياساتها النقدية بشكل وثيق بالدولار الأمريكي.

وبالفعل تأثرت دول الخليج بقرار خفض الفائدة، حيث سارعت البنوك المركزية الخليجية إلى خفض أسعار الفائدة بالمعدل نفسه تقريبًا، فقد خفض البنك المركزي السعودي معدل اتفاقية إعادة الشراء "الريبو" بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.25%، كما خفض معدل اتفاقية إعادة الشراء المعاكس "الريبو العكسي" بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3.75%، وأيضًا خفض مصرف الإمارات المركزي سعر الأساس على تسهيلات الإيداع لليلة واحدة بـ25 نقطة أساس من 3.90% إلى 3.65%، كما تحرك مصرف قطر المركزي نحو خفض الفائدة 25 نقطة أساس، حيث أصبح سعر فائدة الإيداع 3.85%، كما خفض سعر فائد الإقراض ليصبح 4.35%، وسعر إعادة الشراء ليصبح 4.1%.

ويبدو أن استجابة دول الخليج لخفض الفائدة جاء في إطار الحفاظ على استقرار أسعار الصرف المرتبطة بالدولار ومنع فجوات في التدفقات النقدية بين الأسواق. ولا شك أن هذا الارتباط النقدي يُعد ميزة من جهة لأنه يمنح الاقتصادات الخليجية استقرارًا ماليًا ويعزز ثقة المستثمرين، لكنه في الوقت نفسه يقيد قدرة هذه الدول على تبني سياسات نقدية مستقلة بالكامل. ومع ذلك، فإن الخفض الحالي للفائدة يأتي في توقيت مناسب للدول الخليجية التي

رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) ، جيروم باول

تبنّت خلال الأعوام الأخيرة خططًا واسعة للتنويع الاقتصادي، كما أن خفض تكلفة الاقتراض يساعد في تمويل المشروعات الكبرى التي تشكل العمود الفقري لرؤاها الاقتصادية المستقبلية.

عامل محفز للنشاط الاقتصادي

كما يمكن النظر إلى تأثير الخفض على القطاع المالي الخليجي من زاوية أخرى، باعتباره عاملاً محفزًا للنشاط الاقتصادي في المدى القصير. فتكلفة الاقتراض للأفراد والشركات تتراجع، مما يشجع على توسع الأعمال والاستثمار في قطاعات جديدة مثل التكنولوجيا، الخدمات اللوجستية، السياحة، الطاقة المتجددة، وغيرها من الأنشطة التي تحظى بدعم حكومي. إلا أن هذا التحفيز يأتي مصحوبًا بمخاطر، فأي زيادة مفرطة في الطلب قد تؤدي إلى ضغوط تضخمية محلية، خاصة أن دول الخليج تعتمد بشكل كبير على الواردات في معظم السلع الأساسية. ولذلك، فإن الفائدة المنخفضة قد تنعش السوق، لكنها قد ترفع الأسعار في الوقت نفسه إذا لم تكن السياسات المالية داعمة للاستقرار.

ولا يمكن تجاهل هنا أن تأثير الخفض على أسواق الأصول، فالفائدة المنخفضة تعيد تشكيل حركة رؤوس الأموال داخل وخارج المنطقة. فقد يزداد الإقبال على الاستثمار في العقار الخليجي أو الأسهم الإقليمية بسبب تراجع العائدات في الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه قد تشهد بعض الأسواق ارتفاعًا في تقييماتها بشكل سريع، وهو ما يتطلب رقابة تنظيمية لمنع تشكل فقاعات مالية. أما أسعار السلع، وعلى رأسها الذهب، فمن المعتاد أن تستفيد من تراجع الفائدة الأمريكية، إذ يبحث المستثمرون عن ملاذات بديلة في ظل انخفاض العائد الحقيقي على السندات الأمريكية، ما قد يرفع الطلب العالمي على الأصول لاسيما الثمينة منها.

تحركات في التجارة العالمية

وفي السياق الدولي الأوسع، ينعكس قرار الفيدرالي على أسعار العملات، إذ يؤدّي الخفض عادة إلى تراجع الدولار، وهذا بدوره يخلق تحركات في التجارة العالمية وفي ميزان المدفوعات للدول التي تعتمد على الدولار سواء في التسعير أو الاحتياطي النقدي. وفي الحالة الخليجية، فإن ضعف الدولار قد يرفع تكلفة الواردات من أوروبا وآسيا، بينما قد يعزز من تنافسية الصادرات المرتبطة بالطاقة، خصوصًا إذا شهد السوق العالمي ارتفاعًا في أسعار النفط أو الغاز خلال الفترة المقبلة.

وعلى الرغم من الإيجابيات التي يأتي بها خفض الفائدة، فإن ثمَّة مجموعة من المخاطر كاحتمال أن يؤدي التوسع الائتماني إلى تضخم مفرط يصعب السيطرة عليه لاحقًا. كما أن الاستناد إلى سياسة نقدية ميسرة لفترة طويلة قد يزيد مستويات الدين الخاص أو الحكومي، مما قد يخلق ضغوطًا مالية مستقبلية. ويتطلب هذا الأمر إدارة حذرة للإنفاق الحكومي ومتابعة صارمة للقطاع المصرفي لتجنب أي تراكم غير محسوب للمخاطر الائتمانية.

وعلى ضوء البيانات فإن السيناريو الأقرب حول مستقبل الفائدة، يشير إلى

تبدو الفرصة مناسبة للمنطقة الخليجية لاستغلال بيئة الفائدة المنخفضة في دعم برامج التنويع الاقتصادي، وتوسيع الاستثمارات الاستراتيجية، وتطوير قطاعات المستقبل.

انخفاض جاذبية العائد على الأصول الأمريكية يفتح الباب أمام تحركات مالية كبيرة نحو أسواق ناشئة أو دول تتمتع بفرص نمو أعلى، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على الاقتصادات الخليجية.

إمكانية استقرار الفائدة الأمريكية في نطاق منخفض نسبيًا خلال النصف الأول من عام 2026م، لاسيما إذا استمر التضخم في التراجع التدريجي واستعادة الاقتصاد الأمريكي لتوازنه. ومع ذلك، تبقى إمكانية عودة الفيدرالي للرفع واردة بخاصة إذا ظهرت موجة تضخمية جديدة أو حدثت صدمات اقتصادية عالمية، وهو ما يعني أن دول الخليج يجب أن تبقى مستعدة لأي تغيّر مفاجئ في السياسة النقدية العالمية. وبالتالي فإن الفيدرالي يتبع نهجًا أكثر مرونة مما كان عليه في فترات التشديد السابقة، إذ يتحرك وفق ما تقتضيه البيانات وليس وفق مسار ثابت طويل الأمد.

ومن هنا، تبدو الفرصة مناسبة للمنطقة الخليجية لاستغلال بيئة الفائدة المنخفضة في دعم برامج التنويع الاقتصادي، وتوسيع الاستثمارات الاستراتيجية، وتطوير قطاعات المستقبل.

وعلى الحكومات الخليجية أن توازن بين الاستفادة من انخفاض تكلفة الاقتراض وبين الحذر من مخاطر التضخم، وأن تستمر في دعم القطاعات الإنتاجية التي تضيف قيمة للاقتصاد بدلاً من التركيز فقط على الإنفاق الاستهلاكي. كما أن تعزيز مرونة الاقتصاد، سواء عبر توسيع القطاع الخاص أو عبر الاستثمار في التقنية والطاقة المتجددة، سيجعل دول الخليج أقل تأثراً بتقلبات الفائدة الأمريكية مستقبلاً.

وخلاصة القول إن خفض الفائدة الأمريكية لعام 2025م، ليس حدثًا عاديًا، بل محطة اقتصادية ستعيد ترتيب خارطة الاستثمار العالمي، وتمنح دول الخليج فرصة مهمة لالتقاط زخم جديد في مسار التحول الاقتصادي، لكن النجاح في الاستفادة من هذا التحول يتطلب سياسات مالية ونقدية حكيمة، واستثمارًا واعيًا للفرص، وأيضًا استعدادًا دائمًا للتعامل مع عالم اقتصادي يتغير بسرعة أكبر من أي وقت مضى. ■

أمير الشرقية يُشرف حفل الاستقبال السنوي لقطاع الأعمال بغرفة الشرقية

افتتح صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، يوم الثلاثاء 16 ديسمبر 2025م، بمعارض الظهران الدولية (إكسبو)، حفل الاستقبال السنوي لقطاع الأعمال، الذي درجت غرفة الشرقية على تنظيمه مع نهاية كل عام، وشهد حضور ٍ لافتًا وكبيرًا من رواد العمل الاقتصادي في المنطقة، وممثلي الشركات والهيئات والقنصليات العربية والأجنبية، فضلاً عن كبار ممُثلي المؤسسات الرسمية الحكومية.

وقام سمو أمير المنطقة الشرقية بتكريم الرعاة والداعمين الرئيسيين للحفل، وتجول سموه داخل القاعة للتواصل والالتقاء بالحضور، وتجاذب سموه الأحاديث الودية مع رجال الأعمال في جو يسوده الود والتفاؤل.

ويأتي هذا الحفل الذي دأبت الغرفة على تنظيمه سنويًا بوصفه منصة تجمع مختلف أطراف المنظومة الاقتصادية في المنطقة، تأكيدًا على رسالتها في دعم التنمية الاقتصادية وتمكين قطاع الأعمال وتعزيز قنوات التواصل وبناء العلاقات بين رواد الاقتصاد.

ويُعد حفل قطاع الأعمال السنوي أحد أهم الأنشطة التي تنظمها غرفة الشرقية، وذلك لما يحققه من أهداف أبرزها تعميق العلاقات بين مشتركي الغرفة وبعضهم بعضًا وأيضًا بين قطاع الأعمال والقطاعات الرسمية في الدولة.

وسادت الحفل حوارات ونقاشات حول التطورات المتسارعة في الاقتصاد الوطني، وما يشهده من نمو ملحوظ في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز (حفظهما الله)، إضافة إلى ما تحقق من إنجازات في مختلف القطاعات الاقتصادية ودور رؤية المملكة في تنويع القاعدة الاقتصادية وجذب الاستثمارات وتحفيز الصناعات غير النفطية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

وثمَّن رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، لسمو أمير المنطقة الشرقية، رعايته وتشريفه الحفل، مؤكدًا على اهتمام سموه بدعم قطاع الأعمال في المنطقة وتحفيزه للقيام بمهامه فيما تشهد المملكة والمنطقة من نهضة تنموية شاملة، مؤكدًا أن رعايته تضاعف من إسهامات الغرفة في مسيرة النمو والتنمية التي تشهدها البلاد، وبيّن أن الحفل شكّل فرصة جيدة للحوار وتبادل الآراء والأحاديث والنقاشات في موضوعات متعددة تهم الوسط الاقتصادي، وتعزز من دور الغرفة بما يحقق أهدافها الاستراتيجية في إنماء الوطن والإسهام في ازدهاره، لافتًا إلى أن الحفل كان بمثابة منبرًا للتواصل وجسرًا لتقوية الروابط بين رجال أعمال المنطقة الشرقية، وله أهمية خاصة بما يمثله من مُلتقى يُقام كل عام لتحقيق التواصل بين قطاع الأعمال مع كبار مسؤولي ومديري الجهات والأجهزة الحكومية ومسؤولي قطاع الأعمال في المنطقة.

وقال الرزيزاء إن الحفل مثَّل تجمعًا لقطاع الأعمال بالمنطقة ومسؤولين حكوميين ومهتمين وأكاديميين بارزين، إضافة إلى أصحاب الخبرات والتجارب الاقتصادية على أنواعها من أبناء المنطقة، وتبادل خلاله الجميع الأفكار المعززة والداعمة لاستمرارية النمو الاقتصادي، الذي تشهده البلاد في جميع القطاعات، وسُبل توسيع مشاركة القطاع الخاص بفاعلية أكبر في مسيرة الاقتصاد الوطني نحو تنويع قواعده واستغلاله الأمثل للموارد المتاحة.

من جانبه، ثمّن رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية بدر الرزيزاء، رعاية سمو أمير المنطقة الشرقية وحضور سمو نائبه، مؤكدًا أن ذلك يمنح المعرض دعمًا مؤسسيًا كبيرًا يعزز من أثره في دعم التوظيف وتمكين الكفاءات الوطنية، لافتًا إلى أن المعرض يُعد منصة مميزة تجمع تحت سقف واحد نخبة من الشركات والمؤسسات المحلية والإقليمية، وتتيح التواصل المباشر بين الباحثين عن عمل ومسؤولي الموارد البشرية وأصحاب القرار.

وأضاف الرزيزاء أن نسخة هذا العام تتميز بتوسّع قطاعات المشاركة وإطلاق مبادرات نوعية لتأهيل الشباب من خلال "جادة الإرشاد المهني" التي تقدم جلسات توجيهية وبرامج تدريبية تعزز جاهزية الباحثين عن العمل، وتدعم بناء علاقات مهنية تسهم في تطوير مستقبلهم الوظيفي.

ويُذكر أن غرفة الشرقية أطلقت مبادرة إقامة معارض التوظيف منذ عام 2013م، واستمرت من خلالها في تقديم خدمات نوعية تهدف إلى تعزيز التوطين، وربط الكفاءات الوطنية بفرص العمل المتاحة في مختلف القطاعات، فيما يشكل معرض "وظائف 2025م" امتداداً لهذه الجهود، ومنصة وطنية تُسهم في تمكين أبناء وبنات الوطن من المساهمة في مسيرة التنمية والازدهار.

وفي ختام الحفل، كرم سمو أمير المنطقة الشرقية الرعاة والداعمين للمعرض، مثمنًا جهودهم في دعم المبادرات الهادفة إلى تعزيز التوظيف وتمكين الشباب السعودي.

حفل الاستقبال السنوي لقطاع الأعمال 2025

شريك استراتيجي

شريك استراتيجي

حفل الاستقبال السنوي لقطاع الأعمال 2025

حفل الاستقبال السنوي لقطاع الأعمال 2025

"راد 25" يختتم أعماله بإبرام 7 اتفاقيات داعمة لرواد الأعمال وحضور 25 ألف زائر

اختتمت غرفة الشرقية يوم الأربعاء 26 نوفمبر 2025م فعاليات ملتقى ومعرض ريادة الأعمال "راد 25" في نسخته الثامنة، الذي نظّمته ممثلةً في مجلس شباب الأعمال، ووسط حضور كبير تجاوز 25 ألف زائر على مدى أيامه الثلاثة، وحراك استثماري متنوع شمل القطاعات التقنية والصناعية والتجارية والخدمية، وشهد المعرض توقيع 7 اتفاقيات بين رواد أعمال ومستثمرين؛ ليعزز المعرض من مكانته كمنصة لتعزيز وتوليد الفرص الاستثمارية، كما شهد مشاركة نحو 1000 من المهتمين بإنشاء أعمال تجارية جديدة في ورش عمل توجيهية شهدها الملتقى بواقع 27 ورشة عمل.

وكان صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، قد افتتح الحدث يوم الإثنين 24 نوفمبر 2025م، واستمر على مدى ثلاثة أيام، وهيأ المعرض فرصًا متعددة للشراكات ومساحات لعرض منتجات وخدمات المبادرين من رواد ورائدات الأعمال، الأمر الذي أتاح لقطاع الأعمال والجهات الاقتصادية الاطلاع على مشاريع الشباب والتعرف على الفرص الواعدة في السوق.

وأشار رئيس غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، إلى أن المعرض شكّل مساحة ثرية للمبادرين من الشباب والشابات لتبادل الخبرات وفتح آفاق تسويقية جديدة، إضافة إلى الاطلاع على برامج ومنصات الدعم والتمويل في المملكة، مُعربًا عن اعتزازه بنجاح المعرض في تمكين الشباب ودعم مشاريعهم لتكون قادرة على المنافسة محليًا ودوليًا. كما نوّه بالتنوع الكبير في أفكار العارضين التي شملت مجالات التقنية والخدمات والصناعة والتجارة.

وقال الرزيزاء إن المعرض كان بمثابة ملتقى وتجمع كبير للمنشآت الناشئة من المملكة، ومثّل فرصة للالتقاء وتبادل الخبرات والتعرف على التجارب، وأشار إلى أن هذه النسخة من المعرض ركّزت على ترويج منتجات وخدمات رواد الأعمال، بالإضافة إلى نشر الوعي بأهمية العمل الحر والاتجاه إليه، وذلك من خلال حزمة من ورش العمل حول عدد من الموضوعات، لافتًا إلى أن المعرض كان يهدف بشكل أساس إلى حث الشباب والشابات على طرح أفكارهم وأخذ زمام المبادرة فيها.

من جانبه، أبدى رئيس مجلس شباب أعمال الشرقية، عبدالرحمن بن عبدالمحسن العفالق، سعادته بنجاح المعرض في تقديم رسالته بإتاحة الفرصة للمجتمع الاقتصادي والشركات الكبرى ورجال الأعمال للتعرف على منتجات وخدمات مشاريع الشباب والشابات ودعمها، حتى تكون هناك منشآت مؤهلة للمنافسة داخليًا وخارجيًا، وقال إن المعرض قدّم نماذج من الشباب المتميز القادر على تحمل المسؤولية، لافتًا إلى حجم التنوع في مشاريع العارضين من الشباب والشابات ما

بين مشاريع التقنية والخدمات والصناعة والتجارة.

وأكد العفالق أن المعرض أوجد حراكًا تنافسيًا إيجابيًا بين رواد الأعمال وبعضهم بعضًا، وأشار إلى أن ما قدّمه المشاركون من مشاريع يعكس قدرات الشباب وما يمتلكونه من رؤى مبتكرة تضيف قيمة للاقتصاد الوطني. وأشار إلى أن الفعالية عززت التواصل بين الشباب ورواد الخبرة، وساعدت أصحاب الأفكار الواعدة على اتخاذ خطواتهم الأولى نحو بناء مشاريع راسخة ومستدامة.

توقيع اتفاقيات استثمارية

وتكريسًا لمسيرته في دعم لرواد الأعمال شهد المعرض توقيع عدة اتفاقيات بين الكيانات المشاركة في المعرض اتفاقية تعاون بين Eco Cycle Collect وMethania Biogas & Cogeneration، وذلك للتعاون في تطوير حلول مبتكرة في مجال إعادة التدوير والطاقة الحيوية، وأيضًا شهد المعرض توقيع شراكة بين مركز "جسرة للتدريب" وجمعية "أيقونة الأثر المجتمعي المستدام"، بهدف تأهيل 100 مستفيد سنويًا، وتمكين رواد الأعمال من ذوي الإعاقة، وتقديم برامج متخصصة تواكب تطلعات سوق العمل، كما أبرمت منصة "بزنسك" شراكة مع "كاميرا بوكس"، لدعم نمو مقدمي الخدمات عبر الربط بين منصة تجمع المصورين والمستشارين وغيرهم، ومتجر متخصص يوفر أدوات التصوير.

ووقّعت نخبة المحامين مذكرة تفاهم مع C2C للتعاون في مجال الاستشارات القانونية، بما يدعم تعزيز جودة الخدمات وتطوير آليات العمل بين الجانبين، وأبرمت شركة بيتا المتحدة الصناعية اتفاقية تعاون مع نخبة المحامين لتقديم خدمات الاستشارات القانونية، بهدف تعزيز التنظيم القانوني ودعم مسارات العمل المشتركة، كما وقّعت شركة تظافر للمحاماة وشركة أبعاد مكعب المحدودة عن شراكة استراتيجية تهدف إلى تعزيز التعاون بين الجانبين وتطوير حلول مشتركة تدعم نمو الأعمال، وشهد المعرض توقيع مذكرة تفاهم بين شركة سبر، وبيبر لايف للعمل في تحليل البيانات والتقييم في مجالات التوظيف والموارد البشرية للمجموعة وبناء نماذج تقييمات مخصصة مدعومة بالذكاء الاصطناعي.

ويذكر أن المعرض شهد مشاركة 150 منشأة تقودها حلول للتحديات 25 جهة حكومية وتمويلية وداعمة وممكّنة لرواد الأعمال، وقرابة الـ 16 مستشارًا مشاركًا، ونخبة من المستثمرين والمتخصصين والمهتمين بريادة الأعمال، قد شهد إقامة 27 ورشة عمل ركزت على جهود الدولة في تمكين رواد الأعمال، واستعرضت البرامج الداعمة لهم من الجهات الحكومية وغير الحكومية، ودور التقنية في تعزيز الاقتصاد ضمن مستهدفات رؤية المملكة، إضافة إلى مناقشة دعم المشاريع الريادية واستعراض تجارب الاستثمار الملائكي في المنطقة الشرقية وتأثيرها على تنمية بيئة الأعمال، وأيضًا قدّمت حلولاً للتحديات التي تواجه أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بخاصة في مجال التقنية وتطوير المشاريع والتسويق والأعمال الإدارية.

وزير الداخلية يُكرم غرفة الشرقية في كأس نادي الصقور 2025م

كرَّم صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف، وزير الداخلية ورئيس مجلس إدارة نادي الصقور السعودي، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن بندر بن عبدالعزيز، نائب أمير المنطقة الشرقية، يوم الإثنين 1 ديسمبر 2025م، غرفة الشرقية الراعي الماسي لكأس نادي الصقور 2025م، نظير رعايتها لمنافسات النادي في المنطقة الشرقية، ومُشاركتها في المعرض المُصاحب للكأس، وتسلَّم التكريم رئيس مجلس إدارة الغرفة، بدر بن سليمان الرزيزاء.

يذكر أن البطولة اختتمت بعد 8 أيام من المنافسة في أشواط مسابقة الملواح، والتي أقيمت بالشراكة مع إمارة المنطقة الشرقية خلال الفترة من 23 - 30 نوفمبر 2025م، بالإضافة إلى المعرض المصاحب في شركة معارض الظهران إكسبو. ■

وزير السياحة يلتقي قطاع الأعمال والمستثمرين في المنطقة

التقى معالي وزير السياحة "أحمد بن عقيل الخطيب" بعددٍ من المستثمرين ورواد الأعمال في المنطقة الشرقية، وذلك ضمن لقاء نظّمته غرفة الشرقية يوم الأحد 14 ديسمبر 2025م، وأداره رئيس مجلس إدارة الغرفة "بدر بن سليمان الرزيزاء"، وبحضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة، حيث بحث اللقاء أبرز الفرص الاستثمارية الواعدة في القطاع السياحي، وسُبُل تعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص وتحويل التحديات إلى فرص ناجحة لرواد الأعمال والمستثمرين.

وتناول اللقاء الذي شهد حضورًا لافتًا من رجال وسيدات الأعمال والمتخصصين في قطاعي السياحة والترفيه، إضافةً إلى المهتمين بالشأن السياحي، استعراض أبرز المشاريع التنموية في قطاع السياحة بالمنطقة الشرقية، والتي من المتوقع أن توفر فرصًا استثمارية نوعية، وتعزز مساهمة المنطقة في تطوير رحلة السائح، من خلال تنويع التجارب السياحية، وتحفيز الشراكات مع القطاع الخاص، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية 2030.

وقال معالي وزير السياحة، "تأتي هذه الزيارة بالتزامن مع موسم الشتاء الذي يُقام تحت شعار (حيّ الشتاء)، للاطلاع على أداء القطاع في الوجهات السياحية الشتوية ومرافقه وجودة خدماته، ويسرّنا أن نلتقي بالمستثمرين في ضيافة غرفة الشرقية، لتبادل الأفكار، وبحث سُبُل تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتسريع عجلة نمو السياحة في المنطقة، حيث إن لقاءنا اليوم يعدّ امتدادًا للّقاءات المستمرة بين وزارة السياحة وشركائنا في القطاع الخاص، وتجديدًا لالتزامنا الراسخ بدعمهم وتمكينهم".

وأضاف معاليه أن المنطقة الشرقية تتمتّع بمقومات تنافسية مميّزة تجعلها أرضًا خصبة للاستثمار السياحي، وقد حققت نتائج إيجابية على مستوى أداء القطاع، حيث استقبلت المنطقة أكثر من 13.4 مليون سائح محلي ووافد من الخارج منذ مطلع عام 2025م، وحتى نهاية الربع الثالث منه، تجاوز إنفاقهم 18.5 مليار ريال، مما يؤكد على الإمكانات الواعدة والطلب المتنامي على الخدمات السياحية في المنطقة".

وعن الاستثمارات السياحية، قال معاليه: "استعرضنا مع المستثمرين المستقبل الواعد للمنطقة ونمو الاستثمارات السياحية فيها، والمشاريع الـ 36 القادمة بدعم من الوزارة ومنظومة السياحة، والتي يبلغ إجمالي قيمتها الاستثمارية نحو 21 مليار ريال، ومن المتوقع أن تضيف هذه المشاريع نحو 7 آلاف غرفة فندقية إلى المعروض السياحي في المنطقة الشرقية".

من جهته، أشاد رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية بدر بن سليمان الرزيزاء بجهود الوزارة لتمكين القطاع الخاص عبر برامجها المتنوّعة التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة في القطاع السياحي، منوّهًا بمبادراتها الطموحة التي تعزّز مكانة المملكة على خريطة السياحة العالمية.

وأشار الرزيزاء إلى أن المملكة قد أولت قطاع السياحة اهتمامًا كبيرًا، وجعلته إحدى الركائز الأساسية في رؤيتها المستقبلية، فأنشأت له منظومة متكاملة تضمن التنسيق بين جميع عناصره، بما يحقق أعلى مستويات الجودة، ويجعل المملكة وجهة جاذبة للسياح من داخل المملكة وخارجها.

وأكد الرزيزاء أن اللقاء يُعد منبرًا للحوار البنّاء بين الوزارة وقطاع الأعمال في المنطقة الشرقية، حول سبل تعزيز الاستثمار السياحي، وتحسين تجربة السائح، وتنمية المحتوى المحلي في مشاريع الوزارة، وبحث أفضل الوسائل لإقامة شراكات استراتيجية فعالة مع القطاع الخاص، بما يسهم في تطوير هذا القطاع وتعزيز مكانة المملكة مركزًا سياحيًا عالميًا، وترسيخ موقع المنطقة الشرقية ضمن أبرز وجهاتها المتميّزة.

وزير "البيئة" يستعرض المشاريع التنموية في منظومة البيئة والمياه والزراعة

التقى معالي وزير البيئة والمياه والزراعة، المهندس عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي، بقطاع الأعمال في المنطقة الشرقية، وذلك في لقاء نظمته غرفة الشرقية، بحضور رئيس مجلس إدارة الغرفة بدر بن سليمان الرزيزاء، وعدد من أعضاء مجلس الإدارة، ورجال وسيدات الأعمال والمستثمرين. وبحث اللقاء الذي عُقد يوم الأربعاء 12 نوفمبر 2025م، أبرز الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاعات البيئة والمياه والزراعة والإنتاج الحيواني والاسترزاع السمكي، وتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وتحويل التحديات إلى فرص ناجحة لرواد الأعمال والمستثمرين.

وناقش اللقاء المشاريع التنموية الكبرى في منظومة البيئة والمياه والزراعة، والتي توفر فرصًا استثمارية نوعية وتعزز مساهمة المنطقة في تطوير الاقتصاد الأخضر وتحفيز الشراكات مع القطاع الخاص، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية 2030.

ومن جانبه أشاد الرزيزاء بجهود الوزارة في تمكين القطاع الخاص وتعزيز شراكته في مشاريع الأمن الغذائي من خلال برامج التمويل والدعم، مشيرًا إلى المنصات الإلكترونية التي تتيح فرصًا نوعية للاستثمار والابتكار في القطاعات الثلاثة.

وقال إن اللقاء شكّل منبرًا للحوار البناء بين الوزارة وقطاع الأعمال في المنطقة الشرقية، وشهد مناقشة حول سبل تعزيز الاستدامة البيئية، وتنمية المحتوى المحلي في مشاريع الوزارة، وبحث أفضل الوسائل لإقامة شراكات استراتيجية فعالة مع القطاع الخاص في مجالات البيئة والمياه والزراعة، وصولاً إلى تحقيق أمن مائي وغذائي شامل ومستدام.

وتتميز المنطقة الشرقية بقدرات إنتاجية عالية وتنوع في الأنشطة الزراعية والحيوانية والسمكية، حيث بلغ إجمالي إنتاج المحاصيل الزراعية والأعلاف أكثر من 984 ألف طن على مساحة تجاوزت 321 ألف هكتار، فيما وصل إنتاج الفواكه إلى 183 ألف طن على مساحة بلغت 86 ألف هكتار.

كما أن التنوع الإنتاجي الكبير والقدرات التنافسية التي تمتلكها المنطقة يعكس الميز النسبية لها في مختلف مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني والسمكي، حيث بلغ إنتاج الحبوب بالمنطقة 180 ألف طن سنويًا، فيما تنتج مشاريع الدواجن في المنطقة نحو 419 مليون طائر لاحم ، و1.36 مليار دجاجة بيّاضة سنويًا، إلى جانب إنتاج مشاريع الألبان بما يقارب 830 مليون لتر سنويًا، ومشاريع تسمين الأغنام والعجول التي تنتج نحو 51 ألف رأس أغنام، و13 ألف رأس عجول سنويًا، فيما بلغ حجم الاسترزاع السمكي إلى 1446 طنًا سنويًا، وإنتاج العسل بكمية تقدر بـ 42 طنًا سنويًا. ■

غرفة الشرقية تشارك في معرض الخليج للبلاستك والطباعة والبتروكيماويات

افتتح عضو مجلس إدارة غرفة الشرقية، حمد بن حمود الحماد يوم الإثنين 8 ديسمبر 2025م، معرض "الخليج للبلاستك والطباعة والتغليف والبتروكيماويات 2025م" وذلك في معارض الظهران إكسبو، واستمر حتى يوم الخميس 11 ديسمبر 2025م.

من جهته أوضح الحماد أن المعرض مثّل منصة رائدة جمعت الموّردين والمصنّعين والمستثمرين، وأتاح عرض أحدث التقنيات والمنتجات، وعزز فرص الشراكة وتبادل المعرفة، واستكشاف آفاق جديدة للأسواق المحلية والدولية. كما أسهم في ترسيخ مكانة المملكة كوجهة جاذبة للصناعات المتقدمة، وقادرة على قيادة الابتكار في حلول البلاستيك والتغليف والطباعة والبتروكيماويات على مستوى المنطقة والعالم.

وأشار الحماد إلى أن منظومة الصناعة اليوم تشهد تطورًا متسارعًا تدعمه مشاريع كبُرى تستهدف تعزيز القيمة المضافة وتوسيع الطاقة الإنتاجية، إلى جانب تطوير حلول مبتكرة تلبي احتياجات قطاعات متعددة، كما تعمل الشركات الوطنية على تبني أحدث التقنيات في إعادة التدوير وإنتاج المواد الصديقة للبيئة، انسجامًا مع مستهدفات الاستدامة ورؤية 2030، منسجمة مع الجهود الحثيثة لتوفير بيئة صناعية مبتكرة ومحفزة، تعمل على نموها وتطويرها من خلال برامج ومبادرات تستند إلى الاستدامة والابتكار.

وقال الحماد إن صناعة البلاستيك في المملكة تُعد أحد المحركات الرئيسة لنمو قطاع الصناعات التحويلية، وركيزة أساسية في تحقيق مستهدفات التنمية الصناعية، وحيث تمكنت المملكة بفضل موقعها الاستراتيجي، ووفرة المواد الخام، ووجود بنية تحتية متقدمة في البتروكيماويات، أن تصبح إحدى أكبر أسواق صناعة البلاستيك والتغليف في الشرق الأوسط؛ مدعومةً بقاعدة استهلاكية داخلية وخارجية واسعة ونشاط صناعي متنوع.

مؤكدًا أن غرفة الشرقية تضع جميع إمكاناتها لتقديم المعلومات التجارية والاستثمارية، وتسهيل اللقاءات والتواصل مع قطاع الأعمال في المنطقة، وأنها تواصل أداء دورها كشريك فاعل في التنمية الصناعية، ومساند للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز تنافسية هذا القطاع الحيوي ورفع مساهمته في الاقتصاد الوطني.

إلغاء "المقابل المالي" دفعة قوية نحو تعزيز تنافسية المنتج الوطني

بدر بن سليمان الرزيزاء

إبراهيم بن محمد آل الشيخ

أثنى رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، على قرار مجلس الوزراء القاضي بإلغاء "المقابل المالي" على العمالة الوافدة في المنشآت الصناعية المرخَّصة، مؤكدًا أنه بمثابة خطوة استراتيجية ضمن حزمة من المعالجات المستدامة والمحفِّزة لدعم القطاع الصناعي، التي من شأنها تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية وتطوير أداء القطاع الصناعي، رافعًا شكره وتقديره إلى القيادة الرشيدة – حفظها الله- ومؤكدًا أن القرار يعكس حجم الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة للقطاع الصناعي ودوره المحوري في تحقيق مستهدفات الرؤية، معربًا عن ثقته في قدرة المملكة على تنويع قاعدتها الاقتصادية وتفعيل جميع القطاعات التجارية والصناعية.

وأشار الرزيزاء إلى أن القرار يُعد محفزًا اقتصاديًا رئيسًا يدعم نمو قطاع الصناعة كأحد أعمدة رؤية 2030 عبر تقليل الأعباء التشغيلية، وتحسين هوامش الربح، وزيادة الجاذبية الاستثمارية، وأوضح أن هذا القرار لا يقتصر أثره على توسيع القاعدة الصناعية وتعزيز فرص النمو الصناعي وزيادة الصادرات الوطنية، بل يمتد ليشمل آثارًا إيجابية على تحسّن السيولة في السوق المحلي، واستقطاب الاستثمارات النوعية، وتحفيز نمو وازدهار مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة أن القطاع الصناعي يُعد من أكثر القطاعات حيوية وتأثيرًا في تحريك الأنشطة الاقتصادية المتعددة، وأشار إلى أن إلغاء المقابل المالي يسهم بشكل مباشر في خفض تكاليف الإنتاج، الأمر الذي ينعكس على التوسع في طرح المنتجات الصناعية الوطنية بأسعار أكثر تنافسية محليًا وعالميًا، مؤكدًا أن القرار يعكس حجم الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة الرشيدة – حفظها الله- للقطاع الصناعي ودوره المحوري في تحقيق مستهدفات الرؤية، معربًا عن ثقته في قدرة المملكة على تنويع قاعدتها الاقتصادية وتفعيل جميع القطاعات التجارية والصناعية.

من جانبه قدَّم رئيس لجنة الصناعة والطاقة بغرفة الشرقية، إبراهيم بن محمد آل الشيخ، الشكر والتقدير إلى خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين على إلغاء "المقابل المالي" للعمالة الوافدة في المنشآت الصناعية، لافتًا إلى إن القرار يُمثل نقلة نوعية في دعم الاستثمارات الصناعية وتحفيز الحركة الاقتصادية والتجارية في البلاد، بما ينسجم مع التوجه الوطني الرامي إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية عالمية، مشددًا على أن الصناعة تُعد من أبرز روافد الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة.

وبيّن أن القرار، إلى جانب حزمة القرارات والإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الدولة خلال السنوات الماضية كتحّمل الدولة للمقابل المالي، سوف يرفع من مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة مستقبلاً، ويمكّن المُصنعين من إعادة توجيه الاستثمارات لتطوير الإنتاج، كما سيساعد بشكل عام على تخفيف الأعباء المالية التي كانت تشكل تحديًا أمام المستثمرين الصناعيين، سواء القائمين منهم أو الراغبين في دخول القطاع، ما يتيح المجال أمام التوسع في الإنتاج وإنشاء مزيد من المشاريع الصناعية.

غرفة الشرقية تحصد مركزين متقدمين في قائمة أفضل بيئة عمل لعام 2025م

في إنجاز جديد يعكس تقدّمها المؤسسي حصدت غرفة الشرقية المركز الثالث كأفضل بيئة للعمل في القطاع العام بالمملكة لعام 2025م، والمركز الثلاثين كأفضل بيئة للعمل للمواطنين السعوديين لعام 2025م، من قبل المنظمة العالمية Great place to work، وذلك نظير جهودها المستمرة في توفير بيئة وظيفية محفّزة تعتمد أعلى معايير الجودة المهنية والوظيفية.

وثمّن رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، حصول الغرفة على الجائزة، معتبرًا أنها شهادة ثقة دولية تترجم الاهتمام الكبير الذي توليه الغرفة لمنسوبيها وحرصها على تعزيز ثقافة العمل الإيجابي والمستدام، وقال: نحن نؤمن بأن بناء بيئة عمل صحية ومحفّزة هو حجر الأساس في تقديم خدمات نوعية لقطاع الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية في المنطقة الشرقية.

من جانبه، أكد أمين عام الغرفة عبدالرحمن بن عبدالله الوابل أن الجائزة هي ثمرة لجهود قدمتها الغرفة من خلال إدارة الموارد البشرية استهدفت التطوير المهني للموظفين، وتحديث السياسات الداخلية، وتفعيل أساليب التواصل المؤسسي، مشيرًا إلى أن الغرفة تؤمن بأن رضا الموظفين وولاءهم وإبداعهم هو أساس نجاح أي منظمة تطمح للاستدامة والتميز المؤسسي، موضحا بأن الغرفة نفّذت خلال السنوات الماضية عددًا من المبادرات التي عززت مناخ العمل، من بينها برامج التدريب المتقدمة، وتمكين الكفاءات الشابة، وتطبيق منهجيات التحسين المستمر، إضافة إلى الاستثمار في الحلول الرقمية التي تسهّل بيئة العمل وترفع كفاءتها.

ويأتي هذا الإنجاز امتدادًا لمسيرة من النجاحات التي حققتها الغرفة في مجال التطوير المؤسسي، حيث أصبحت بيئة العمل فيها نموذجًا يحتذى به بين الجهات الاقتصادية، الأمر الذي يعزز ثقة مجتمع الأعمال ويدعم قدرة الغرفة على استقطاب الكفاءات المتميزة والمواهب الواعدة.

وجاء هذا التتويج بعد سلسلة من عمليات التقييم الشاملة التي أجرتها المنظمة، والتي شملت استطلاعات لآراء منسوبي الغرفة وقياس مستوى الرضا والثقة ومؤشرات الأداء الداخلي.

وقد حققت الغرفة معدلات مرتفعة في معظم المعايير، بما يعكس التزامها الجاد ببناء بيئة عمل استثنائية ترتكز على الاحترام، التمكين، التطوير، والشفافية.

وتعد شهادة Great Place to Work إحدى أبرز الجوائز العالمية في مجال بيئات العمل، وتتميز بمعايير صارمة تعتمد على تقييمات الموظفين بشكل مباشر، إضافة إلى مراجعة السياسات التنظيمية والمؤسسية. ■

قاعات الغرفة

المكان الأمثل لتوفر الخدمات المساندة
ومنتدى رجال الأعمال.

- الترويج عن منتجاتكم وخدماتكم.
- عقد اجتماعاتكم ومحاضراتكم وندواتكم.

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

قاعة الجزيرة

- تتسع لعدد ٩٤ مقعداً.
- امكانية ربط القاعة بقاعة الشيخ سعد المعجل.
- الموقع الدور الأرضي.

قاعة الشيخ حمد القصيبي

- قاعة استقبال واجتماعات منفردة جانبية.
  تتسع لأكثر من ١١٠ شخصاً.
- الموقع في الدور الأول.

قاعة الشيخ سعد المعجل

- مجهزة بكل إمكانات النقل والترجمة والاتصال.
- تتسع لأكثر من ٤٤٦ مقعداً.
- القاعة مجهزة بأحدث نظام مايكروفونات.
  (مايكروفون لكل مقعد).
- الموقع في الدور الأرضي.

صـالة
الطعـام
مجـاناً

الخدمات التي يتم تقديمها في هذه القاعات :-

- تسجيل المناسبة بالفيديو .
- الترجمة الفورية .
- أجهزة ترجمة فورية.
- العرض من خلال جهاز الكمبيوتر .
- جهاز عرض شرائح .
- جهاز عرض رأسي .

لمزيد من المعلومات والحجز يمكنكم الاتصال:
إدارة التسويق: غرفة الشرقية. الدمام . هاتف :٨٥٩٨١٦٨ - ٨٥٩٨١٨٦ - ٨٥٩٨١٦٩

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الخدمات الخاصة
Private Services

خدماتنا

- تقديم خدمات مباشرة في مقر منشأتكم – خدمة مكانك
- أولوية تقديم الخدمات الكترونيًا ومن خلال المراكز والفروع
- خصم على برامج التدريب وقاعات الاجتماعات والمحاضرات
- تخصيص ممثل علاقات المشتركين للمنشأة

والعديد من المزايا والخدمات...

لمزيد من التفاصيل

T. +966 13 859 8090
F. +966 13 859 8199

private@chamber.org.sa
www.chamber.org.sa/private

حاضنة غرفة الشرقية
لريادة الأعمال
ASHARQIA CHAMBER
BUSINESS INCUBATOR
حَلِّق بِحُلمِك
مكاتب عمل خاصة ومشتركة | بيئة عمل نموذجية | توجيه وارشاد مستمرين
لقاءات مع المستثمرين | تنمية مشروعك الواعد
غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER
@acbincubator
www.chamber.org.sa/incubator
للتسجيل